

Jerash University
Faculty of Economics and
Administrative Sciences
Accounting Department



جامعة جرش
كلية الأعمال
قسم المحاسبة

الدور المعدل لهيكل الملكية في العلاقة بين القيمة العادلة وجودة

الأرباح: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان

**The Role of Modifying the Ownership Structure in the
relationship between fair value and earnings quality: (An
Empirical Study on the Industrial Companies Listed on
(the Amman Stock Exchange**

إعداد الطالبة

هبة عزالدين العتوم

إشراف

الأستاذ الدكتور / فارس سعود القاضي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص

المحاسبة

كلية الدراسات العليا

جامعة جرش

كانون الثاني / 2022

نفويض

أنا الطالبة "هبة عز الدين العتوم"، أفوض جامعة جرش بتزويد نسخ من رسالتي الموسومة بـ " الدور المعدل لهيكل الملكية في العلاقة بين القيمة العادلة وجودة الأرباح: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان "، للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص، عند طلبهم حسب التعليمات النافذة

في الجامعة.
التوقيع:
التاريخ: ٢٠٢٢/١٢/٢٦ م

الدور المعدل لهيكل الملكية في العلاقة بين القيمة العادلة وجودة الأرباح: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان
**The Role of Modifying the Ownership Structure in the relationship between fair value and earnings quality:
(An Empirical Study on the Industrial Companies Listed on the Amman Stock Exchange**

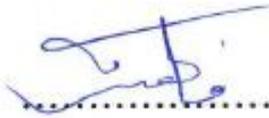
وأجيزت بتاريخ ٢٠٠٢ / ١٢ / ٢٠٢٢م

إعداد

هبة عزالدين العتوم

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

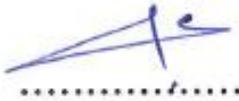


(مشرفاً

الأستاذ الدكتور: فارس سعود فارس القاضي

ورئيساً)

محاسبة / جامعة جرش



(عضواً

الدكتور: عمر محمد فلاح زريقات

داخلياً)

محاسبة / جامعة جرش



(عضواً

الدكتور: محمد ناصر موسى حمدان مشاقبه

خارجياً)

محاسبة / جامعة آل البيت

نوقشت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص

المحاسبة

كلية الدراسات العليا

الأمهات

الى من انارت لي طريق الصوابالى من زرعت في القوة والاعتزاز بذاتي
....الى الشامخة التي علمتني الوقوف بوجهه رياح الحياه.....الى من كافحت بنا
بسواعد وحيدته وكانت من حديدالى المعطاة المتفانية....الى معلمتي
الأولى معلمة الاجيال.....الى والدتي العزيزة أمد الله بعمرها وجزاها عنا خير

الجزء

الى والدي العزيز

الى زوجي الغالي مهند الذي كان لي خير السند وخير المعين
الى اخواني واخواتي السبعة رفقائي بالحياة الدكتورة اريج وهناء بيك والأستاذ محمد
والكابتن الاء والأستاذ يوسف والكابتن عبدالله والمحامية حنين حفظهم الله
الى روح امي الثانية والدة زوجي ام وليد جعلها الله في جنات النعيم...
الى بذرة الفؤاد....وامل الغد ابنائي...احمد نور دانا ومايا....الذي بضعفهم كانوا
لي قوة

الى اخوه جمعني فيهم ميدان العمل زملائي الكرام في بنك تنمية المدن والقرى

الى كل الاهل والأصدقاء والاحبه

الى العلمورواده....وظلابه

الباحثة

شكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾

سورة الطلاق: آية 3

لا يسعني إلا أن أخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور فارس سعود القاضي على ما قدمه من نصح وتوجيه طيلة إنجاز هذه الرسالة، فقد كان العون والموجه في كل مراحل إعداد هذه الرسالة.

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل، وإعطاء الملاحظات، أو التعديلات اللازمة التي من شأنها تحسين الجانب العلمي لهذه الرسالة، وكذلك لا يفوتني أن أشكر أعضاء الهيئة التدريسية في قسم المحاسبة لمرحلة الماجستير في جامعة جرش الاهلية.

أسأل الله العظيم أن يجزيكم عني كل الخير..

وأخيراً إلى كل من ساعدني وكان له دور، من قريب او بعيد، في إتمام هذه الدراسة، سائلة المولى عز وجل أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والاخرة

الباحثة

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	قائمة المحتويات
ح	قائمة الجداول
ط	قائمة الأشكال
ط	قائمة الملاحق
ط	قائمة الاختصارات
ي	الملخص باللغة العربية
ك	الملخص باللغة الإنجليزية
الفصل الأول الإطار العام للدراسة	
1	المقدمة 1-1
2	مشكلة الدراسة وأسئلتها 2-1
3	أهداف الدراسة 3-1
4	أهمية الدراسة 4-1
5	فرضيات الدراسة 5-1
6	أنموذج الدراسة 6-1
7	مصطلحات الدراسة 7-1
الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة	
9	المبحث الأول: القيمة العادلة 1-2
9	تمهيد 1-1-2
10	مبدأ التكلفة التاريخية ومبررات التحول للقيمة العادلة 2-1-2
11	مبررات العدول عن مبدأ التكلفة التاريخية 3-1-2
13	مفهوم القيمة العادلة 4-1-2
15	متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة 5-1-2
15	أهداف قياس القيمة العادلة 6-1-2
16	قياس القيمة العادلة 7-1-2

الصفحة	الموضوع	
17	مكونات محاسبة القيمة العادلة	8-1-2
18	أهمية القيمة العادلة	9-1-2
19	مداخل القيمة العادلة	10-1-2
20	الافصاح عن القيمة العادلة	11-1-2
23	مزايا استخدام محاسبة القيمة العادلة	12-1-2
23	صعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة	13-1-2
24	نبذة حول المعايير المحاسبية الدولية التي تتبنى القيمة العادلة	14-1-2
26	معيير المحاسبة الدولي رقم 13 IFRS لقياس القيمة العادلة	15-1-2
29	معيير المحاسبة الدولي رقم (39) الأدوات مالية الاعتراف والقياس	16-1-2
30	العوامل المؤثرة على القيمة العادلة	17-1-2
31	المبحث الثاني: جودة الأرباح.	2-2
31	مفهوم جودة الأرباح	1-2-2
33	طرق تحسين جودة الأرباح	2-2-2
35	أهمية جودة الأرباح	3-2-2
36	طرق قياس جودة الأرباح	4-2-2
41	الجهات المهتمة بجودة الأرباح	5-2-2
42	المبحث الثالث: هيكل الملكية .	3-2
42	مفهوم هيكل الملكية	1-3-2
43	أهمية هيكل الملكية	2-3-2
43	أنواع الملكية في الشركات	3-3-2
46	المبحث الرابع: الدراسات السابقة	4-2
46	الدراسات باللغة العربية	1-4-2
53	الدراسات باللغة الانجليزية.	2-4-2
61	ملخص الدراسات السابقة	3-4-2
الفصل الثالث		
الطريقة والإجراءات		
66	تمهيد	1-3
66	مجتمع الدراسة	2-3
66	عينة الدراسة	3-3

الصفحة	الموضوع	
66	مصادر جمع البيانات	4-3
67	مؤشرات الدراسة	5-3
70	نموذج الدراسة	6-3
72	أساليب المعالجة الإحصائية	7-3
الفصل الرابع		
عرض نتائج التحليل الإحصائي		
74	تمهيد	1-4
74	وصف متغيرات الدراسة	2-4
76	اختبار التوزيع الطبيعي	3-4
77	اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Milticollinearity Tests)	4-4
78	اختبار الارتباط الخطي المتعدد : MULTICOLLINEARITY	5-4
78	تقدير نماذج الدراسة	6-4
79	اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation	7-4
80	النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة	8-4
الفصل الخامس		
مناقشة النتائج والتوصيات		
87	تمهيد	1-5
87	مناقشة النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة	2-5
90	ملخص النتائج	3-5
91	التوصيات	4-5
92	المراجع	
92	المراجع باللغة العربية	
97	المراجع باللغة الانجليزية	
101	ملاحق	

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
61	أبرز نقاط التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	(1-2)
74	الإحصاء الوصفي القيمة العادلة خلال الفترة المالية (2015- 2021)	(1-4)
75	الإحصاء الوصفي لمؤشرات جودة الأرباح خلال الفترة المالية (2016- 2021)	(2-4)
75	الإحصاء الوصفي لمؤشرات هيكل الملكية خلال الفترة المالية (2015- 2021)	(3-4)
76	اختبار التوزيع الطبيعي	(4-4)
77	اختبار التوزيع الطبيعي بعد التحويلي اللوغاريتمي لمتغيرات (القيمة العادلة، الاستمرارية، تمهيد الدخل	(5-4)
77	احتساب معامل الارتباط الخطي، وقيمة معامل تضخم التباين عند كل متغير	(6-4)
78	مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقل والمعدلة	(7-4)
79	نتائج تطبيق اختبار (Hausman)	(8-4)
79	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي	(9-4)
80	نتائج تطبيق معادلة الانحدار البسيط (Simple regression) لدراسة أثر القيمة العادلة على جودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح	(10-4)
81	نتائج تطبيق معادلة الانحدار البسيط (Simple regression) لدراسة أثر القيمة العادلة على جودة الأرباح المقاسة بتمهيد الدخل	(11-4)
82	نتائج تحليل الانحدار الهرمي للفرضية الفرعية الأولى	(12-4)
84	نتائج تحليل الانحدار الهرمي للفرضية الفرعية الثانية	(13-4)

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
20	مداخل القيمة العادلة	(1-2)
82	معدل على العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة الأرباح المقاسة باستمرار الأرباح	(1-4)
83	معدل على العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة الأرباح المقاسة بتمهيد الدخل	(2-4)

قائمة الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
101	نبذة عن الشركات الصناعية	1
105	البيانات التي تم تحليلها	2

قائمة الاختصارات

الاختصار	المصطلح
IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IAS	معيار المحاسبة الدولي
IFRS	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية
LAS	المعايير المحاسبية
FASB	معايير المحاسبة الأمريكية

المخلص باللغة العربية

الدور المعدل لهيكل الملكية على العلاقة ما بين القيمة العادلة وجودة الأرباح: دراسة

ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان

إعداد الطالبة

هبة عزالدين العنوم

إشراف الاستاذ الدكتور

فارس القاضي

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، واتخذت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ تكون تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة في بورصة عمان والبالغ عددها (55) شركات حتى نهاية العام (2021)، تكونت عينة الدراسة من (31) شركة صناعية، بهذا فقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة الحصر الشامل، وبعد إجراء التحليل الإحصائي من خلال برنامج (Eviews)، وبرنامج (AMOS)، أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج من أبرزها: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية من خلال (الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية، والملكية الإدارية) كمتغير معدل على العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أبرزها: ضرورة الاهتمام بزيادة إدراك الشركات الصناعية لأهمية القياس وفقاً لمنهج القيمة العادلة؛ وذلك من خلال إعداد دورات تدريبية بغرض زيادة مستوى التأهيل والكفاءة لدى العاملين في أقسام التدقيق والمحاسبة نحو كيفية تطبيق منهج القيمة العادلة ومتطلباته.

الكلمات المفتاحية: هيكل الملكية، القيمة العادلة، جودة الأرباح، شركات المدرجة في بورصة عمان .

Abstract

The effect of fair value on the quality of profits / modified role of ownership structure (an applied study on industrial companies listed in the Amman Stock Exchange)

By

Heba Ez- Adin Otoom

Supervision of Prof. Dr

Faris Al-Qadi

The study aimed to figure out the effect of applying the fair value accounting on the quality of profits in the industrial companies listed in the Amman Stock Exchange. The study adopted the descriptive, analytical approach where the study population consisted of all the industrial companies in the Amman Stock Exchange (n. 55) until the end of (2021). The study sample consisted of (31) industrial companies and it was chosen through the complete consensus method. After conducting the analysis through (Eviews) and (AMOS) programs, the study concluded that there was a statistically significant effect at sig. ($\alpha \leq 0.05$) for the ownership structure through (institutional ownership, foreign ownership, and administrative ownership) as a modified variable on the relationship between the fair value accounting and the quality of profits measured by the continuity of profits. The study recommends the need to pay attention to increasing the awareness of industrial companies of the importance of measurement according to the fair value approach by preparing training courses to increase the level of qualification and competence of employees in the auditing and accounting departments towards how to apply the fair value approach and its requirements.

Keywords: Ownership structure, value, earnings quality, companies on the Amman Stock Exchange.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

تزايد الاهتمام بموضوع المحاسبة عن القيمة العادلة وأصبح من الموضوعات التي تحضي باهتمام كبيراً سواء على مستوى الفكر المحاسبي أو الممارسة العملية خصوصاً وأن من أهم أهداف تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية لمقاييس القيمة العادلة هو زيادة مصداقية التقارير المالية من خلال تطبيق معايير عالية الجودة في مجال القياس والإفصاح.

ولقد تعرض استخدام التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي للعديد من الانتقادات المتعلقة بقدرة القوائم والتقارير المالية المعدة بموجبه على توفير المعلومات الملائمة لمستخدميها، فبرغم تعدد مزايا استخدام التكلفة التاريخية مقل الموثوقية والموضوعية والقدرة على تحديد الأرباح الفعلية إلا أنه أيضاً يتضمن على العديد من العيوب، فقد أصبحت القوائم المالية المعدة وفقاً للتكلفة التاريخية قاصرة عن إظهار القيم العادلة للشركات وفق الحقائق الاقتصادية، الأمر الذي أسهم في انخفاض دقة وواقعية تلك القوائم، وانعكس في تخفيض جودة المعلومات المحاسبية بشك عام نتيجة افتقارها للمصداقية والملاءمة والتي تعتبر من الأهداف الأساسية لإعداد تلك القوائم.

إن هيكل الملكية يعتبر أحد أبرز خصائص الشركة التي يترتب عليها تداعيات أو انعكاسات محاسبية شتى، لذلك فقد قامت أبحاث عديدة باختبار تأثير هيكل الملكية في كثير من القضايا المحاسبية، وقدمت أدلة علي أن لهيكل ملكية الشركة تأثير في معظم هذه القضايا، فعلي سبيل المثال، اختبرت دراسة (الأتروشي والأنصاري، 2019) تأثير هيكل الملكية علي إدارة الأرباح، وتوصلت إلي أن الملكية الإدارية وملكية كبار المساهمين لها تأثير إيجابي معنوي إحصائياً في إدارة الأرباح. كذلك قام (Givoly et al 2010،) بمقارنة جودة الأرقام المحاسبية المعدة بواسطة نوعين من الشركات، وهما الشركات المملوكة

أسهمها ملكية عامة، والشركات التي يملكها القطاع الخاص، حيث أشارت نتائجهم إلي أن شركات الأسهم الخاصة لديها مستحقات أعلى جودة وأقل ميلاً لإدارة الدخل من شركات الأسهم العامة.

ونظراً لتعارض في وجهات النظر حول أثر محاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح المحاسبية والتي قيست ببدائل متعددة أهمها استمرارية الأرباح وقدرتها على التنبؤ وتقلبها واقتربها من التدفقات النقدية التشغيلية، وجاءت هذه الدراسة للتعرف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بوجود هيكل الملكية كمتغير معدل.

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

أظهرت الدراسات التي تناولت أثر محاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح المحاسبية نتائج متناقضة، حيث أن أظهرت بعض الدراسات أن القيمة العادلة تزيد من جودة المعلومات والأرباح المحاسبية، في حين أن هناك دراسات أخرى أظهرت أن القيمة العادلة تساهم في انخفاض جودة المعلومات والأرباح المحاسبية.

يعد هيكل الملكية من أهم العوامل المؤثرة في أداء الشركات مع الاختلاف في اتجاه هذا التأثير من خلال (الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية، والملكية الإدارية)، وتؤثر أنماط الملكية في ممارسات إدارة الأرباح والتلاعب في القوائم المالية (الأتروشي والأنصاري، 2019) ومن هنا تبرز الفجوة البحثية في الدراسة الحالية من خلال حالة الغموض وعدم وضوح أثر محاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح المحاسبية؛ إذ أن هناك حاجة للمزيد من الدراسات حول موضوع أثر القيمة العادلة على مؤشرات جودة الأرباح، حيث تأتي الدراسة الحالية للمساهمة توضيح أثر القيمة العادلة على جودة الأرباح في البيئة الأردنية بعامة والشركات الصناعية والتي تعتبر من أهم الشركات التي يقوم عليها الاقتصاد الأردني أنها تلعب دوراً هاماً في تعزيز أداء الاقتصادات الوطنية؛ وذلك من خلال الأرباح التي تحققها للمساهمين، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة الآتية:

السؤال الرئيسي الأول: ما أثر لمحاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح؟، ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

السؤال الفرعي الأول: ما أثر للقيمة العادلة على جودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح؟

السؤال الفرعي الأول: ما أثر للقيمة العادلة على جودة الأرباح المقاسة بتمهيد الدخل؟

السؤال الرئيسي الثاني: ما أثر لهيكل الملكية من خلال (الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية، والملكية

الإدارية) كمتغير معدل على العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة الأرباح؟، ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

السؤال الفرعي الأول: ما أثر لهيكل الملكية من خلال (الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية، والملكية

الإدارية) كمتغير معدل على العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح؟

السؤال الفرعي الثاني: ما أثر لهيكل الملكية من خلال (الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية، والملكية

الإدارية) كمتغير معدل على العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة الأرباح المقاسة بتمهيد الدخل؟

1-3 أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي للتعرف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح

في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وذلك من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف على أثر القيمة العادلة على جودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح.
2. التعرف على أثر القيمة العادلة على جودة الأرباح المقاسة بتمهيد الدخل.
3. التعرف على الأثر المعدل لهيكل الملكية من خلال (الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية، والملكية الإدارية) على العلاقة بين القيمة العادلة وجودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح.
4. التعرف على الأثر المعدل لهيكل الملكية من خلال (الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية، والملكية الإدارية) على العلاقة بين القيمة العادلة وجودة الأرباح المقاسة بتمهيد الدخل.

1-4 أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من الناحيتين:

الأهمية العلمية:

تأمل الباحثة في أن تشكل هذه الدراسة إضافة جديدة لإثراء المعرفة للتأثيرات المختلفة لأثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح بوجود هيكل الملكية كمتغير معدل في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وبهذا قد تنثري هذه الدراسة المكتبة العربية في متغيرات القيمة المحاسبة العادلة، وجودة الأرباح وهيكل الملكية بشكل عام وشركات الشركات الصناعية بشكل خاص واختبار الفرضيات بين المتغيرين.

الأهمية العملية:

تتبع أهمية الدراسة من ضرورة استكشاف الأثر الفعلي لمحاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح المحاسبية بوجود هيكل الملكية كمتغير معدل، ومعرفة دور القيمة العادلة في زيادة أو تخفيض جودة هذه الأرباح، وذلك خاصة في ظل اختلاف وتناقض الدراسات السابقة التي أجريت في هذا الصدد، حيث من المفروق أن تساهم القيمة العادلة في جعل الأرباح المحاسبية أكثر واقعية مما يبين الوضع الحقيقي للشركة ويعكس الأسعار السائدة في السوق، إذ ما تحقق هذا الهدف فإنه يساهم في جعل الأرباح المحاسبية أكثر دلالة وذات فائدة أكبر في عملية اتخاذ القرار، مما ينعكس في النهاية إيجاباً على جودتها.

من المتوقع أن يستفيد من نتائج هذه الدراسة العديد من الجهات مثل إدارة الشركات الصناعية، والمدققين الداخليين والخارجيين، والمحاسبين ومعدّي القوائم والتقارير المالية، والهيئات الرقابية والإشرافية على الشركات الصناعية، وجميع مستخدمي القوائم المالية للشركات، وإضافة للدراسين والباحثين في هذا المجال والجهات التنظيمية وواضعي المعايير المحاسبية.

1-5 فرضيات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمحاسبة القيمة

العادلة على جودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح، ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة العادلة

على جودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة العادلة

على جودة الأرباح المقاسة بتمهيد الدخل.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية

من خلال (الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية، والملكية الإدارية) كمتغير معدل على العلاقة بين محاسبة

القيمة العادلة وجودة الأرباح، ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية

من خلال (الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية، والملكية الإدارية) كمتغير معدل على العلاقة بين محاسبة

القيمة العادلة وجودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية

من خلال (الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية، والملكية الإدارية) كمتغير معدل على العلاقة بين محاسبة

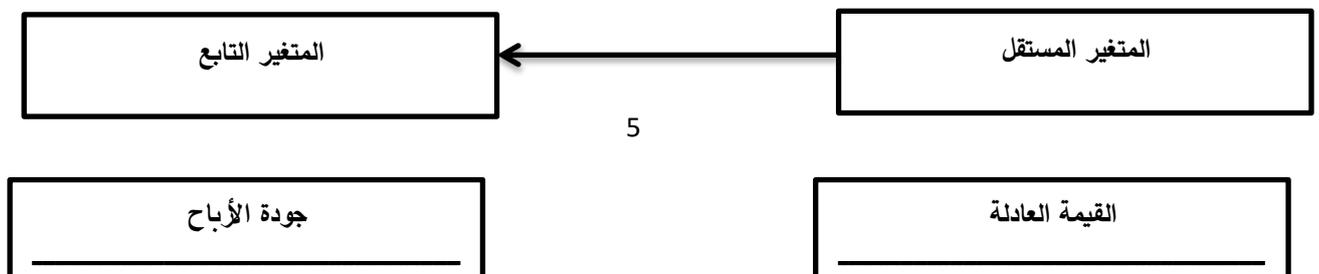
القيمة العادلة وجودة الأرباح المقاسة بتمهيد الدخل.

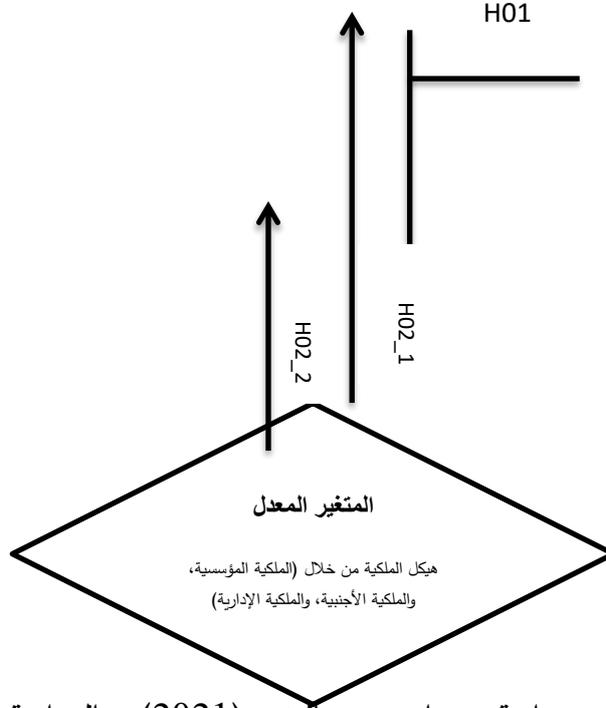
6-1 أنموذج الدراسة

يظهر الشكل الآتي أنموذج الدراسة والذي يبين وجود متغيرات، الأول هو المتغير المستقل والمتضمن

بمحاسبة القيمة العادلة، والثاني هو المتغير التابع والمتمثل بجودة الأرباح، والثالث هو المتغير المعدل

هيكل الملكية ويتضمن تخيل للعلاقة بين تلك المتغيرات التي تناولتها الدراسة الحالية.





المصدر: إعداد الباحثة بعد الرجوع دراسة حمدان و خوالدة (2021)، والجوارنة (2020) ودراسة الأتروشي والأنصاري،(2019).

7-1 مصطلحات الدراسة

القيمة العادلة: السعر الذي يتم استلامه لبيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ قياس العملية التجارية (IFRS, 2022).

جودة الأرباح: عرفت جودة الأرباح بأنها مدى تعبير الأرباح التي تعلنها الشركة بصدق وعدالة عن الأرباح الحقيقية للشركة، أو بعبارة أخرى فإن أرباح الشركة المنشورة تكون ذات وجود نقدي ملموس، وتخلو من المبالغات أو الأرقام الاحتمالية، فجودة الأرباح هي مدى قدرة الأرباح الحالية على تقديم صورة حقيقية عن واقع الشركة، وقدرتها على الاستمرار في المستقبل (قراقيش، 2009).

هيكل الملكية: من الآليات المهمة في تنظيم العلاقة بين الملاك والإدارة وبما تؤثر أنماط الملكية في شكل التنظيم داخل المنظمة فضلا عن تأثيرها على الأداء، وقد أشارت الكثير من الدراسات إلى أهمية هيكل الملكية في إدارة الأرباح والتلاعب في القوائم المالية (الأثروشي والأنصاري، 2019).

ملكية الإدارية: تتكون الملكية الإدارية للشركات عند تملك الإدارة جزءًا من أسهم الشركة، أو عند وجود مساهمين في الشركة يحتلون مواقع تنفيذية فيها، وهي بذلك نسبة الأسهم المملوكة للمدراء وأعضاء مجلس الإدارة (بني خالد، 2021).

ملكية المؤسسات: نسبة الأسهم التي تمتلكها المؤسسات في الشركة بهدف تعظيم قيمتها السوقية من خلال تحمل تلك المؤسسات لتكاليف الرقابة على سلوكيات الإدارة لتقييم الأداء وضمان توجيه اختبارات الإدارة الاستثمارية والقرارات المالية بما يخص القوائم المالية المصدرة والمفصح عنها (خليفة، 2021).

ملكية الأجنبية: السيطرة على مورد طبيعي أو عمل في بلد ما من قبل أشخاص غير مواطنين في ذلك البلد أو من قبل شركات يقع مقرها خارج هذا البلد (الخطيب، 2019)

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتضمن هذا الفصل عرض للإطار النظري والدراسات السابقة الخاصة بالدراسة الحالية وذلك على النحو الآتي:

1-2 الإطار النظري، ويتضمن ما يلي:

- المبحث الأول: القيمة العادلة .
- المبحث الثاني: جودة الأرباح.
- المبحث الثالث: هيكل الملكية .

2-2 الدراسات السابقة، ويتضمن ما يلي:

- 1-2-2 الدراسات باللغة العربية.
- 2-2-2 الدراسات باللغة الانجليزية.

2-1 المبحث الأول: القيمة العادلة

2-1-1 تمهيد

تعتمد التكلفة التاريخية عند إعداد التقارير المالية على المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في البداية، ولكنها تصبح أقل موثوقية بمرور الوقت ولا تتمتع بخاصية الملاءمة لاتخاذ القرارات، وخاصة بعد فترة تسجيل العمليات التجارية، لأنها كذلك راضيًا عن الإبلاغ عن السجل التاريخي للأصول والخصوم وفقًا لسعر الشراء الأصلي دون أن يوفر معلومات محدثة حول قيمتها الحالية، وتشمل التكلفة التاريخية مجموعة من التقييمات والافتراضات المختلفة، والتي لا يمكن للمقارنات معها أن تكون مصنوعة بدرجة عالية من الدقة والثقة (موسى، وخلف، 2017).

اقترن مبدأ التكلفة التاريخية بالمحافظة المحاسبية، مما سمح بإجراء تعديلات في قيمة الأصول والخصوم، فقط من خلال تضمين الأخبار السيئة. على سبيل المثال، إذا ارتفع سعر السهم في السوق، فلا يتم الاعتراف بذلك في البيانات المالية إلا عند تحقيق الإيرادات الفعلية، ولكن في حالة انخفاض سعر السهم، يتم الاعتراف بذلك مباشرة في البيانات المالية. وقد ساهم ذلك في التقليل من قيمة الأصول والمبالغة في قيمة الخصوم، وبالتالي أدى إلى زيادة التحيز في البيانات المالية. في هذا الصدد، يُلاحظ أن مبدأ الحيطة قد تم استبعاده من الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية منذ عام (2011)، بسبب عدم توافقه مع الحياد المطلوب (IASB, 2011).

ازداد الاهتمام بمسألة محاسبة القيمة العادلة؛ إذ أصبحت من الموضوعات ذات الاهتمام الكبير سواء على مستوى الفكر المحاسبي أو الممارسة العملية، خاصة وأن من أهم أهداف تبني معايير التقارير المالية الدولية لقياسات القيمة العادلة زيادة مصداقية التقارير المالية من خلال تطبيق معايير الجودة العالية في مجال القياس والإفصاح، وعلى الرغم من أن المؤسسة الاقتصادية تُعد البيانات المالية وفقًا لمتطلبات

معايير التقارير المالية الدولية، إلا أن هذه المعايير توفر مرونة كبيرة في الاختيار من بين البدائل المرتبطة بالقياس المحاسبي (يوسف، 2021).

2-1-2 مبدأ التكلفة التاريخية ومبررات التحول للقيمة العادلة

إن التكلفة التاريخية تقوم على أساس إثبات تكلفة بنود الموجودات والمطلوبات وفق سعرها التبادلي الفعلي أو السعر التبادلي النقدي الذي يتمثل في تكلفة الحصول على الأصل عند امتلاكه وتوفر الدليل المادي على إمكانية التثبيت من صحة العملية أو الحدث الاقتصادي وأيضاً توفر درجة كبيرة من الموضوعية في القياس حيث تكون الأرقام قابلة للمقارنة وتسهل عملية التحقق بدقة من بيانات التكلفة التاريخية وبالتالي إعطاء درجة عالية من الثقة في المعلومات المحاسبية، وقد استمر استخدام التكلفة التاريخية كأساس للقياس والتسجيل نظراً لاعتماده على وقائع حدثت بالفعل ومؤيدة بالمستندات وغير عرضة للاختلافات في التقدير والحكم الشخصي، ويسهل التحقق منها وتقاس بما دفع مقابلها من مبالغ نقدية أو ما يعادلها في وقت حدوثها (الغنائم، 2021).

ويعد مبدأ التكلفة التاريخية أحد المبادئ المحاسبية التي لا زالت تتمسك بها النظرية المحاسبية في القياس المحاسبي ويعتبر من أهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر كأساس لتقويم كل من الأصول والخصوم، ويقوم مبدأ التكلفة التاريخية على عدة مبررات حيث يتلاءم مبدأ التكلفة التاريخية مع غالبية الفروض والمبادئ المحاسبية الأساسية مثل فرض الاستمرارية وفرض ثبات وحدة النقد ومبادئ الموضوعية والثبات في اتباع النسق والاعتراف أو تحقق الإيراد (مطر والسويطي، 2012) وبالرغم من تلك المبررات إلا أن التكلفة التاريخية تواجه انتقادات حول محدودية فائدة استخدام القوائم المالية والتقارير المالية الناتجة عنه ومن الانتقادات عدم ملائمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات ويقصد بها في حالات التضخم تصبح القيم التاريخية غير واقعية وبالتالي لا تمثل القوائم المالية المركز المالي الحقيقي للشركات فضلاً عن صعوبة المقارنة بين المراكز المالية خلال عدة فترات محاسبية متتالية خاصة مع تغير الظروف

الاقتصادية المتغيرة والمتقلبة بشكل مستمر وتغير القوة الشرائية لوحدة النقد وإن التكلفة التاريخية قد تقدم معلومات مضللة تؤدي بالخطورة على الدخل الشامل لكل من الشركات المستفيدة من هذه المعلومات (الجوارنة، 2021).

2-1-3 مبررات العدول عن مبدأ التكلفة التاريخية

إن تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى تشويه نتائج القياس المحاسبي بسبب تجاهل التغير في قيمة وحدة القياس المحاسبي لأن القيمة النقدية للشركات في هذه الحالة تكون أعلى من تكلفتها التاريخية مما يؤدي إلى مشاكل في الأرباح المحققة والغير معترف بها وبالتالي قد يتم الاعتراف بالأرباح المحققة في سنوات لاحقة غير التي حدث فيها الإيراد فينتج عنه عدم التماثل في معالجة الربح أو الخسارة وفضلا عن أن التكلفة التاريخية إذا طبقت بشكل مستمر فغنها تؤدي إلى التضليل في نتائج الأعمال والقوائم المالية، هذا وترى الباحثة أن وحدة النقد هي الطريقة المثلى لقياس نتائج أعمال الشركات فإذا لتواكب الشركة المتغيرات والتقلبات الاقتصادية فإنه بالتأكيد ستظهر مشاكل في أداء وأرباح الشركات مما ينعكس على استمرارية الشركة وسمعتها (العبادي، 2019).

ويرى العناتي وآخرون (2011) أنه هناك غياب بالمصادقية في التعبير عن التكاليف الحقيقية في الشركات لأنه يتم إثبات القيمة المالية للأصول في تاريخ شرائها وصعوبة المقارنة بين القوائم المالية عبر السنوات المتعاقبة بسبب شراء الشركات أصول بأوقات مختلفة وبأسعار سوقية تختلف من وقت لآخر.

أشارت العديد من الدراسات إلى إن المحاسبة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية لا تصلح لأن تكون أساسا مناسباً للقياس المحاسبي لأنها لم تعد قادرة على إعطاء المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات والتي تتطلبها الأطراف المختلفة المستخدمة لها، كما أن التكلفة التاريخية تمثل الواقع الفعلي للحث المالي وقت وقوعه عند إجراء عملية التبادل ومن هنا أصبح من الضروري البحث عن مقاييس أخرى بخلاف مبدأ التكلفة التاريخية للوصول إلى نتائج أفضل (الشديفات، 2019).

ويقول مطر والسويطي (2012) أن مبدأ التكلفة التاريخية يسقط كثيرا من الموجودات غير الملموسة من سجلات الشركات مثل العلامة التجارية والشهرة المكونة ذاتيا لأنه لا يوجد عملية تبادلية حقيقية مع طرف خارجي وهو الشرط الأساسي في إثبات الأحداث المالية.

وأصدرت معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) الأدوات المالية الاعتراف والقياس والذي يتطلب إدراج الأدوات المالية ومشتقاتها بالقيمة العادلة والذي تم تعديله سنة (2003) وبالإضافة إلى المعايير الأخرى المتعلقة بالأدوات المالية المعيار (IAS 32) الأدوات المالية العرض ومعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS7) الأدوات المالية الإفصاح، وظهر مفهوم القيمة العادلة في الكثير من المعايير الأخرى إلا أن معظمها تعامل مع القيمة العادلة كنموذج لإعادة التقييم، وفي سنة (2011) صدر معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 13) الغرض منه تحديد آليات التقدير القيمة العادلة والحد من التناقضات التي عرفها مفهوم القيمة العادلة التي أتت بها مختلف معايير المحاسبة الدولية، حيث قام المعيار (IFRS 13) بتوحيد جميع التوجهات المتعلقة بقياس القيمة العادلة في معيار واحد (Tkachuk, 2019).

وفي الفترة الأخيرة صدرت بيانات محاسبية جديدة أدت إلى توسيع نطاق محاسبة القيمة العادلة، الأمر الذي أدى إلى نقاش يمتد إلى ما وراء مهنة المحاسبة إلى بقية مجتمع الأعمال. وتشير محاسبة القيمة العادلة (FVA) Fair Value Accounting إلى الممارسة المتمثلة في تحديث تقييم الأصول أو الخصوم أو الأوراق المالية على أساس منظم، وبشكل مثالي وبالرجوع إلى الأسعار الحالية للأصول أو الأوراق المالية المماثلة لها في السوق. وبما أن الغرض من البيانات المالية هو توضيح الحالة المالية للشركة وأنشطتها خلال السنة المالية والسماح لمستخدمي البيانات المالية بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة، وبناءا عليه قامت العديد من الهيئات والمجالس المحاسبية بتشجيع استخدام مقاييس القيمة العادلة في القوائم المالية على أساس ان القيمة العادلة أكثر ملاءمة وصلة لكل من مستخدمي القوائم المالية (موسى، خلف، 2017).

السبب الحقيقي الذي دفع إلى الانتقال إلى تطبيق القيمة العادلة هو الحاجة إلى تعزيز ملاءمة البيانات المالية للشركة لأغراض اتخاذ القرار، وتمثيل الواقع الاقتصادي لقيم الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات التي تساعد مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ قرارات عقلانية مبنية على معلومات واقعية وحديثة عن الشركة بالإضافة إلى إزالة التشوهات التي قد تتضمنها البيانات المالية بسبب التقادم والتغير المستمر في مستويات الأسعار بشكل يجعلها ديناميكية ومتحركة لتعكس تطورات السوق (الزيود، 2017).

2-1-4 مفهوم القيمة العادلة

حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين مفهوم القيمة العادلة في العديد من المعايير المحاسبية الصادرة عن (IAS30، LAS41، IAS32، LAS38، IAS40، IAS39، LAS40) على أنها المبلغ الذي يمكن من خلاله تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على الشركة، بينما حدد مجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) القيمة العادلة من خلال الفقرة الخامسة من (SFAS 107) على أنها القيمة التي يمكن بها تبادل أداة مالية في المعاملات الجارية بين الأطراف الراغبة بخلاف حالات قضايا بيع أو تصفية قسري (يوسف، 2021).

لا يوجد اتفاق بين المحاسبين المهنيين والمنظمات المهنية والباحثين على تعريف محدد للقيمة العادلة، أو طريقة محددة لتقديرها بسبب تعدد العوامل التي تؤثر على القيمة العادلة للأداة المالية، بالإضافة إلى تأثيرها على القيمة العادلة، فضلاً عن تأثيرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المطلوبة في عمليات صنع القرار الاقتصادي، ويمكن تعريفها على أنها المبلغ الذي يمكن استبدال الأصل به أو تسوية الالتزامات بين الأطراف المطلعة والراغبة في عملية تجارية تتم بحسن نية بين الأطراف المهتمة (اسماعيل وصالح، 2016).

وأشار أبو نصار وحميدات (2019) إلى أن القيمة التي يمكن استلامها للبيع أو الدفع لسداد التزام في تاريخ القياس، وهي عملية منتظمة بين الأطراف المتعاملة في السوق في ظروف السوق الحالية.

وتعرف القيمة العادلة على أنها المبلغ المتفق عليه لتبادل الأصل أو دفع الالتزام بين طرفين مع العلم

والرغبة في عملية البيع والشراء، ولا توجد فوائد بينهما (Elsiefy & ElGammal, 2017).

والقيمة العادلة هي السعر الذي سيتم الحصول عليه عند بيع أصل أو السعر الذي سيتم دفعه لتسوية

التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في وقت القياس (الزيود، 2017).

ويعرف الجوارنة (2020) القيمة العادلة على أنها السعر الذي يتم استلامه لبيع أصل أو يتم دفعه

لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ قياس العملية التجارية.

يعرّف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13) القيمة العادلة على أنها "السعر الذي سيتم استلامه

لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ قياس المعاملة"

(IFRS, 2018).

إن المهتمين بالمسائل المحاسبية سواء المحاسبين أو الباحثين أو المنظمات المهنية قد اتفقوا على

المكونات الأساسية للقيمة العادلة، وهي المشتري الراغب والمستتير والبائع الراغب في المعرفة، وأن لكل

منهم الإرادة الحرة للتبادل دون إكراه (صعوب، 2020)، وأشارت معايير المحاسبة الدولية إلى أن القيمة

العادلة ترتبط بتاريخ محدد وتبعاً لتغير حال السوق من حين لآخر، ويتضمن مفهوم القيمة العادلة أطراف

مطلعة وراغبة، وذلك على النحو الآتي (Elsiefy & ElGammal, 2017):

1. **المشتري الراغب في الشراء**: إن المشتري هو من يحفزه على الشراء، وليس مجبراً أو مفرطاً على

الشراء بسعر أكبر من القيمة المستحقة للأصل.

2. **البائع الراغب في البيع**: هو البائع الذي لديه الدافع للبيع وليس مجبراً على البيع، أو يفرط في

البيع بأي ثمن، حيث أن بائع يكون على دراية بالسوق، وبالتالي يحاول عرض عقاراته الاستثمارية

في السوق بأفضل سعر ممكن بعد إجراء عملية التسويق المناسبة، وهذا يعني طرح العقار

الاستثماري في السوق في وقت مبكر قبل إعداد البيانات المالية للتأكد من أنها تجذب انتباه أكبر عدد من المشتريين.

3. الأطراف المطلعة: يعني أن كلا من البائع والمشتري على دراية كافية بمواصفات العقارات الاستثمارية واستخداماتها الفعلية.

بناء على ما سبق تعرف الباحثة القيمة العادلة على أنها المبلغ الدفترى الذي يمكن استبداله بأصل أو التزام أو صك حقوق الملكية، وبين الأطراف من كل طرف لديه الرغبة في تبادل وإدراك الحقائق والتعامل مع الإرادة الحرة.

2-1-5 متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة

هناك مجموعة من الثوابت الرئيسية التي يجب توافرها عند استخدام محاسبة القيمة العادلة من أجل ضمان دقة القياس، ومن أهم هذه الثوابت ما يلي (عامر، 2015):

- وجود موضوع التبادل؛ أي أصل يتم تقييمه أو مبادلتته، أو التزام يتم التزم بإراد سداه أو تسويته.
- وجود طرفي عملية التبادل؛ أي البائع والمشتري.
- أن البائع والمشتري يرغبان في إتمام عملية التبادل دون ضغوط، وأن أطراف عملية التبادل، من البائع والمشتري على دراية بأوضاع السوق وكافة المعلومات المتعلقة بالمعاملة.
- أن يواصل طرفا عملية التبادل القيام بأنشطتهما الاعتيادية بشكل طبيعي دون أي ميل للتصفية.
- وجود سوق نشط تتلاقى فيه الإرادة الحرة لكلا طرفي عملية التبادل وتحقق استقرارًا نسبيًا.

2-1-6 أهداف قياس القيمة العادلة

الهدف الرئيسي من قياس القيمة العادلة هو تقدير السعر المناسب لبيع الأصول وتحويل الالتزامات بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفي ظل الظروف الاقتصادية الحالية (الشديفات، 2019).

وهناك أيضًا العديد من الأهداف الأخرى التي تسعى الشركات إلى تحقيقها نتيجة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة، وهي:

1. اتخاذ قرارات تجارية واستثمارية عقلانية تتعلق بشراء وبيع الاستثمارات والاختيار بين البدائل وقرارات الاستحواذ والاندماج التي تتم بين الشركات، وهذه المعلومات المالية ذات الموثوقية العالية أقرب إلى الواقع.
2. تخطيط أعمال الشركات وتحديد مقدار رأس المال الذي يجب تخصيصه للدخول في أعمال متنوعة.
3. إدارة وقياس المخاطر التي تحيط بالوحدات الاقتصادية مع مراعاة المخاطر المالية المتوقعة الكامنة في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتي قد تنجم عن تغيرات الأبعاد الاقتصادية في القيمة السوقية ووضع المدينين وأسعار العملات والفوائد.
4. بيان القيمة الحالية لكل من المقرضين والمساهمين والمستثمرين.

2-1-7 قياس القيمة العادلة

يتم قياس القيمة العادلة بالعديد من الطرق من أبرزها:

القيمة العادلة من خلال صافي الدخل:

بيان الدخل هو قائمة بإيرادات الشركة ومصروفاتها خلال فترة مالية محددة، وهو أمر مهم للعديد من المستخدمين مثل المساهمين والإدارة والدائنين، وتختلف تفاصيل بنود قائمة الدخل وفقًا لطبيعة عمل الشركة. ثم تمثل المصاريف الإدارية والبيعية لتحقيق صافي ربح التشغيلي، وخصم الإيرادات والمصروفات الأخرى للوصول إلى صافي دخل الشركة (Al-Attar & Maali, 2017).

ووفق (Terry & Kieso, Jerry, 2016) فإن تحديد بيان الدخل كتنقيح يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة زمنية معينة، ويعتمد مجتمع الأعمال والاستثمار على هذا التقرير لتحديد الربحية، وقيمة

الاستثمار، والجدارة الائتمانية. والاعتراف بنتائج التقييم في قائمة الدخل مباشرة إذا كان فرق التقييم ناتج عن استثمارات بغرض المتاجرة (أبو نصار وحميدات، 2019).

القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: يتم الاعتراف بنتائج التقييم في قائمة الدخل الشامل الآخر وحقوق الملكية إذا كان فرق التقييم ناتج عن استثمارات متاحة للبيع (الصعوب، 2020).

2-1-8 مكونات محاسبة القيمة العادلة

تتضمن محاسبة القيمة العادلة عددا من المفاهيم المحاسبية، والتي من أبرزها مفهومي الدخل الشامل

الآخر وصافي الدخل:

أولاً: الدخل الشامل الآخر

يعبر صافي الدخل عن الربح المتبقي بعد أخذ الفرق بين جميع الإيرادات والأرباح والخسائر والمصاريف الناتجة عن العمليات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة، بما في ذلك الأرباح والخسائر التشغيلية والتسويقية والإدارية وغيرها من الأرباح والخسائر المحققة، الدخل الشامل الآخر هو الربح والإيرادات والمصروفات والخسائر المستبعدة من بيان ملخص الدخل والمضمنة في بيان الدخل الشامل وفقاً لمتطلبات قواعد المحاسبة المقبولة عمومًا (GAAP) ومعايير التقارير المالية الدولية. ويرى الصعوب (2020) بأن الدخل الشامل الآخر يتضمن مجموعة الأرباح والخسائر التي يمكن وصفها بالمتوقعة، لذلك لم يعترف بها في قائمة ملخص الدخل دون وجود مبررات أخرى تحول دون هذا الاعتراف.

تبرز أهمية الدخل الشامل الآخر لأنه مصمم لمنح مستخدمي البيانات المالية صورة واضحة وأكثر شمولاً للوضع المالي الحالي للشركة نتيجة للإفصاح عن الحسابات المتوقعة التي لم يتم الاعتراف بها بغض النظر عن المضاعفات التي قد تسببها (Bratten et al, 2016).

ثانياً: صافي الدخل.

بيان الدخل هو قائمة بإيرادات الشركة ومصروفاتها خلال فترة مالية محددة، وهو أمر مهم للعديد من المستخدمين مثل المساهمين والإدارة والدائنين، وتختلف تفاصيل بنود قائمة الدخل وفقاً لطبيعة عمل الشركة ثم تمثل المصاريف الإدارية والبيعية لتحقيق صافي ربح التشغيل وخصم الإيرادات والمصروفات الأخرى للوصول إلى صافي دخل الشركة (Al-Attar & Maali, 2017).

يعرف صافي الدخل على أنه بيان الدخل كتقرير يقيس نجاح عمليات الشركة لفترة زمنية معينة، ويعتمد مجتمع الأعمال والاستثمار على هذا التقرير لتحديد الربحية وقيمة الاستثمار، والجدارة الائتمانية (Terry & Kieso, Jerry, 2016).

حيث أنه للوصول إلى الدخل الشامل للشركة لا بد من إضافة بنود الدخل الشامل الأخرى والمتمثلة في التعديلات المتعلقة بالقيمة العادلة (مثل أرباح وخسائر القيمة العادلة غير المتحققة للأوراق المالية المتوفرة للبيع، والتغير في احتياطي القيمة العادلة). وبالتالي يمكن احتساب القيمة العادلة من خلال قسمة القيمة المطلقة لبنود الدخل الشامل الآخر على القيمة المطلقة لصافي الربح (NI) وبنود الدخل الشامل الآخر (OCI) وذلك كما هو مبين في المعادلة التالية (Sodan, 2015):

$$FVA_{i,t} = \frac{Abs(OCL)}{Abs(NI) + Abs(OCL)}$$

2-1-9 أهمية القيمة العادلة

لقد اتضح في ظل استخدام المحاسبة التقليدية أن المعلومات المتوفرة في القوائم المالية لا تلبى احتياجات مستخدمي التقارير المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، والتي يجب أن تكون مبنية على معلومات دقيقة وعادلة تعكس الواقع المالي للشركة بصدق، حيث أن المعلومات التي تستند إلى التكاليف التاريخية تعكس القيم السابقة، فهي لا تعكس الوضع المالي الحالي والمستقبلي للشركة (Chen, & Gavius, 2016).

وجاء مفهوم القيمة المحاسبية العادلة للتخلص من الفجوة بين القيمة المحاسبية والقيمة الاقتصادية، حيث ساعد هذا المفهوم على تقارب مفاهيم القيمة بين المحاسبين والاقتصاديين من خلال نقل النظرية المحاسبية بشكلها التقليدي إلى آفاق جديدة وأطر العمل، إحداهن تغيير شامل في هيكل البيانات المالية وآثارها لفترة طويلة (Elsiefy & ElGammal,2017).

تعتبر أهمية القياس والإفصاح المحاسبي من أهم العوامل التي تؤثر على البيانات المالية وتجعلها أكثر ملاءمة للمستثمرين لاتخاذ قراراتهم المناسبة من أجل تقييم الاستثمارات المالية بشكل يعكس بقوة القيمة السوقية، باعتبارها عادلة، ويؤثر نهج القيمة العادلة على البيانات المالية أكثر من مدخل التكلفة التاريخية ويزيد من جودة المعلومات المحاسبية بحيث يعكس الوضع العام بطريقة محايدة تساعد المستثمرين في تقييم كفاءة الإدارة وكيفية توزيع موارد الشركة والمحافظة عليها بشكل أفضل (الجوارنة، 2020).

يعد اختيار الطريقة الصحيحة لتقييم الأصول والخصوم من أهم المهام المحاسبية، وهذا ما أكده العديد من الباحثين (McDonough & Shakespeare,2015) المقتنعين بأن المركز المالي ونتائج الأنشطة الاقتصادية المتمثلة في الميزانية العمومية وبيانات الأرباح والخسائر، لا تعتمد فقط على الواقع الحالي، ولكن أيضاً على طرق تقدير وحساب المؤشرات المبلغ عنها.

10-1-2 مداخل القيمة العادلة

يوضح الشكل رقم (1-2) مداخل القيمة العادلة كما وردت في معايير المحاسبة الدولية.



الشكل رقم (2-1)

مداخل القيمة العادلة

حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية ثلاثة مداخل لتحديد القيمة العادلة باستخدام تقنية التقييم وهي

(عطير، 2018):

1- **مدخل السوق**: ويشير إلى صافي القيمة القابلة للتحقق التي تعتمد على استخدام الأسعار وباقي

المعلومات التي يتم الحصول عليها من تعاملات السوق المتعلقة بأصول والتزامات مماثلة.

2- **مدخل الدخل**: ويقوم على تقدير القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية أو الدخل

والمصاريف.

3- **مدخل التكلفة**: ويشير إلى تكلفة الاستبدال وهي تكلفة الحصول على أصل مشابه وبالطاقة الإنتاجية

نفسها أو إمكانية الخدمة.

2-1-11 الإفصاح عن القيمة العادلة

سبب توسيع نطاق الإفصاحات المطلوبة لمحاسبة القيمة العادلة هو توفير مزيد من الشفافية للبيانات

المالية وجعلها أقل إرباكاً لمستخدمي البيانات المالية لفهم الأصول والالتزامات التي يتم تقييمها باستخدام

القيمة العادلة والتي يتم تقييمها باستخدام أخرى القياسات، مثل التكلفة التاريخية. بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة بعد الاعتراف الأولي على أساس متكرر، يجب على كيان التقرير المالي الإفصاح عما يلي (FASB, 2018):

1. قياسات القيمة العادلة في تاريخ التقرير (بمعنى قياسات القيمة العادلة المتكررة للموجودات أو المطلوبات في نهاية الفترة المالية، والتي تم الإفصاح عنها في البيانات المالية وتحت موضوعات أخرى).

2. المستوى داخل التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي تم من خلاله قياس القيمة العادلة بالكامل، ويعني التسلسل الهرمي للقيمة العادلة مستوى التسلسل الهرمي الذي يتم من خلاله تصنيف قياسات القيمة العادلة في مجملها بحيث تكون في أحد المستويات التي تشمل القيمة العادلة (المستوى 1 أو 2 أو 3) سيتم شرح هذه المستويات لاحقاً.

3. تسوية أرصدة البداية والنهية لقياسات القيمة العادلة باستخدام مدخلات غير قابلة للرصد. لا يُطلب من كيان التقرير المالي إنشاء معلومات كمية للامتثال لمتطلبات الإفصاح هذا إذا لم يتم تطوير المدخلات الكمية غير القابلة للرصد من قبل كيان التقرير المالي، عند قياس القيمة العادلة (على سبيل المثال، عندما تستخدم كيان التقرير المالي الأسعار من المعاملات التجارية السابقة أو معلومات التسعير الخاصة بطرف ثالث غير معدلة) ومع ذلك، عند إجراء هذا الإفصاح، لا يمكن لكيان التقرير المالي تجاهل المدخلات الكمية غير القابلة للرصد والتي تعتبر مهمة لقياس القيمة العادلة والمتاحة بشكل معقول للكيان التقرير. نظرًا لأنه يجب على كيان التقرير المالي الالتزام بمعيار الإفصاح عن القيمة العادلة وتقديم نطاق ومتوسط مرجح للمدخلات الهامة غير القابلة للرصد المستخدمة لتطوير قياسات القيمة العادلة من المستوى 3، يجب على الكيان الذي يعد التقرير الإفصاح عن كيفية عمل المتوسط المرجح (على سبيل المثال، المتوسط المرجح

محسوب عادل نسبي)، بالنسبة لبعض المدخلات غير القابلة للرصد، وقد يفصح الطرف المبلغ عن معلومات كمية أخرى، مثل متوسط أو حسابي، بدلاً من المتوسط المرجح، إذا كانت تلك المعلومات أكثر منطقية وعقلانية لتعكس توزيع المدخلات غير القابلة للرصد المستخدمة لتطوير قياس القيمة العادلة هي المستوى 3، ولا تحتاج المنشأة إلى الإفصاح عن سبب حذف المتوسط المرجح في هذه الحالات.

4. مبلغ إجمالي الأرباح أو الخسائر للفترة التي تعزى إلى التغيير في الأرباح أو الخسائر غير المحققة المتعلقة بتلك الأصول والالتزامات التي لا تزال محتفظ بها في تاريخ التقرير والتي تم الإفصاح فيها عن المكاسب والخسائر غير المحققة في قائمة الدخل. كما يتم الإفصاح عن إجمالي المكاسب أو الخسائر للفترة المعترف بها والناجمة من الدخل الشامل الآخر، والبند أو (البند) في الدخل الشامل الآخر الذي يتم فيه الاعتراف بتلك المكاسب أو الخسائر. كما يتم الإفصاح عن عمليات الشراء والمبيعات والإصدارات والتسويات (يتم الكشف عن كل نوع من أنواع التغييرات هذه بشكل منفصل).

في الفترات السنوية فقط، يتم استخدام تقنيات التقييم لقياس القيمة العادلة. بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس غير متكرر بعد الاعتراف الأولي، يجب أن يفصح التقرير المالي عما يلي:

- قياسات القيمة العادلة المسجلة خلال الفترة وأسباب القياسات.
- المستوى ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي تتخضع عنده قياسات القيمة العادلة بالكامل.
- بالنسبة لقياسات القيمة العادلة باستخدام مدخلات هامة غير قابلة للرصد، يجب وصف المدخلات والمعلومات المستخدمة لتطوير تلك المدخلات.

- في الفترات السنوية فقط، يتم استخدام طرق عادلة. بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح الجديدة هذه، يتعين على كيان إعداد التقارير المالية الكشف عن المعلومات المطلوبة من قبل البيانات الأخرى الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية، مثل بيان معايير المحاسبة المالية رقم 157 ورقم 107 المتعلقة بالإفصاح عن القيمة. أدوات مالية عادلة.

2-1-12 مزايا استخدام محاسبة القيمة العادلة

أن استخدام محاسبة القيمة العادلة العديد يحقق للشركة مجموعة من المزايا، بما في ذلك ما يلي (القاسوسي، 2019؛ حديدي، 2017؛ Dignah et al, 2017):

- يعتبر نهج محاسبة القيمة العادلة الأكثر تفضيلاً من قبل واضعي المعايير والمحاسبين لأنه يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة، ويعتبر أفضل مقياس لاتخاذ القرار.
- تعمل محاسبة القيمة العادلة على تحسين عملية التحليل المالي من خلال توفير النسب المئوية التي توضح الأداء الفعلي للشركة.
- تعكس القيمة العادلة غالباً تقدير السوق المالي للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من الأدوات المالية.
- يتوافق مفهوم القيمة العادلة مع مفهوم الحفاظ على رأس المال.
- توفر محاسبة القيمة العادلة أساساً مناسباً للمساهمين والمستثمرين لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية المناسبة، وبالتالي تمكينهم من التنبؤ بالنتائج المستقبلية والتدفقات النقدية (القاسوسي، 2019).

2-1-13 صعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة

يواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة العديد من الصعوبات، من أبرزها (حديدي، 2017؛ عامر، 2015؛ العبادي، 2019؛ Dannoun & Al-Kassar, 2016):

1. مقاومة التغيير، حيث أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يتعارض مع بعض المفاهيم والأسس المحاسبية التي اعتادت عليها إدارة الشركة لفترة طويلة من الزمن، مثل مبدأ التكلفة التاريخية ومبدأ الحيطة والحذر.
2. عدم وجود كوادر بشرية مؤهلة قادرة على فهم وتطبيق المفاهيم في معايير المحاسبة الدولية بشكل عام
3. في بعض الأحيان لا تتوافق تعليمات هيئات الرقابة الحكومية مع المعالجات المحاسبية المذكورة في المعايير .
4. لا توجد أسعار سوقية لبعض الأصول، أو أن سعر السوق لا يعكس سعراً عادلاً.
5. ارتفاع التكلفة؛ وذلك نظراً للحاجة إلى جهود غير عادية ومصاريف إضافية غير منتجة، مما قد يؤدي إلى تكلفة أعلى من المنفعة .
6. هناك الكثير من الاستثمارات في كيانات غير مدرجة في الأسواق المالية.

2-1-14 نبذة حول المعايير المحاسبية الدولية التي تتبنى القيمة العادلة

هناك معايير محاسبية دولية صادرة عن مجلس المعايير الدولية بشأن القيمة العادلة وهي ملخصة على النحو التالي:

- أولاً: معيار الإبلاغ المالي والادوات المالية:** يهدف المعيار إلى وضع مبادئ لإعداد التقارير المالية للموجودات والمطلوبات المالية بحيث تعرض معلوماتها بطريقة مناسبة وقيمة لمستخدمي البيانات المالية، وجاء هذا المعيار ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، حيث قسم الأصول المالية إلى مجموعتين:
1. قياس الأصول المالية بالتكلفة المطفأة، حيث تقوم بإطفاء القسط أو الخصم وتعترف بالربح أو الخسارة من الأصل المقاس بالتكلفة المطفأة في حساب الأرباح والخسائر (هرش, 2017) .

2. يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة، ولكن يتم استبعاد الموجودات المالية المخصصة للتحوط والاستثمار في أدوات حقوق الملكية (أبو نصار، حميدات, 2016).

3. إذا كان من الممكن القول أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (IFRS) يقسم جميع الأصول المالية حاليًا ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 39 إلى فئتين، كما هو مذكور سابقًا، تلك التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة وتلك المقاسة بالقيمة العادلة. عندما يتم قياس الأصول بالقيمة العادلة، يتم إما الاعتراف بالأرباح والخسائر بالكامل في بيان الدخل (القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة)، أو يتم الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل الآخر (IFRS, 9 2018).

4. ينص المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 الخاص بالأدوات المالية على أنه بالنسبة لأدوات الدين، يعتبر تصنيف قيمتها العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر إلزاميًا لبعض الأصول ما لم يتم اختيار القيمة العادلة كخيار لتقييم جميع الأصول بشكل عام. بينما بالنسبة للاستثمارات في حقوق الملكية، يعتبر تصنيف القيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر اختياريًا. علاوة على ذلك، تختلف متطلبات إعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لأدوات الدين والاستثمارات في حقوق الملكية. يجب أيضًا قياس أدوات الدين بالتكلفة المطفأة شريطة أن تستوفي الشرطين التاليين (بعد خصم أي انخفاض في القيمة) ما لم يتم تصنيف الأصل بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بموجب خيار القيمة العادلة (IFRS 9, 2018):

– اختيار نموذج الأعمال (Business Model Test): الهدف من هذا النموذج هو الاحتفاظ بالأصل المالي حتى يتم جمع التدفقات النقدية التعاقدية (بدلاً من بيع الأداة قبل استحقاقها التعاقدية لتحقيق تغيرات القيمة العادلة).

- اختبار خصائص التدفقات النقدية (Cash Flow Characteristics Test): تعمل الشروط التعاقدية للأصل المالي على اعطاء أو توليد تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي ما هي إلا مجرد مدفوعات من رأس المال والفائدة على المبلغ الأصلي القائم يتضمن تقييم خصائص التدفق النقدي أيضا تحليلا للتغيرات في التوقيت أو في مقدار المدفوعات. حيث أنه من الضروري تقييم تلك التدفقات النقدية ومعرفة قيما إذا كانت تمثل سدادا للأدوات الدين قبل أو بعد التغيير في قيمتها ومعدل الفائدة المترتب عليها.

2-1-15 معيار المحاسبة الدولي رقم 13 IFRS لقياس القيمة العادلة:

يعتمد هذا المعيار نهج القيمة العادلة في قياس الأصول والخصوم بدلاً من نهج التكلفة التاريخية ويحدد القيمة العادلة على أنها القيمة التي سيتم استلامها لبيع أصل أو دفعها لنقل التزام بين البائع والمشتري في نفس الوقت. يعتمد المعيار على طرق قياس القيمة العادلة، وهي (Penman, 2007):

- **طريقة السوق:** حيث يتم قياس الأصل أو الالتزام محل القياس مع أصل أو التزام ذات اسعار ومعلومات ملائمة. تستخدم طريقة السوق الأسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة التي تم إنشاؤها بواسطة معاملات السوق التي تنطوي على أصول متطابقة أو قابلة للمقارنة. وهناك عدد من الأساليب التي تتوافق مع نهج السوق. ترتبط أساليب نهج السوق الأكثر شيوعا لتقييم أدوات الأسهم غير المستعارة المصادر البيانات التي يستخدمونها (على سبيل المثال، الأسعار المدرجة للشركات العامة أو الأسعار من معاملات الاندماج والاستحواذ).

- **طريقة التكلفة:** وهي المبالغ التي تدفع لاستبدال أصل محل القياس وهو ما يسمى بتكلفة الاستبدال الحالي. فعندما يقوم المستثمر بالاستثمار في أداة مماثلة لأداة حقوق الملكية غير المعزة والتي هي قيد تقييمها بالقيمة العادلة، فقد يكون سعر العملية التجارية (أي سعر الدخول) نقطة بداية معقولة لقياس القيمة العادلة لأداة حقوق الملكية غير المسعرة في تاريخ القياس، أما إذا كان سعر العملية

التجارية يمثل القيمة العادلة للأداة عند الاعتراف الأولى وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 13 IFRS. ومع ذلك، يجب على المستثمر استخدام جميع المعلومات حول أداء وعمليات الاستثمار والتي تصبح متاحة بشكل معقول للمستثمر بعد تاريخ الاعتراف الأولى حتى تاريخ القياس. ونظرا لأن هذه المعلومات قد يكون لها تأثير على القيمة العادلة لأداة حقوق الملكية غير المدرجة في الشركة المستثمر فيها في تاريخ القياس، فإنه في مثل هذه الظروف المحدودة فقط قد تكون التكلفة تقديرا مناسباً للقيمة العادلة في تاريخ القياس.

– **طريقة الدخل:** وهي تقوم بتحويل التدفقات النقدية المستقبلية الى مبلغ مالي واحد ويعكس التوقعات السوقية الحالية للتدفقات المستقبلية. بعبارة أخرى تحول طريقة الدخل المبالغ المستقبلية (على سبيل المثال، التدفقات النقدية أو الدخل والنفقات) إلى مبلغ مالي واحد (أي خفض). ويتم ذلك عادة باستخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة، والتي يتم تطبيقها على التدفقات النقدية للمؤسسة أو، على نحو أقل تكرارا، على التدفقات النقدية للأسهم. وعند تطبيق طريقة التدفقات النقدية المخصومة، يطلب من المستثمرين تقدير التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار. وعمليا، عندما يتوقع المستثمر أن يكون لديه عمر غير محدد للتدفقات النقدية، فإن معظم النماذج تقدر تلك التدفقات الفترة منفصلة، لم تستخدم إما نموذج نمو ثابت (مثل نموذج نمو جوردون Gordon Growth Model)، حيث يتم تطبيق معدل رسملة التدفق النقدي مباشرة بعد نهاية الفترة المنفصلة، أو يتم استخدام مضاعف الخروج (Exit Multiple) لتقدير القيمة النهائية. أيضاً عند تطبيق نموذج التدفقات النقدية المخصومة، يقوم المستثمر عادةً بخصم مبالغ التدفقات النقدية المتوقعة إلى القيمة الحالية بمعدل عائد يمثل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر النسبية للاستثمار.

ونص المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 13 على أنه عند قياس القيمة العادلة، فإن الهدف هو تقدير السعر الذي تتم به معاملة منظمة لبيع أصل أو تحويل التزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية (أي تقدير سعر الخروج). وقد تكون هذا الممارسة مشابهة لتلك المواقف عندما يتعين على المنشأة إجراء تقديرات أخرى الأعراض إعداد التقارير المالية، مثل قياس المخصصات وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 37 المخصصات والمطلوبات والأصول المحتملة. وفي كثير من الحالات، فإن قياس التقارير المالية سوف ينطوي على عدم التأكد أو اليقين بشأن توقيت و / أو مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وعوامل أخرى. ويوضح هذا المعيار كيف يمكن استخدام مجموعة من تقنيات التقييم عند قياس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية غير المسعرة. حيث لا يشمل الحكم فقط عند تطبيق أسلوب التقييم، ولكن أيضا في اختياره لتقنية التقييم. وهذا يشمل النظر في المعلومات المتاحة للمستثمر. فعلى سبيل المثال، من المرجح أن يركز المستثمر بشكل أكبر وتقلية مضاعفات تقييم الشركة القابلة للمقارنة عندما يكون هناك طرف مقابل الشركة يمكن مقارنتهم بشكل كاف أو عندما تكون خلفية أو تفاصيل العمليات التجارية ملحوظة ومعروفة (IFRS, 2018).

والجدير بالذكر ان المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 لا يتضمن تسلسل هرمي التقنيات التقييم كما أنه لا ينص على استخدام تقنية تقييم محددة لتحقيق هدف قياس القيمة العادلة. مثل معيار الإبلاغ الدولي للتقارير المالية 13، لا ينص هذا الفصل على استخدام تقنية تقييم محددة. ومع ذلك، يقر المعيار الدولي للتقارير المالية 13 بأنه، في ظل ظروف معينة، قد يكون أسلوب التقييم أكثر ملاءمة من أسلوب آخر. كما تتضمن بعض العوامل التي يجب على المستثمر مراعاتها عند اختيار أنسب تقنيات، ومن الجدير بالذكر ان هذه القائمة لا تشمل الحالات التالية:

1. المعلومات المتاحة للمستثمر .

2. ظروف السوق (أي الأسواق الصاعدة أو الهابطة قد تتطلب من المستثمر التفكير في تقنيات تقييم مختلفة).

3. أفق الاستثمار ونوع الاستثمار (على سبيل المثال، معنويات السوق عند قياس القيمة العادلة لاستثمار مالي قصير الأجل والذي يمكن الحصول عليه بشكل أفضل من خلال بعض تقنيات التقييم أكثر من غيرها).

4. يمكن الحصول على دورة حياة الشركة المستثمر فيها (أي ما يدفع القيمة في مراحل مختلفة من دورة حياة الشركة المستثمر فيها بشكل أفضل من خلال بعض تقنيات التقييم أكثر من غيرها). طبيعة عمل الشركة المستثمر فيها (على سبيل المثال، الطبيعة المتقلبة أو الدورية لأعمال الشركة المستثمر فيها يتم التقاطها بشكل أفضل من خلال بعض تقنيات التقييم أكثر من غيرها)

5. الصناعة التي يعمل فيها المستثمر .

2-1-16 معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الأدوات مالية الاعتراف والقياس:

يحدد معيار المحاسبة الدولي رقم (39) متطلبات الاعتراف والقياس للأصول والمطلوبات المالية وبعض عقود شراء أو بيع البنود غير المالية حيث يتم الاعتراف بالأدوات المالية مبدئياً عندما تصبح المنشأة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة، ويتم تصنيفها إلى فئات مختلفة اعتماداً على نوع الأداة، والتي تحدد بعد ذلك القياس اللاحق للأداة (عادة التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة). وتتعلق قواعد خاصة على المشتقات المضمنة وأدوات التحوط. والجدير بالذكر أنه أعيد إصدار معيار المحاسبة الدولي (39) في شهر كانون الثاني سنة (2003)، وقد تم استبداله بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم و الأدوات المالية في سنة (2018).

أن الهدف من هذا العيار هو ترسيخ مفهوم القيمة العادلة واعطاء الفرصة لدراسة تحسينات قياس

القيمة العادلة حيث تم تصنيف الأصول المالية الى أربع اصناف (هرش, 2017):

1. اصول مالية تقاس بالقيمة العادلة عن طريق الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) وهي أصول مخصصه واصول محتفظ بها لغايات اعادة بيعها ويتم قياس النوعين بالقيمة العادلة ويتم اقالها في قائمة الدخل .
2. الاصول المالية أعدت لغرض البيع : يتم قياسها بالقيمة العادلة والاعتراف باي فروقات في ضمن الدخل الشامل قائمة حقوق الملكية.
3. الأصول المالية التي يتم الاحتفاظ بها لتاريخ استحقاقها ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة عند اعداد القوائم المالية.
4. القروض وذمم مدينة تقاس بالتكلفة المطفأة عند اعداد القوائم المالية او بطريقة الفائدة الحقيقية.

2-1-17 العوامل المؤثرة على القيمة العادلة

اتضح أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على الأطراف المشاركة في الصفقة، أي أنهم مستقلون ومستعدون لإبرام الصفقة، ويسعى كل منهم للتفاوض بشأن أفضل الشروط التي يمكن الحصول عليها، وكن على دراية بالحقائق ذات الصلة، أي توافر المعلومات بين جميع الأطراف، وهو ما يعرف باسم عدم تناسق المعلومات بين ظروف الصفقة، والتي يجب أن تكون في ظروف طبيعية، أي أن البائع غير مجبر على البيع في ظروف التصفية هذه لأنها لا تعكس القيمة العادلة (دنون، 2015)، ويرى المشاركة (2017) أن القيمة العادلة تبنى على العوامل التالية:

1. يتم تقدير المبالغ المناسبة للقيمة العادلة باستخدام أساليب مختلفة حسب السوق في حال كان السوق نشط او غير نشط.
2. توفر الظروف الطبيعية للسوق.
3. توفر سوق نشط يتيح التعامل بأصناف متجانسة وبأسعار متاحة للكل.
4. وجود أطراف ليسوا على علاقة ومطلعين وراغبين في التعامل إضافة الى
5. ديمومية المشروع واستمراريته.

2-2 المبحث الثاني: جودة الأرباح

2-2-1 مفهوم جودة الأرباح

تعتبر دراسة (Wilson, 1987) من أولى الدراسات التي تناولت موضوع جودة الأرباح، حيث أوضحت الدراسة أن السوق المالي يميز بين التدفقات النقدية من الأنشطة وبين إجمالي الاستحقاقات المحاسبية؛ لذلك، كلما ارتفع مستوى الاستحقاقات المحاسبية، انخفضت جودة الأرباح (بوسنة، 2018).

بالرغم من ظهور مفهوم جودة الأرباح في الثلاثينيات من القرن العشرين تقريبا إلا أنه لم يتم تحديد تعريف محدد لجودة الأرباح حيث تناول الباحثون في مجال المحاسبة مفهوم جودة الأرباح بعدة معاني تعتمد على مختلف المستخدمين للقوائم المالية، وكان هناك العديد من التعريفات لهذا المصطلح حيث تم تعريف (Phillips, Entwistle 2003)، أن جودة الأرباح هي قدرة الأرباح على تحقيق الأهداف الأساسية للقوائم المالية المتمثلة في إن توفير المعلومات للمستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين المفيدة في تقييم مصادر التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية (يعقوب و طاهر، 2014) ، يشير إلى أن المراجعين والمشرعين واضعي المعايير يعتقدون أن الأرباح مرتفعة الجودة إذا تم الإفصاح عنها بما يتماشى مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (يعقوب و طاهر، 2014).

من الصعوبة بما كان وضع أو بناء مفهوم شامل ومحدد لجودة الأرباح، نظرا لاختلاف الزوايا التي يعتمد عليها الباحثين فمنهم من يعتمد على إستمرارية الأرباح وديمومتها ومنهم من يعتمد على قدرتها على التنبؤ بالتدفقات المستقبلية، بينما يعتمد آخرون على خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح، إلا أن هناك إجماع على الإعتماد على خصائص الأرباح لإعطاء مفهوم لها (يوسف، 2021).

تعرف جودة الأرباح على أنها مدى خلو رقم الربح من ممارسات إدارة الأرباح، مما يؤدي بدوره إلى التعبير عن رقم الربح الحقيقي للشركة، مما يستلزم إعطاء صورة أوضح لأداء وقيمة الشركة، الأمر الذي

ينعكس في النهاية على قدرة المستثمرين والدائنين على توقع الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية (الصمادي، 2022).

يعتقد البعض أن الأرباح عالية الجودة هي أرباح التي يتم قياسها والإفصاح عنها وفقاً للمبادئ المقبولة عمومًا، ويعتقد الدائنون أن الأرباح عالية الجودة إذا أمكن تحويلها إلى تدفقات نقدية بسرعة (علي، 2018)، وفيما يلي عرض لمجموعة من المفاهيم المتعلقة بجودة الأرباح من وجهة نظر بعض الكتاب والباحثين:

الجدول رقم (2-1)

تعريفات جودة الأرباح مرتبة وفقاً للتسلسل الزمني

التعريف	الباحث
مدى تعبير الأرباح التي تعلنها وتفصح عنها الشركة بعدالة وصلق عن الأرباح الحقيقية للشركة، أو بعبارة أخرى فإن أرباح الشركة المنشورة ذات وجود نقدي ملموس وتخلو من المبالغات أو الأرقام الاحتمالية.	نور والعوادة (2017)
القدرة على التنبؤ بالمستحقات ذات الجودة في الفترات المستقبلية كونها أقرب إلى النقدية مع الاهتمام بالخلو من أي ممارسات من إدارة الأرباح ولها في نفس الوقت القدرة على الاستمرار وإبقاء الديمومة للفترات القادمة مع انعدام دور الإدارة لتقليل هذه القدرة أو تقليل التذبذب لغايات تحقيق الثبات أي يمكن للإدارة إعلان الأرباح بشكل يعبر عن مدى المصادقية والواقعية والتي تمثل الوجد الفعلي والملموس بنفس الوقت.	عواقله (2017)
مستوى توفر المعلومات الملائمة والدقيقة لتقييم الأداء التشغيلي الحالي والمستقبلي للشركة، بحيث تصبح مؤشر يمكن الثقة به حول قيمة الشركة، ومستوى أدائها في المستقبل.	الشاهد (2018)
قياس صحة المكونات التي تشكل الأرباح المحاسبية المبلغ عنها والمستوى الذي تقيس به هذه المكونات ما تنوي قياسه لرسم توقعات أكثر واقعية حول جوانب الأعمال المستقبلية.	Chin & kim (2018)
الأرباح التي يتم فيها توفير مزيد من المعلومات حول ميزات الأداء المالي للشركة وتكون ملائمة لقرار محدد يتخذ من قبل صانع قرار محدد	Farinha et,al (2018).
تعبير عن الأرباح الحقيقية للشركة الناتجة عن النشاط الحقيقي للشركة، والتي تعكس أدائها الحقيقي، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها للتنبؤ بالأرباح المستقبلية للشركة، وقيمتها المستقبلية، وأدائها المستقبلي.	الصعوب (2020)
مقدار الأرباح الصافية التي يمكن تحقيقها نتيجة لأعمال المنشأة، والتي يمكن أن تعكس صورة أما صورة حقيقية أم غامضة لحالتها الحالية أو المستقبلية، ومدى إمكانية تعزيز حقها في الملكية من أجل غايات مواجهة أي مخاطر يمكن تواجه المنشأة وتؤثر على الاستقرار المنشأة مما يساعد على الاستمرار والبقاء ضمن محيط العمل المنشأة.	يوسف وعبدالله (2020)

بريك (2020)	الأرباح التي تكون فيها الاستحقاقات ذات جودة عالية، وخالية من ممارسات إدارة الأرباح، ولها القدرة على الاستمرارية في الفترات المستقبلية، وأن تكون الأرباح التي تعلنها المنشأة تعبر بصدق وواقعية عن الأرباح الحقيقية والفعلية لها.
-------------	---

ترى الباحثة أنه لا يوجد تعريف محدد لجودة الأرباح، ولا يوجد اتفاق بين الباحثين على الخصائص النوعية التي يجب أن تتوفر في الأرباح بحيث تتميز الأرباح بالجودة، وذلك بسبب اختلاف القرارات الاقتصادية التي تقوم على أساسها. المحتوى الذي توفره القوائم المالية للأرباح المحاسبية، وكذلك صانعيها المختلفين لذلك، يختلف مصطلح جودة الأرباح المحاسبية باختلاف متخذي القرار.

2-2-2 طرق تحسين جودة الأرباح

إن العديد من الأدبيات قامت على البحث في طرق تحسين جودة الأرباح والتي من شأنها أن تعمل على تخفيض أو زيادة جودتها حسب اتجاهها ودرجة تأثيرها، ومن أهم طرق جودة الأرباح ما يلي (زامل وإدريس، 2021):

1. ممارسة الإدارة والحد منها وذلك من خلال اتباع المعايير المحاسبية.
2. اختلاف المعايير المحاسبية وذلك بسبب وجود اختلاف بين المعايير المستخدمة المحلية والدولية حيث يؤدي ذلك إلى استغلال الفروقات بينها.
3. تكوين المساهمين، أي أنه كلما ارتفعت نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، زادت جودة أرباح الشركة. لأن الشركات ذات النسب الأعلى من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين تعمل على تحسين جودة الأرباح
4. سيطرة جملة الأسهم في بعض من الدول ذات النظم الاشتراكية حيث يكون للدولة سيطرة على نسبة من أسهم الشركة. في حال انخفاض نسبة حملة الأسهم إلى أقل من النصف فإن جودة الأرباح تتخفف في مثل هذه الشركات.

5. تأثير لجنة التدقيق في جودة الأرباح حيث إن الاهتمام الزائد في الفترة الأخيرة بلجان التدقيق أدى إلى تحسين جودة الأرباح وذلك باتسام لجنة التدقيق بالخبرة والاستقلالية، وكذلك كلما زاد عدد اجتماعات لجنة التدقيق أدى ذلك إلى ازدياد جودة التدقيق، أي أن تشكيل لجنة التدقيق وزيادة أعضائها من شأنه أن يحسن جودة الأرباح تأثير لجنة التدقيق في جودة الأرباح حيث إن الاهتمام الزائد في الفترة الأخيرة بلجان التدقيق أدى إلى تحسين جودة الأرباح وذلك باتسام لجنة التدقيق بالخبرة والاستقلالية، وكذلك كلما زاد عدد اجتماعات لجنة التدقيق أدى ذلك إلى ازدياد جودة التدقيق، أي أن العمل على تشكيل لجنة التدقيق وزيادة أعضائها من شأنه أن يعمل على تحسين جودة الأرباح.

6. إن لجودة الرقابة الداخلية دورا فعالا في تحسين جودة الارباح.

7. إدارة الأرباح وهي إحداث تحريفات معتمدة في قيم الأرباح، وذلك عندما يستخدم المديرون أحكامهم الشخصية للتأثير على القوائم المالية لتغيير التقارير المالية بهدف إظهار حقيقة مغايرة لما هو عليه الواقع أو لتغيير ما تدل عليه القوائم المالية أو العمل على توجيه متخذ القرار لاتخاذ قرارات محسوبة بشكل مسبق أو لتضليل المساهمين عن الأداء الاقتصادي الأساسي للشركة أو العمل على التأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية.

هذا ويمكن أن تقوم الإدارة بممارسة إدارة الأرباح بعدة أساليب منها (عبود، 2020):

(1) قد تقوم الإدارة بتبرير وجود بعض المعلومات التي تعتبرها غير هامة ولا تقوم بالإفصاح عنها كما تعمل على تبرير ذلك بأنها غير مهمة ضمن الإطار المفاهيمي المحاسبي.

(2) تقوم الإدارة بتأخير المصروفات عن طريق العمل على تدويرها بصفتها مصروفات رأس مالية وتوزيعها على السنوات اللاحقة.

3) العمل على الاعتراف بالإيرادات مبكراً طبقاً لطبيعة نشاطها فمثلاً عملية بيع تمتد على مدى أكثر من سنة يتم الاعتراف بها على أنها إيراد لنفس السنة.

4) العمل على إدراج إيرادات وهمية أو مصروفات وهمية أو القيام بالاعتراف بمصاريف طارئة على أنها مصاريف عادية.

5) قيام الشركة بإبرام عقد ايجار وهمي مقابل الحصول على مصاريف ايجار ثابتة لأصل مملوك. وغيرها من الأساليب.

2-2-3 أهمية جودة الأرباح

أصبحت قضية جودة الأرباح مكاناً مهماً بين الباحثين وواضعي المعايير المحاسبية ومستخدمي نقاط القوة المالية، خاصة في ظل الانهيارات والتعثرات الكبرى التي شهدتها العديد من الشركات في العالم مثل (Enron، WorldCom) وغيرها، والتي أفصحت عن أرباح غير مدعمة وغير دائمة في تقاريرها المالية (حمدان وأبو عجيبة، 2012)، وتكتسب جودة الأرباح أهميتها من أهمية الأرباح المحاسبية، ويمكن تلخيص أهمية جودة الأرباح المحاسبية من خلال النقاط الآتية (الصمادي، 2022):

- تعتبر جودة الأرباح من مؤشرات الأداء، ويستخدم الربح في تسعير الأوراق المالية وتقييم العائد المتوقع من خلال توقع الأداء المستقبلي للشركة من قبل المتعاملين في السوق المالية.
- تعد جودة الأرباح دليلاً على الملائمة المالية للشركة وسيولتها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، لذلك يستخدم الدائنون جودة الأرباح المحاسبية لاتخاذ قراراتهم في منح القروض والائتمان للشركة.
- تعطي جودة الأرباح مؤشراً كبيراً على قدرة الشركة على توزيع الأرباح واستمراريتها ومقدار هذه التوزيعات، لذلك يعتمد المستثمرون على جودة الأرباح كمؤشر جيد للأرباح المستقبلية عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

- يؤدي انخفاض جودة الأرباح لتوزيع غير صحيح وغير مقصود للثروة، حيث قد تؤدي إلى تحول الموارد الاقتصادية من مشاريع مربحة قادرة على تنمية الموارد إلى مشاريع ضائعة غير قادرة على الاحتفاظ بالموارد، وبالتالي لا تسهم في خدمة المجتمع.
- يمكن استخدام جودة الأرباح المحاسبية كمؤشر لتقييم جودة المعايير المحاسبية، وهناك العديد من الأدلة التجريبية التي تثبت وجود علاقة إيجابية بين جودة الأرباح وجودة النظام المحاسبي المطبق.

2-2-4 طرق قياس جودة الأرباح

تختلف الأساليب المستخدمة لتحديد مستوى جودة الأرباح، باختلاف وجهات النظر حول مفهومها، لكن معظم الباحثين في هذا المجال يتفقون بالإجماع على أربعة مناهج لقياس جودة الأرباح، وهي:

1. استمرارية الأرباح:

يشير مفهوم استمرارية الأرباح إلى أن خصائص السلسلة الزمنية للأرباح التاريخية لم تتغير، وبالتالي مدى ارتباط الأرباح المحاسبية المستقبلية بالأرباح الحالية، حيث تعتبر الأرباح الدائمة (المستمرة) أرباحًا عالية الجودة يتم قياس جودة الأرباح من خلال منهجية وفقًا لمعادلة الانحدار التالية:

$$Nl_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 Nl_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

$Nl_{i,t}$: صافي الربح للشركة (i) في الفترة (t).

$Nl_{i,t-1}$: صافي الربح للشركة (i) في السنة السابقة (t-1).

β_0 : ثابت معادلة الانحدار.

β_1 : مؤشر استمرارية الأرباح.

$\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائي.

ومن خلال المعادلة السابقة، يمكن القول أن استمرارية الأرباح تشير إلى أن هناك ارتباط أو تأثير هام للأرباح السابقة على الأرباح الحالية وعليه فإن قيمة المعامل β تعكس قوة العلاقة بين الأرباح الحالية والسابقة، وهو ما يؤشر إلى جودة الأرباح، ومن هنا فسيتم اعتبار المعامل β_1 مقياساً لاستمرارية الأرباح أو جودتها.

2. القدرة التنبؤية للأرباح:

أشارت العديد من الدراسات السابقة إلى أن القدرة التنبؤية للأرباح هي أحد أهم مقاييس جودة الربح، خاصة وأن التنبؤ بالتدفقات النقدية هو إدخال أساسي في نماذج تقييم المخزون (Dechow et al, 2010)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). أشار إلى أن أحد أهم أهداف التقرير المالي هو توفير المعلومات المفيدة في تقييم الأداء المالي المستقبلي للمنشأة من خلال تدفقاتها النقدية المستقبلية. وبالتالي يمكن اعتبار الأرباح أكثر جودة إذا كانت قادرة على التنبؤ بدقة بالتدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة. سيتم قياس القدرة التنبؤية للأرباح من خلال نموذج الانحدار التالي:

$$\frac{CFO_{i,t}}{TA_{i,t}} = \beta_0 + \beta_1 \frac{NL_{i,t-1}}{TA_{i,t}} = \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

CFO_{it} : التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i في الفترة t .

$TA_{i,t}$: إجمالي الأصول للشركة i في الفترة t .

$NL_{i,t-1}$: صافي الربح للشركة i في السنة السابقة $t-1$.

3. تقلب الأرباح:

كلما كانت الأرباح أكثر استقراراً وأقل تقلباً، زادت إمكانية التنبؤ بها واستمراريتها، مما يعكس جودتها الأعلى (Sodan, 2015). أشارت بعض الدراسات السابقة مثل (Leuz, 2003) و (Francis 2004) و (et al, 2010) (Gaio) إلى أنه يمكن قياس درجة التقلب في الأرباح عن طريق حساب الانحراف

المعياري لصافي الأرباح لكل شركة خلال السنوات. من الدراسة، بحيث تشير الزيادة في قيمة الانحراف المعياري إلى تراجع في جودة الأرباح، ويمكن حساب درجة النقلب في الأرباح من خلال المعادلة التالية:

$$VOLT_i = \sigma(NI)_i$$

حيث أن:

$\sigma(NI)_i$: هي الانحراف المعياري لأرباح الشركة (i).

4. اقتراب الأرباح من التدفقات النقدية التشغيلية:

أشار عدد من الباحثين إلى أن اقتراب الأرباح المحاسبية من التدفقات النقدية تعكس موثوقية وجود تلك الأرباح. وقد قاس (ابو نصار وآخرون، 2011) و (Abdelghany, 2005) اقتراب الأرباح من النقد عن طريق قسمة التدفقات النقدية التشغيلية على صافي الأرباح، بحيث كلما اقتربت النسبة من الواحد صحيح كلما دل ذلك على اقتراب الربح المحاسبي من النقد وبالتالي زادت جودة الأرباح المحاسبية. ويمكن صياغة قياس هذه الخاصية على النحو التالي:

$$CTC_{i,t} = \frac{CFO_{i,t}}{NL_{i,t}}$$

5. جودة الأرباح الكلية:

يمثل هذا المتغير مقياس الجودة الكلية للأرباح، اعتمادًا على الخصائص الأربع الضرورية التي تم تبنيها في الدراسة لجودة الأرباح، حسب المنهجية المتبعة في الدراسة (Gaio, 2010) حيث يمكن حساب جودة الأرباح الإجمالية من خلال ترتيب الشركات حسب كل من مقاييس جودة الربح الأربعة، ومن ثم يتم احتساب جودة إجمالي الأرباح لكل شركة. من خلال حساب متوسط مرتبة الشركة في المقاييس الأربعة كما في المعادلة التالية:

$$AEQ_i = \frac{[Rank(PERS_i) + Rank(PRED_i) + Rank(VOLT_i) + Rank(CEQ_i)]}{4}$$

حيث أن:

AEQi : جودة الأرباح الكلية للشركة.

Rank تمثل رتبة الشركة i حسب كل مقياس من مقاييس جودة الأرباح الأربعة، بحيث كلما ارتفعت قيمة AEQ كلما دل ذلك على ارتفاع جودة الأرباح للشركة.

6. إدارة الأرباح:

تعرف إدارة الأرباح بأنها استخدام الإدارة لحكمها الشخصي بشأن التقرير المالي وهيكله العمليات لأجل تعديل التقارير المالية إما لغرض تضليل أصحاب المصالح بشأن الأداء الاقتصادي للشركة، أو للتأثير على التعاقدات التي تتم بناءً على الأرقام المحاسبية المقرر عنها فان أقوى نموذج لوصف إدارة الأرباح المتوقعة من خلال الاستحقاق التقديرية هو نموذج جون المعدل (Jones Modified Model) حيث تم استخدام هذا النموذج لقياس إدارة الأرباح من المعادلة التالية:

$$DA_{i,t} = \left(\frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right) - NDA_{i,t}$$

حيث أن:

$DA_{i,t}$: إدارة الأرباح للشركة i عند السنة t . $TA_{i,t}$: مجموع الاستحقاقات التقديرية للشركة i خلال السنة t .

$A_{i,t-1}$: إجمالي الأصول للشركة i خلال السنة $t-1$ (السنة السابقة). $NDA_{i,t}$: مستحقات غير الإختيارية

للشركة i خلال السنة t .

يتم احتساب مجموع الاستحقاقات التقديرية لكل البيانات المالية للشركات خلال الفترة (2011-2015) على

النحو التالي:

$$TA_{i,t} = (\Delta CA_{i,t} - \Delta CASH_{i,t}) - (\Delta DCL_{i,t} - \Delta STD_{i,t}) - DEP_{i,t}$$

حيث أن:

$TA_{i,t}$: مجموع الاستحقاقات التقديرية للشركة i خلال السنة t . $\Delta CA_{i,t}$: تغيير الأصول الحالية للشركة i خلال السنة t . $\Delta CASH_{i,t}$: التغيير في الرصيد النقدي للشركة i خلال السنة t . $\Delta DCL_{i,t}$: تغيير المطلوبات المتداولة للشركة i خلال السنة t . $\Delta STD_{i,t}$: التغيير في الديون طويلة الأجل للشركة i خلال السنة t . $DEP_{i,t}$: الاستهلاك وحساب الاستهلاك للشركة i خلال السنة t .

بعد احتساب مجموع المستحقات سوف يتم تقدير المعاملات ($\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$) للمستحقات باستخدام المربعات الصغرى العادية (OLS) خلال الفترة المالية (2011-2015) على المعادلة التالية:

$$\frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \alpha_0 \left(\frac{1}{A_{i,t-1}} \right) + \alpha_1 \left(\frac{\Delta REV_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right) + \alpha_2 \left(\frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right) + \alpha_3 \left(\frac{\Delta OCF_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right) + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

$TA_{i,t}$: مجموع الاستحقاقات التقديرية للشركة i خلال السنة t . $A_{i,t-1}$: إجمالي الأصول للشركة i خلال السنة $t-1$ (السنة السابقة). $\Delta REV_{i,t}$: التغيير في صافي المبيعات (الإيرادات) للشركة i خلال السنة t . $PPE_{i,t}$: صافي الأصول الثابتة للشركة i خلال السنة t . $\Delta OCF_{i,t}$: التغيير في التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i خلال السنة t . $\varepsilon_{i,t}$: معيار الخطأ.

بعد تطبيق المعادلة سيتم استخراج ($\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$) لمستحقات غير الاختيارية ثم سيتم تطبيق المعادلة:

$$NDA_{i,t} = \alpha_0 \left(\frac{1}{A_{i,t-1}} \right) + \alpha_1 \left(\frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t} + \Delta INV_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right) + \alpha_2 \left(\frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right) + \alpha_3 \left(\frac{\Delta OCF_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right)$$

حيث أن:

$NDA_{i,t}$: مستحقات غير الاختيارية للشركة i خلال السنة t . $A_{i,t-1}$: إجمالي الأصول للشركة i خلال السنة $t-1$ (السنة السابقة). $\Delta REC_{i,t}$: التغييرات في الذمم المدينة صافية للشركة i خلال السنة t . $\Delta INV_{i,t}$: التغييرات في التغيير في المخزون للشركة i خلال السنة t . $\Delta REV_{i,t}$: التغيير في صافي المبيعات (الإيرادات) للشركة i خلال السنة t . $PPE_{i,t}$: صافي الأصول الثابتة للشركة i خلال السنة t . $\Delta OCF_{i,t}$: التغيير في التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i خلال السنة t .

2-2-5 الجهات المهتمة بجودة الأرباح

أهتم بجودة الأرباح من قبل عدة جهات منها (الغول، 2020):

- المدققون: يعكس مستوى جودة الأرباح مستوى الأداء الحقيقي لمدراء الشركة.
- المستثمرون الحاليون: يهتم المستثمرون بشدة بقدرة الشركة على توزيع الأرباح ومدى استمرارها في توزيعها في المستقبل.
- واضعو المعايير: يعتبر واضعو المعايير المحاسبية أن الأرباح ذات جودة عالية إذا تم الإفصاح عنها بما يتماشى مع مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا.
- المحللين الماليين: يحتاج المحللون الماليون في بناء قراراتهم للتقييمات والتوقعات الخاصة بأداء الشركة؛ إذ أنهم يعتمدون في معظم قراراتهم على رقم الربح، ويفضلون أن تكون الأرباح المعلنة أكثر شفافية للتنبؤ بها.
- الدائنون والمقرضون: يرغب كل من الدائنين والمقرضين في معرفة القوة المالية للشركة وقدرتها، من خلال رقم الربح الذي تظهره الشركة في تقاريرها المالية، فهم يعتبرون السيولة العالية أمرًا مهمًا لاتخاذ قراراتهم في منح القروض.

2-3 المبحث الثالث: هيكل الملكية .

أسواق رأس المال ليست مثالية، لوجود العديد من المعوقات التي تحد من قدرة الشركات على الوصول إلى الأسواق بسهولة. وجود هذه المعوقات يجعل التمويل من خلال إصدارات الدين أكثر تكلفة من مصادر التمويل الداخلية والأرباح المحتجزة، وهيكل الملكية من الآليات المهمة في تنظيم العلاقة بين المالكين والإدارة، وما هي أنواع الملكية التي تؤثر على شكل المنظمة داخل المنظمة وكذلك تأثيرها على الأداء. أشارت العديد من الدراسات إلى أهمية هيكل الملكية في إدارة الأرباح والتلاعب بالقوائم المالية (المصطفى، 2021).

2-3-1 مفهوم هيكل الملكية

مع تزايد الاهتمام بالاستثمار وتزايد إعداد شركات المساهمة العامة اتجهت العديد من الدراسات والأبحاث نحو دراسة أنواع الملكية وهيكلها، وقد قامت الباحثة برصد بعض التعريفات التي تناولتها الكتب والمراجع فيما يتعلق بهيكل الملكية حيث يعرف هيكل الملكية على أنه مجموعة الفئات التي يتم توزيع أرباح الشركة عليهم وذلك وفقا لنسب لامتلاك الأسهم (خليفة، 2021)، ويعرفه (Qian & Gao, 2016) & Tsang الفئات التي تمتلك أسهم الشركة وتوزيع عليها الأرباح، ويرى شقور (2016) أن هيكل الملكية يعبر أن هوية أصحاب الأسهم في الشركات وتركيبه المالكين من حيث طبيعتهم و جنسيتهم ونسبة ملكيتهم في الشركة.

لاحظت الباحثة أن معظم الدراسات السابقة عرفت هيكل الملكية بطريقة مختصرة؛ إذ أن جميعها اجتمعت على أن هيكل الملكية هو مصطلح اقتصادي يشير إلى طبيعة تركيبة وهوية المساهمين في الشركة.

2-3-2 أهمية هيكل الملكية

لقد اهتم الاقتصاديين بقضية فصل ملكية الشركة عن إدارتها حيث أظهر آراء مؤيدة ترى الشركة وحدة متكاملة وأن الإدارة ليس على مستوى عالي من الأهمية، وأخرى معارضة فقد عارضت وجود مجموعة صغيرة ممثلة تمثل الشركة وتتحكم بمصيرها، ولها صلاحية اتخاذ القرارات التي تخص الشركة دون أخذ مصلحة المساهمين بعين الاعتبار (Shoaib& Yasushi, 2016).

2-3-3 أنواع الملكية في الشركات

أن فصل الملكية عن الإدارة، يعطي إشارة لسوق الأسهم حول تغير الملكية، حيث أن البعض سوف يفسر ذلك على أن مصالح الطرفين قد تكون مختلفة ومتعارضة، وأن هذا التعارض من شأنه التأثير في مستقبل الشركة وعملها. ومع ذلك فإننا نجد أن المساهمين يقبلون على شراء هذه الأسهم، وتحمل بعض التكاليف من أجل عمل رقابة على أداء الإدارة، أملا في الحصول على عوائد وأرباح مستقبلية تفوق المصاريف المتوقعة، أجمع معظم الباحثين في مجال الاقتصاد على أن مالكي الأسهم في الشركات يصنفون إلى فئتان: حملة الأسهم وهم الفئة الأولى والذين يقومون بإدارة الشركة، وفي حين يطلق على الفئة الثانية مسمى المالكين، ومن الجدير بالذكر أن للفئتين نفس الحقوق من حيث التصويت، الحصول على الأرباح والتأثير في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية (Hall.2016)، وفيما يلي عرض لأنواع الملكية في الشركات كما تناولتها الأبحاث والدارسات السابقة:

1.نسبة ملكية الإدارة:

تعرف على أنها نسبة ملكية أعضاء مجلس إدارة الشركة والمدراء التنفيذيين، وتتميز هذه الفئة بامتلاكها القدرة في التأثير بشكل مباشر على عملية اتخاذ القرارات في الشركة، وتقاس نسبة ملكية المساهمين من خلال حساب مجموع نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين في الشركة تقسمين عدد أسهمها (خطايبه،2017).

فقد أشار (Mehrani & Moradi & Eskandar,2017) وفيما يتعلق بتأثير هذه النسبة على ممارسات إدارة الأرباح إلى أن كما زادت نسبة تمك الإدارة من اسهم الشركة فأن مصلحتهم تتوافق مع مصلحة المستثمرين بالتالي سيقبل الحافز الى ادارة الربح ويقل أهمية أحكام الرقابة من مجلس الادارة على المدراء.

2.نسبة ملكية كبار المساهمين:

وهي نسبة ملكية الأفراد المؤسسات التي تتجاوز (5%) من أسهم الشركة سواء كانوا من داخل أو خارج مجلس إدارتها، وتقيس هذه النسبة تأثير تركيز الملكية على الأداء (hang & Gao & Seiler & Jiawei, 2016). وتفترض العديد من الدراسات أن نسبة ملكية كبار المساهمين تؤدي الى زيادة الرقابة على الشركة مما يؤدي الى زيادة في جودة الربح، الأمر الذي على تقليل ممارسات إدارة الأرباح، من جهة أخرى أشارت بعض الدراسات الى أن تركيز الملكية قد يؤدي الى تقليل جودة الربح مما تدل على زيادة ممارسات إدارة الأرباح وذلك عندما يحصل كبار الملاك على مقاعد في مجلس الإدارة ويشاركوا في إدارة الشركة مما يقلل من ضرورة التواصل مع المستثمرين عبر القوائم المالية (Eskandar,2017 & Mehrani & Moradi)، ويستغل الأفراد سيطرتهم على الشركة لتحقيق مكاسب شخصية مستغلين الملاك الآخرين.

3.نسبة مساهمة الحكومة في الشركة

وتعرف على أنها النسبة التي تعبر أن مساهمة الحكومة في هيكل الملكية لشركة معنية ويفترض الباحثون أن طبيعة العلاقة بين نسبة مساهمة الحكومة في الملكية وبين ممارسات إدارة الأرباح غالبية ما تكون علاقة سلبية، بسبب عدم التوافق بين الملكية وإدارة الشركة في الوقت ذاته (خطايبه،2017).

4. نسبة الملكية المؤسسية في الشركة

المؤسسات هي الشركات الرئيسية التي تستثمر في الشركة، مثل البنوك وشركات الاستثمار، وبسبب استثمار هذه المؤسسات لحجم كبير من أموالها في هذه الشركات فأنها تحصل على معلومات من داخل وخارج الشركة (Mehrani & Moradi & Eskandar, 2017)، وتتمتع هذه المؤسسات بالخبرة الكافية؛ مما يؤهلها لمراقبة ادارة الشركة مؤديا بالنتيجة الى زيادة جودة الأرباح وبالتالي تقليل ممارسات إدارة الأرباح. بينما على عكس المؤسسات لا يستطيع الأفراد الحصول على المعلومات الداخلية للشركات وهم غالبا ما يفتقرون للخبرات العملية التي تؤهلهم للرقابة على ادارة هذه الشركات.

4. نسبة الملكية العائلية الشركة

تعرف على أنها نسبة ما تملكه العائلة المالكة للشركة من أسهم؛ إذ هناك الشركات يقوم بتأسيسها شخص يكون هو أو أحد أفراد عائلته رئيساً أو مديراً أو من ضمن مجلس الإدارة في الشركة، أو يملك على الأقل (5%) من أسهم الشركة بشكل فردي أو جماعي .

5. الملكية الاجنبية

انتشرت الملكية الاجنبية عبر المؤسسات العالمية كأحد نتاجات العولمة، والمالكيين الأجانب كمؤسسات تستثمر حجم كبير من أموالها في هذه الشركات وتؤدي دور رقابي على الإدارة في الشركة، مما يؤدي الى تقليل من ممارسات إدارة الأرباح، حول طبيعة العلاقة بين إدارة الأرباح ونوع الملكية ترى الباحثة أن هناك دراسات أشارت لوجود علاقة بين عدم تماثل في المعلومات وميل الإدارة لتحقيق أهدافها على حساب المساهمين؛ إذ أن زيادة مستوى عدم التماثل في المعلومات يسمح للإدارة باستغلال المساهمين؛ وذلك كنتيجة لرغبة الإدارة بإخفاء بعض المعلومات عن المساهمين، إلا أن الإدارة والمساهمين على حد سواء غير قادرين على التنبؤ بالعوامل الخارجية المحيطة خصوصا ذات العلاقة بالتدقيق والذي قد يكون له أثر واضح على إعداد التقارير المالية.

وبعد مراجعة هذه الدراسات وغيرها من الدراسات السابقة التي اهتمت بدراسة نوع الملكية وهيكلها تبين للباحثة أن لنوع ملكية الشركات مجموعة من التأثيرات منها ما هو رغبة به ومنها ما هو غير مرغوبة.

4-2 المبحث الرابع: الدراسات السابقة

يهدف هذا الجزء من الفصل الثاني لعرض الدراسات السابقة التي بحثت في موضوع محاسبة القيمة العادلة وقياس جودة الأرباح وفيما يلي استعراض لأهم تلك الدراسات باللغة العربية والانجليزية.

2-2-1 الدراسات باللغة العربية.

دراسة الشعرواي و نوفل (2022) بعنوان:

أثر المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول على الأداء المالي لشركة بالم هيلز للتطوير العقاري: دراسة

حالة

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر القيمة العادلة للأصول على الأداء المالي لشركة بالم هيلز للتطوير العقاري دراسة حالة خلال الفترة (2014-2020)، حيث ركزت الدراسة على عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بالظاهرة البحثية وعرض الإطار المنهجي للدراسة من حيث الدراسة الاستطلاعية ومشكلة الدراسة الناتجة عن استخدام تقديرات محاسبة القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية، بسبب الاستناد إلى الحكم الشخصي في تقدير القيمة العادلة، وتعدد نماذج القيم العادلة للأصول والالتزامات المالية على طرق قياس مختلفة ومتعددة. فتقاس بعض الموجودات المالية وفقاً للقيمة العادلة، ويقاس الالتزامات المالية وفقاً للتكلفة التاريخية، فيؤدي ذلك إلى عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية، ويتعارض مع مبدئ الثبات في المحاسبة، وذلك له تأثير كبير ويؤثر على مستخدمي القوائم المالية وعلى تقييم الأداء وطبيعة ومحددات الأداء المالي وأيضاً معايير الأداء المالي، وكذلك الجزء التطبيقي من حيث أسلوب

الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة وفترة الدراسة وأسلوب جمع البيانات وفروض الدراسة ومتغيرات الدراسة والأساليب والاختبارات الإحصائية المستخدمة.

وخلصت الدراسة إلى أن أسلوب محاسبة القيمة العادلة يعد أفضل المقاييس لتقييم الأدوات والالتزامات المالية في ظل التغيرات التي تحدث في الاقتصاد، استخدام مقياس القيمة العادلة من المؤثرات الإيجابية لجعل القوائم المالية ذات موثوقية وقابلية للفهم واقترح الباحث في سياق ذلك ضرورة توجيه انتباه إدارة الشركات بأهمية استخدام معايير التقارير المالية الدولية مما يساعد على الوصول إلى نتائج أفضل وأكثر دقة وبما يؤدي إلى تحسين دقة التنبؤ ودعم القيمة العادلة للأصول لتعزيز ثقة المستثمرين في تلك القوائم وبما يؤدي إلى كفاءة القرارات الاستثمارية.

دراسة يوسف و دريد (2021) بعنوان:

أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح: دراسة حالة المؤسسات المدرجة في بورصة

الجزائر

هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر تطبيق القيمة العادلة على جودة الأرباح المحاسبية بالتطبيق على المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2010-2018، وتمت الدراسة التطبيقية من خلال مقارنة جودة لمؤسسة صيدال مع وثلاثة مؤسسة أخرى لا تطبق القيمة العادلة، بالإضافة إلى مقارنة جودة الأرباح لمؤسسة صيدال قبل وبعد تطبيق القيمة العادلة، حيث تم التعبير على جودة الأرباح باستخدام استمرارية الأرباح والقدرة التنبؤية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين تطبيق القيمة العادلة وجودة الأرباح، مما يدل على أن تطبيق القيمة العادلة في ظل غياب السوق النشطة قد يؤدي إلى التلاعب بالأرباح.

دراسة حمدان و خوالدة (2021) بعنوان:

أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على دلالة معلومات القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على دلالة معلومات القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية، وتحديد أثر التقارير المالية المبنية على القيمة العادلة التي تفصح عن البيانات المالية لمستخدميها، وأثر هذه البيانات على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم اعتماد مصادر أولية، وتمثل من خلال الكتب والتقارير المنشورة من البنوك، والمراجع والدراسات النظرية، والتجريبية، والأبحاث والدوريات، ومصادر ثانوية وذلك بإعداد وتطوير استبانة علمية محكمة، حيث تكون أفراد مجتمع الدراسة من معدي القوائم المالية. قام الباحثان بتحليل إحصائي لـ (113) استبانة، تشكل ما نسبته (30%) من إعداد الاستبانة الإجمالي الموزعة. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على دلالة معلومات القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية، حيث توصلت الدراسة إلى إن التقارير المالية المنشورة بالقيمة العادلة تفيد في إعطاء معلومات محاسبية على درجة عالية من المصداقية والموثوقية، وتساعد في اكتشاف الأخطاء المالية، وبناء عليه تم الخروج ببعض التوصيات ومنها ضرورة الاهتمام وتطوير محاسبة القيمة العادلة ودعمها من الجهات المختصة والعمل على ترسيخها والترشيد بمزايا وإيجابيات القيمة العادلة، والعمل على النشرات التوعوية والمحاضرات والندوات.

دراسة الصعوب. (2020). بعنوان: أثر استخدام القيمة العادلة على جودة الأرباح في ظل خصائص مجلس الإدارة: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح (من خلال استمرارية الأرباح وتمهيد الأرباح) في الشركات الصناعية الأردنية، والتعرف على ذلك الأثر بوجود حجم مجلس الإدارة كمتغير معدل. ولتحقيق هذه الأهداف، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من التقارير السنوية والقوائم المالية والإيضاحات المرافقة لها خلال

الفترة (2015 - 2018) لعينة من الشركات الصناعية الأردنية والبالغ عددها (24) شركة، وتحليل بيانات الدراسة تم استخدام الإحصاء الوصفي والمتمثل بالتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد في اختبار فرضيات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتطبيق محاسبة القيمة العادلة في استمرارية الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وعدم وجود أثر التطبيق محاسبة القيمة العادلة في تمهيد الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في استمرارية الأرباح وتمهيد الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية يعزي لعدد الأعضاء. وأوصت الدراسة بتوجيه الشركات الصناعية الأردنية نحو الإفصاح عن جودة الأرباح ضمن تقاريرها المالية، والإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة عند الاعتماد على القيمة العادلة، كما أوصت الدراسة إدارة الشركات الصناعية بالمتابعة الدورية للتغيرات التي تطرأ على القيمة العادلة في المعايير الدولية.

دراسة الجوارنة (2020) بعنوان: أثر تطبيق القيمة العادلة في جودة أرباح شركات التأمين الأردنية.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق القيمة العادلة في جودة أرباح شركات التأمين الأردنية. وتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات التأمين الأردنية وعددها 24 شركة.

أما عينة الدراسة فاقترنت على 20 شركة وتم استثناء 4 شركات لعدم توافر بيانات مالية تغطي فترة الدراسة. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم الاعتماد على البيانات المالية المنشورة لتلك الشركات وللفترة ما بين عام 2008 إلى 2018 م، واستخدمت الدراسة مدخل صافي الدخل ومدخل الدخل الشامل في التقرير عن القيمة العادلة، أما مقاييس جودة الأرباح المستخدمة القدرة التنبؤية، جودة المستحقات، الاقتراب من النقد) فتم قياسها بالاعتماد على عدة نماذج رياضية، وتم تحليل النتائج بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS. وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثراً ذو دلالة إحصائية لبنود القيمة العادلة والمقاسة

من خلال صافي الدخل والدخل الشامل على القدرة التنبؤية وجودة المستحقات كمقاييس لجودة أرباح شركات التأمين الأردنية، في حين لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبند القيمة العادلة والمقاسة من خلال صافي الدخل والدخل الشامل على الاقتراب من النقد كمقياس لجودة أرباح شركات التأمين الأردنية.

ومن أهم التوصيات التي تبنتها الدراسة ضرورة زيادة استثمارات شركات التأمين بالأسواق ذات السيولة الأعلى أو الأكثر نشاطا وتعزيز ممارسات حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة كالسوق الأردني للحد من بعض الممارسات المضللة لأصحاب المصالح والمساهمين و المستثمرين. وكذلك الاستمرار في تبني شركات التأمين الأردنية اسس واضحة في تطبيق مفهوم القيمة العادلة لبندها المالية بما يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية لغايات الحد من ممارسات إدارة الأرباح فيها.

دراسة الأتروشي و الأنصاري، (2019) بعنوان: دور هيكل الملكية في ممارسات إدارة الأرباح في ضوء الشفافية وفق متغيرات الرقابة: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة علاقة الارتباط والتأثير بين كل من هيكل الملكية من جهة وإدارة الأرباح من جهة أخرى على عينة تتكون من (15) مصرفا عراقيا مساهما ومدرجا في سوق العراق للأوراق المالية لمدة خمس سنوات متتالية للمدة (2011- 2015)، وتم قياس هيكل الملكية من خلال متغيرين وهما الملكية الإدارية وملكية كبار المسهمين. وهذه الدراسة استخدمت أيضا الشفافية كمتغير داعم للعلاقة بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح، كما استخدمت الدراسة متغيرات الرقابة وهي كل من حجم المصرف والرافعة المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نموذج كوثاري (Kothari, Leone & Wasley, 2005) في قياس إدارة الأرباح من خلال المستحقات التقديرية، وأساليب الانحدار المتعدد لاختبار التأثير لكل من الملكية الإدارية، وملكية كبار المسهمين على إدارة الأرباح في المصارف قيد الدراسة. وقد بينت النتائج أن كل من الملكية الإدارية وملكية كبار المساهمين لها تأثير إيجابي معنوي إحصائيا في إدارة الأرباح، وبمعنى

آخر تشير النتائج إلى أن زيادة إدارة الأرباح تزداد مع زيادة الملكية الإدارية، وملكية كبار المساهمين وهذا يدل على وجود دور معنوي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. هذا فضلا عن عمل الشفافية داعما للعلاقة بين كل من هيكل الملكية وإدارة الأرباح، بحيث تعمل داعما كليا للعلاقة بين ملكية كبار المساهمين وداعما جزئيا للملكية الإدارية مع إدارة الأرباح، وفي الختام اقترحت الدراسة بعض المقترحات في مقدمتها ضرورة زيادة عملية الرقابة المالية من قبل الهيئات والجهات المختصة، وضرورة نشر التقارير المالية للمصارف العراقية بشكل يتفق مع السياسات والمعايير المحاسبية الدولية.

دراسة الزيود (2017) بعنوان: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009-2016.

هدفت هذه الدراسة لاختيار أثر محاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح المحاسبية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2009-2016. وتم قياس المتغير التابع، جودة الأرباح المحاسبية، بموجب خمس طرق أو بدائل هي: استمرارية الأرباح، وقدرتها على التنبؤ، وتقليها، واقتربها من التدفقات النقدية التشغيلية، وجودة الأرباح الكلية. أما المتغير المستقل فكان محاسبة القيمة العادلة، واستخدمت الدراسة متغيرين ضابطين هما حجم البنك ونسبة مديونيته. وقد اعتمدت الدراسة على كامل مجتمع الدراسة بحيث شملت جميع البنوك التجارية الأردنية وعددها (13) بنكا لكامل فترة الدراسة 2009-2016. واستخدمت تحليل الانحدار المشترك (Panel Data Regression) لغايات استكشاف تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع. وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لمحاسبة القيمة العادلة على تقلب الأرباح في البنوك التجارية الأردنية، كما كان المحاسبة القيمة العادلة أثر سالب ذو دلالة إحصائية على جودة الأرباح الكلية في البنوك التجارية الأردنية. بينما دلت النتائج على عدم وجود تأثير المحاسبة القيمة العادلة على استمرارية الأرباح، أو قدرتها على التنبؤ، أو اقتربها من التدفقات النقدية التشغيلية للبنوك التجارية الأردنية. وأوصت الدراسة بضرورة أن تعمل البنوك التجارية الأردنية على انتهاج

سياسات تشغيلية تضمن تحقيق أرباح مستدامة وأقل تذبذبية، وأن تسعى لتخفيض التقديرات المحاسبية إلى الحد الأدنى وبالشكل الذي يحسن من قدرة الأرباح على التنبؤ ويزيد من اقترابها من التدفقات النقدية. كما أوصت الدراسة بضرورة أن يقوم المشرعون المحاسبية بعمل دراسات مستفيضة وكافية لمعرفة أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح.

دراسة هرش. (2017). بعنوان: أثر تطبيق القيمة العادلة في جودة الأرباح: دراسة ميدانية على المصارف التجارية المدرجة في سوق عمان المالي.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق القيمة العادلة (المقاسة بنهج الدخل) في جودة الأرباح من الناحية الإيجابية (المقاسة بسمات الأرباح الإيجابية)، وحددت مدة الدراسة؛ لتشمل السنوات العشرة الممتدة من 2006-2015 م، وطبقت الدراسة على كامل مجتمع الدراسة المكون من (13) بنكة تجارية مدرجة في سوق عمان المالي، واستخدم في الدراسة تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.

وبينت النتائج أن ازدياد تطبيق القيمة العادلة يؤثر إيجابا في جودة الأرباح، من الناحية الإيجابية للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، كما أظهرت نتائج الدراسة أن ازدياد الأهمية النسبية البنود القيمة العادلة الناشئة من بنود (الدخل الشامل الآخر) للبنك يزيد من جودة الأرباح من الناحية الإيجابية الظاهرة في القوائم المالية لهذا البنك، وأظهرت نتائج الدراسة أيضا، أن ازدياد الأهمية النسبية لبنود القيمة العادلة الناشئة من بنود (صافي الدخل البنك يزيد من جودة الأرباح، من الناحية الإيجابية الظاهرة في القوائم المالية لهذا البنك).

وأوصى الباحث توجيه المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية الى الاهتمام بجودة الأرباح المحاسبية المعلنة من قبل البنوك التجارية، لأنها تساعد في اتخاذ القرارات الصائبة، وان تطبيق القيمة العادلة في هذه البنوك لن يؤثر سلبا على جودة ارباحها بل يزيد من جودتها، وإجراء دراسات أوسع في هذا المجال، تنفي او تثبت وجود اتر التطبيق القيمة العادلة على جودة الأرباح، وإجراء هذه الدراسة على قطاعات اخرى

غير القطاع المصرفي، وخاصة فيما يتعلق بأسلوب قياس المتغير المستقل (القيمة العادلة) المستخدم في هذه الدراسة.

2-4-2 الدراسات باللغة الانجليزية.

دراسة (Wahyuni et al, 2019) بعنوان "

Why Companies Choose The Cost Model Over Fair Value For Investment Property? Exploratory Study on Indonesia Listed Companies"

لماذا تختار الشركات نموذج التكلفة على القيمة العادلة للاستثمار العقاري؟ دراسة استكشافية عن الشركات المدرجة في إندونيسيا "

هدفت الدراسة إلى الكشف عن العوامل التي تؤثر على قرار تطبيق نموذج التكلفة بدلا من القيمة العادلة. وقد قام الباحثون باستخدام نموذج الانحدار logit، واشتملت عينة الدراسة على 96 شركة مدرجة في إندونيسيا خلال الأعوام 2013-2015، واختبرت الدراسة ما إذا كانت خصائص الشركة (أي الحجم، الربحية والرافعة المالية والنمو) والملكية (أي الملكية المؤسسية وحملة الأسهم العائلية ونوع الصناعة (العقارات أو غير العقارية) تؤثر على قرار الشركات باستخدام نموذج التكلفة أو القيمة العادلة. كما استخدمت الدراسة المقابلات مع رجال أعمال الشركات العقارية المدرجة للحصول على فهم أعمق للقرارات السياسات المحاسبية وأسفرت نتائج الدراسة الناتجة من تحليل الانحدار أن الشركات المدرجة في الصناعات العقارية تقبل بالأغلب تطبيق نموذج التكلفة على نموذج القيمة العادلة في الاستثمار العقاري، ومن ناحية أخرى، تبين أن الشركات التي لديها نسبة عالية من المستثمرين وزيادة في النمو الأقل استخداما لنموذج التكلفة. كما كشفت نتائج المقابلات أن الضرائب كانت السبب الرئيسي في التعقيد وتجنب نموذج القيمة العادلة. وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث المتعلقة بالقيمة العادلة بحيث تشمل مجتمعات دراسة مختلفة عن البحث الحالي.

دراسة (Rhee et al, 2018) بعنوان:

The Influence Of Firm's Fair Value System On Earnings Quality Under IFRS

تأثير نظام القيمة العادلة للشركة على جودة الأرباح بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

هدفت الدراسة الى بيان تأثير القيمة العادلة للشركات على جودة الأرباح بموجب المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS ومن أجل فحص تأثير نظام القيمة العادلة للشركة على جودة الأرباح، استخدمت الدراسة طريقة محاسبة الشهرة كبديل لنظام القيمة العادلة. تكونت عينة الدراسة ومجتمعها من 147 شركة كورية اعترفت بشهرتها في عام 2011 أو 2012، حيث بينت التحليلات التجريبية أن من بين ال 147 شركة التي اعترفت بشهرتها في عام 2011 أو 2012، أن 49 شركة اعترفت بالشهرة بناء على-K GAAP ولم تعترف بأي خسائر انخفاض في القيمة بموجب المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وتوصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج اهمها، أن الشركات التي لا تطبق منهج القيمة العادلة تقوم بتمهيد الدخل و ايضا يكون لها ارباح ايجابية قليلة وزيادة طفيفة في صافي الدخل مقارنة مع الفترات السابقة وأخيرا الشركات التي تطبق منهج القيمة العادلة تكون، قيمة الأسهم والشهرة عالي كما تشير النتائج إلى أنه يمكن استخدام نظام موسع للقيمة العادلة بموجب المعايير الدولية للإبلاغ المالي كوسيلة لإدارة الأرباح، مما يقلل من القوة التفسيرية للمعلومات المالية لسعر السهم في المقابل. ومن الجدير بالذكر أن هذه الدراسة لم تخرج باية توصيات.

دراسة (Amaefule et al, 2018) بعنوان

" Fair Value Measurement versus Historical Cost Accounting: A Comparative Effect on Firms' Performance in Nigeria".

قياس القيمة العادلة مقابل محاسبة التكاليف التاريخية: تأثير مقارن على أداء الشركات في نيجيريا

هدفت الدراسة الى بيان تأثير قياس القيمة العادلة (FVM) ومحاسبة التكلفة التاريخية (HCA) على أداء الشركات المدرجة في نيجيريا. وتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من القطاعات الصناعية المدرجة في بورصة نيجيريا، وتكونت عينة الدراسة من 15 شركة مدرجة في قطاع البنوك وشركات الاستثمار. وتم الحصول على البيانات من الحسابات المنشورة على الإنترنت العشر شركات مقتبسة لمدة عشر سنوات مفصولة في نظام (2007 - 2011) HCA ونظام (2012 - 2016) FVM، كما تم استخدام الإحصاء الوصفي والاستدلالي (إقران العينة المقطوعة) في تحليل البيانات التي تم جمعها بمساعدة الإصدار الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار 21. وكشفت نتائج التحليل أن هناك علاقة إيجابية ولكنها غير ذات أهمية، حيث تبين وجود فرق في الربح بعد الضريبة على الشركات بين أنظمة FVM و HCA ؛ وهذا القياس القيمة العادلة يمارس تأثيرا سلبيا غير هام على ربحية السهم والعائد على حقوق ملكية الشركات. وخلصت الدراسة بالتالي إلى أن قياس القيمة العادلة حيث تمارسه وتنفذه الشركات النيجيرية، لا يحدث أي تغيير كبير في أداء الشركات كما ورد في نظام تقييم المخاطر. لذلك، أوصت، من بين أمور أخرى، بأن تستعرض المعايير المحاسبية الدولية الأحكام الحالية المتعلقة بممارسات القيمة العادلة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لضمان تحسين عمليات الشركات عبر الحدود الوطنية.

دراسة (Tutino & Pompili, 2018) بعنوان

" Fair Value Accounting and Management Opportunism on Earnings Management in Banking Sector: First Evidence".

محاسبة القيمة العادلة وفرص الإدارة في إدارة الأرباح في القطاع المصرفي: الدليل الأول

هدفت الدراسة الى تبني مجالس المحاسبية القياسية (IASB و FASB) لنهج محاسبة القيمة العادلة (FVA) و تطبيقها لمساعدة مستخدمي التقارير المالية في عملية اتخاذ القرار، ومعرفة مدى قدرة محاسبة القيمة العادلة على الحد من ممارسة ادارة الارباح, حيث تداول بعض الباحثين أهمية و موثوقية المعلومات المحاسبية في هذا النهج واعتبروا أن المشكلة الأساسية هي التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للأدوات المالية. حيث قام الباحثان بتطبيق الدراسة على القطاع المصرفي في الولايات المتحدة والدول الأوروبية وكان مجتمع الدراسة 446 بنكا و 186 بنك مدرج في بورصة الولايات المتحدة و 280 بنكا مدرج في البورصة الأوروبية وكانت عينة الدراسة 132 بنكا و 41 بنكا من الولايات المتحدة و 91 بنكا من الدول الأوروبية، واعتمد البحث على أساس نموذج (Sodan 2015). ومن اهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة وجود علاقة سلبية وقوية بين محاسبة القيمة العادلة وبين جودة الأرباح للبنوك الأمريكية أما بالنسبة للبنوك الأوروبية المدرجة فلم تقدم الدراسة أي دليل قوي على وجود علاقة واوصت الدراسة إلى الحاجة إلى إيلاء اهتمام أعمق لمدخلات المستوى الثالث والتي تحددها الإدارة عادة من خلال مصادر داخلية للمعلومات التي لم يبلغ أصحاب المصلحة عنها، كما ينبغي معالجة الخطوة المستقبلية للبحث عن علاقة محتملة بين مدخلات محددة معتمدة في هذا المستوى من التقييم وفحص وتأثيرها على جودة المكاسب من أجل تقييم العلاقة العامة بين ممارسات الإدارة وانتهازية الإدارة.

دراسة (Elsiefy & ElGammal, 2017) بعنوان:

"The Effect of Using Fair Value Accounting on Fundamental Analysis: Some Evidence from the Emerging Economies"

تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على التحليل الأساسي: بعض الأدلة من الاقتصادات الناشئة

هدفت الدراسة إلى الكشف عن تأثير استخدام نموذج القيمة العادلة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 40 للمحاسبة عن عقار استثماري على التحليل الأساسي لشركة بروة، شركة التطوير العقاري المدرجة في بورصة قطر. وقد ركز فحص التأثير هذا على ما إذا كان هذا الاختيار سيكون له تأثير على التحليل المالي الأساسي للشركة وبالتالي على اتخاذ القرارات للمستثمرين. اعتمدت منهجية البحث على اختيار بنود الميزانية العمومية وبيان الدخل التي تتأثر بالتبني، ثم إعادتها عن طريق ضبط مكاسب أو خسائر إعادة التقييم المعترف بها ومقارنتها بالقيم الأصلية. تم استخدام الربحية ونسب السوق المالية لدراسة التأثير على الأرقام المحاسبية، وقد تم احتساب النسب في أكثر من 17 ربا متتاليا من الربع الأول من 2007 إلى الربع الأول من 2011. وجدت الدراسة أنه على الرغم من أن اختيار نموذج القيمة العادلة يؤدي إلى تأثير ضئيل على بنود الميزانية العمومية، إلا أن التأثير على بنود بيان الدخل كان كبيرا، وأن تصحيحات السوق السعودية والهبوطية السعر سهم الشركة لم ترتبط بإقرار الشركة بأرباح أو خسائر إعادة تقييم القيمة العادلة.

دراسة (Al-Kassar & Dannoun, 2016) بعنوان:

"The Importance of Fair Value Accounting to Information Quality on Financial Statements: Field Study of Jordanian Commercial Banks"

أهمية محاسبة القيمة العادلة لجودة المعلومات في القوائم المالية: دراسة ميدانية للبنوك التجارية الأردنية

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية في القوائم المالية على معلومات البنوك التجارية الأردنية. ولتحقيق هذا الهدف، قام الباحثان بتطوير استبيان لذلك. أثبتت النتائج أن هناك تأثيراً كبيراً لتطبيق محاسبة القيمة العادلة ومدى ملامة المعلومات المحاسبية الواردة على البيانات المالية للبنوك التجارية المدرجة في البورصة. وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات، منها: من الضروري للبنوك التجارية التركيز على تطبيق محاسبة القيمة العادلة، وذلك لتأثيرها الإيجابي على قرارات المستثمرين والإدارة العليا في اتخاذ القرارات الاستثمارية والعقلانية الإدارية.

كما استخدم الباحثون المنهج الاستقرائي، من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة في الأدب وفكر المحاسبة والإدارة. وكذلك البحث العلمي والمقالات المتعلقة بموضوع الدراسة. استخدموا طريقة تحليلية وصفية، وهي طريقة من طرق التحليل التي تركز على المعلومات الكافية التفسير الظاهرة. تم تحليل معلومات المحددة خلال الفترة، أو فترات زمنية محدودة، ومعلومات النتائج العلمية بطريقة موضوعية. تمشيا مع حقائق الظاهرة، من أجل الوصول إلى نتائج منطقية تدعم الافتراضات النظرية الواردة في الدراسة. وقد تم ذلك من خلال عمل الاستبيان وتحليله بالطرق الإحصائية.

دراسة (Khoufi & Riahi, 2016) بعنوان:

“ Effect of Fair Value Accounting on the Company's Reputation”

تأثير محاسبة القيمة العادلة على سمعة الشركة

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير تطبيق القيمة العادلة (دراسة في السياق الفرنسي على تكوين قيمة المساهمين من خلال مقارنة المعلومات الملائمة بالمؤشرات المحاسبية لمجموعات الشركات الفرنسية في القطاع الصناعي المدرجة في CAC. حيث تكون مجتمع الدراسة من الشركات الفرنسية المدرجة في

القطاع الصناعي CAC من فتره (2001-2007) والذي يبلغ 71 شركه أما عينة الدراسة فكانت على 22 شركة، حيث تم جمع البيانات عن طريق القوائم المالية المنشورة . وتم تقسيم العينة إلى مجموعتين فرعيتين تمت ملاحظتهما في فترة ما قبل العادلة (2001-2003) والقيمة اللاحقة للقيمة العادلة (2005-2007).

واتبعت الدراسة منها افتراضيا استنتاجا استنادا إلى دراسة الارتباط، ويعتمد هذا على تحليل العلاقة بين القيمة التي أنشأتها الشركة في السوق المالية والمؤشرات المحاسبية لتوضيح مدى توافق أداء سوق الأوراق المالية مع التدابير المحاسبية الحالية. وظهرت النتائج أن المتغيرات الشخصية التقليدية لا تزال تحتفظ برتبتها كمؤشرات رئيسية تحدد عائد المخزون مهما كان مبدأ المحاسبة المتعلق به، ومن ناحية أخرى، تبين أن هناك بعض المؤشرات التي تدل على تحسين المحتوى المعلوماتي للمتغيرات من حيث الفهم وعدم التعقيد احسب نموذج القيمة العادلة، ومن الجدير بالذكر أن هذه الدراسة لم تخرج باية توصيات.

دراسة (Sodan, 2015) بعنوان "

The Impact of Fair Value Accounting on Earnings Quality in Eastern European Countries.

تأثير محاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح في دول أوروبا الشرقية

هدفت هذه الدراسة لاختبار مدى الارتباط بين القيمة العادلة المستخدمة في التقارير المالية وبين مقاييس جودة الأرباح في دول أوروبا الشرقية خلال الفترة 2002-2011 حيث كان هناك توقع بان الشركات (البنوك) في أوروبا الشرقية تقوم في الكثير من الأحيان بتقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب

التقييم وبشكل يفوق الشركات البنوك في الدول المتقدمة، مما يتيح الفرصة للمدراء للتلاعب بقيم التقدير، وبالتالي يمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض جودة الأرباح المعلبة واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 598 شركة و78 بنك تعمل في 17 دولة من دول أوروبا الشرقية. واستخدمت الدراسة ستة مقاييس الجودة الأرباح هي الاستمرارية، والقدرة على التنبؤ، والتقلب، وجودة المستحقات، وأهمية الأرباح، والتحفظ. كما قامت الدراسة بقياس جودة الأرباح الكلية على أساس الصفات الستة المذكورة أعلاه. بينما قامت الدراسة بقياس محاسبة القيمة العادلة من خلال أسلوب قائمة الدخل وبالاعتماد على أسلوب تحليل الانحدار، فقد أظهرت نتائج الدراسة بأن ارتفاع ممارسة الشركات والبنوك المحاسبة القيمة العادلة في التقارير المالية تؤدي إلى انخفاض مستوى جودة الأرباح الكلية، مما يعكس وجود علاقة سلبية بين محاسبة القيمة العادلة وبين جودة الأرباح المحاسبية وأوصت الدراسة بضرورة قيام الدراسات المستقبلية بإجراء تحليل أكثر تفصيلاً للعلاقة بين كل خاصية من خصائص جودة الأرباح ولين محاسبة القيمة العادلة.

وعلى الرغم من تشابه المنهجية المستخدمة في الدراسة الحالية مع المنهجية المستخدمة في دراسة (Sodan, 2015)، إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن تلك الدراسة من حيث نطاق التطبيق وذلك بانها تختبر البنوك التجارية الأردنية، كما تختلف من حيث مقاييس جودة الأرباح حيث ان الدراسة الحالية أضافت مقاييس جديدة لم تستخدمها دراسة (Sodan, 2015) مثل اقتراب الأرباح من التدفقات النقدية التشغيلية كما استبعدت الدراسة الحالية بعض المقاييس التي استخدمتها دراسة (Sodan, 2015) مثل جودة المستحقات، وأهمية الأرباح، والتحفظ وذلك نظراً للعديد من الأسباب أهمها تعذر تطبيق هذه المتغيرات على بنوك دولة واحدة فقط لأنها تكلم عادة بمقارنة البنوك في عدة دول. إضافة الاعتماد حساب المتغيرات التي تم استبعادها (مثل التحفظ وأهمية الأرباح) على بيانات السوق المالي، وخاصة أسعار الأسهم السوقية وعائد السهم، وهذا يتطلب وجود سوق يتميز بالكفاءة والقدرة على عكس جميع المعلومات المتوفرة حول السهم في سعر السهم السوقي.

2-2-3 ملخص الدراسات السابقة:

يوضح الجدول رقم (1-2) أبرز نقاط التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

الجدول رقم (1-2)

أبرز نقاط التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الدراسة	أوجه التشابه وأوجه الاختلاف	استفادة من الدراسات السابقة
الدراسات باللغة العربية		
الشعراوي و نوفل (2022)	اتفقت الدراسة الحالية مع الشعراوي ونوفل (2022) في أنها تناولت متغير المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول كمتغير مستقل، ولكنها اختلفت في اختيار الاداء المالي كمتغير تابع.	استفادة الدراسة الحالية من دراسة الشعراوي ونوفل (2022) في صياغة أهمية الدراسة
يوسفي و دريد (2021)	اتفقت الدراسة الحالية مع يوسفي ودريد (2021) في أنها تناولت متغير المحاسبة عن القيمة العادلة كمتغير مستقل، وجودة الأرباح كمتغير التابع، ولكنها اختلفت بأن الدراسة الحالية تم اختيار هيكل الملكية كمتغير المعدل.	استفادة الدراسة الحالية من دراسة يوسفي ودريد (2021) في اعداد الأطار النظري
حمدان و خوالدة (2021)	اتفقت الدراسة الحالية مع حمدان وحمدان (2021) في أنها تناولت متغير محاسبة القيمة العادلة كمتغير مستقل، ولكنها اختلفت في اختيار دلالة معلومات القوائم المالية، كمتغير تابع.	استفادة الدراسة الحالية من دراسة حمدان و خوالدة (2021) في اعداد نموذج الدراسة
الصعوب (2020)	اتفقت الدراسة الحالية مع الصعوب (2020) في أنها تناولت متغير محاسبة القيمة العادلة كمتغير مستقل، وجودة الأرباح كمتغير التابع، وفي اختيار العينة، ولكنها اختلفت في اختيار خصائص مجلس الإدارة كمتغير معدل	استفادة الدراسة الحالية من دراسة الصعوب (2020) في اعداد الأطار النظري

الدراسة	أوجه التشابه وأوجه الاختلاف	استفادة من الدراسات السابقة
الجوارنة (2020)	اتفقت الدراسة الحالية مع الجوارنة (2020) في أنها تناولت متغير محاسبة القيمة العادلة كمتغير مستقل، وجودة الأرباح كمتغير التابع، ولكنها اختلفت في اختيار العينة	استفادة الدراسة الحالية من دراسة الجوارنة (2020) في اعداد نموذج الدراسة
الأثروشي و الأنصاري، (2019)	اختلفت هذه الدراسة مع الأثروشي و الأنصاري، (2019) في أنها تناولت متغير هيكل الملكية كمتغير مستقل	استفادة الدراسة الحالية من دراسة (الأثروشي و الأنصاري، 2019) في صياغة المشكلة وإعداد مقدمة وانموذج الدراسة
الزيود (2017)	اتفقت الدراسة الحالية مع الزيود (2017) في أنها تناولت متغير محاسبة القيمة العادلة كمتغير مستقل، وجودة الأرباح كمتغير التابع، ولكنها اختلفت في اختيار العينة	استفادة الدراسة الحالية من دراسة الزيود (2017) في اعداد الاطار النظري
هرش (2017)	اتفقت الدراسة الحالية مع هرش (2017) في أنها تناولت متغير محاسبة القيمة العادلة كمتغير مستقل، وجودة الأرباح كمتغير التابع، ولكنها اختلفت في اختيار العينة	استفادة الدراسة الحالية من دراسة هرش (2017) في اعداد الاطار النظري
Wahyuni 2019	اختلفت الدراسة الحالية مع Wahyuni(2019) في اختيار العينة	استفادة الدراسة الحالية من Wahyuni,2019 دراسة في صياغة مقدمة الدراسة
Rhee et al 2018	اتفقت الدراسة الحالية مع Rhee (2018) في أنها تناولت متغير محاسبة القيمة العادلة كمتغير مستقل، وجودة الأرباح كمتغير التابع	استفادة الدراسة الحالية من دراسة Rhee et al 2018 في صياغة فرضيات الدراسة

الدراسة	أوجه التشابه وأوجه الاختلاف	استفادة من الدراسات السابقة
Amaefule et al 2018	اتفقت الدراسة الحالية مع Amaefule(2018) في أنها تناولت متغير محاسبة القيمة العادلة كمتغير مستقل، ولكنها اختلفت في اختبار أداء الشركات كمتغير التابع	استفادة الدراسة الحالية من دراسة Amaefule et al(2018) في صياغة الاطار النظري
Tutino & Pompili, 2018	اتفقت الدراسة الحالية مع Tutino & Pompili, (2018) في أنها تناولت متغير محاسبة القيمة العادلة كمتغير مستقل، ولكنها اختلفت في اختبار إدارة الأرباح كمتغير التابع	استفادة الدراسة الحالية من دراسة Tutino & Pompili, 2018 في صياغة فرضيات الدراسة
Elsiefy & ElGammal, 2017	اتفقت الدراسة الحالية مع ElGammal(2017) في أنها تناولت متغير محاسبة القيمة العادلة كمتغير مستقل، ولكنها اختلفت في التحليل الأساسي كمتغير التابع	استفادة الدراسة الحالية من دراسة ElGammal(2017) في اعداد الاطار النظري
Al-Kassar & Dannoun, 2016	اتفقت الدراسة الحالية مع Al-Kassar & Dannoun, 2016 في أنها تناولت متغير محاسبة القيمة العادلة كمتغير مستقل، ولكنها اختلفت في اختيار جودة المعلومات المالية كمتغير التابع	استفادة الدراسة الحالية من دراسة Al-Kassar & Dannoun, 2016 في اعداد الاطار النظري
Khoufi & Riahi, 2016	اتفقت الدراسة الحالية مع Khoufi & Riahi, 2016 في أنها تناولت متغير محاسبة القيمة العادلة كمتغير مستقل، ولكنها اختلفت في اختيار سمعة الشركة كمتغير التابع	استفادة الدراسة الحالية من دراسة Khoufi & Riahi, 2016 في اعداد مقدمة الدراسة

الدراسة	أوجه التشابه وأوجه الاختلاف	استفادة من الدراسات السابقة
Sodan, 2015	انتقلت الدراسة الحالية مع Sodan(2015) في أنها تناولت متغير محاسبة القيمة العادلة كمتغير مستقل، وجودة الأرباح كمتغير التابع، ولكنها اختلفت في اختيار العينة	استفادة الدراسة الحالية من دراسة Sodan,2015 في اعداد الاطار النظري

مما سبق يتبين للباحثة أن الدراسة الحالية تميزت عن مجمل الدراسات السابقة بما يلي:

1- تعتبر الدراسة الحالية الدراسة الوحيدة - حسب علم الباحثة- التي جمعت بين المتغيرات الثلاثة

(القيمة العادلة، جودة الأرباح، هيكل الملكية).

2- تعتبر الدراسة الحالية الوحيدة حسب علم الباحثة التي هدفت للتعرف على أثر القيمة العادلة على

جودة الأرباح/ الدور المعدل هيكل الملكية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان .

الفصل الثالث الطريقة والإجراءات

- (1-3) تمهيد
- (2-3) مجتمع الدراسة
- (3-3) عينة الدراسة
- (4-3) مصادر جمع البيانات
- (5-3) مؤشرات الدراسة
- (6-3) أساليب المعالجة الإحصائية

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 تمهيد

يتناول هذا الفصل المنهجية المتبعة في الدراسة الحالية كما يتطرق الفصل لمجتمع الدراسة وعينتها، كما سيتم في هذا الفصل تناول مصادر جمع البيانات ومؤشرات الدراسة وطرق قياسها، فضلاً عن الأساليب الإحصائية المستخدمة في استخراج النتائج الدراسة.

3-2 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة في بورصة عمان والبالغ عددها (55) شركات حتى نهاية العام (2021).

3-3 عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من الشركات الصناعية المساهمة العامة التي حققت الشروط التالية:

1- أن تكون مدرجة طيلة فترة الدراسة (2015-2021).

2- عدم خضوعها الى التصفية أو الاندماج.

3- توفر البيانات اللازمة من التقارير السنوية وتقارير مدققي الحسابات وذلك خلال فترة الدراسة.

وبناء على ما سبق فقد تكونت عينة الدراسة من (31) شركة صناعية، بهذا فقد تم اختيار عينة

الدراسة بطريقة الحصر الشامل.

3-4 مصادر جمع البيانات

تم الاعتماد على المصادر الآتية في جمع بيانات الدراسة للوصول لنتائجها:

1. المصادر الثانوية: الدراسات السابقة والكتب والمراجع والمصادر ذات العلاقة بموضوع الدراسة

الحالية؛ فضلاً عن رسائل الماجستير والدكتوراه والمجلات العلمية ومواقع الإنترنت ذات الصلة

بموضوع الدراسة بهدف بناء الإطار النظري لموضوع الدراسة.

2. المصادر الأولية: التقارير المالية السنوية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة (عينة

الدراسة) خلال الفترة المالية (2015-2021).

3- مؤشرات الدراسة

المتغير المستقل: القيمة العادلة، وسيتم قياسه من خلال:

التغير المتراكم في القيمة العادلة: وقد تم أخذ هذه القيمة مباشرة من قائمة المركز المالي من البيانات

المنشورة في الشركات.

المتغيرات التابع:

استمرارية الأرباح: وتقيس مدى ارتباط الأرباح المحاسبية الحالية بالأرباح المستقبلية، ويدل ازدياد درجة

الارتباط على الأرباح المتكررة، وبالتالي زيادة جودة الأرباح كون الأرباح الحالية تعد ملخصاً ومؤشراً مفيداً

ومهماً لقياس الأداء المستقبلي في حالة الارتباط الكبير، وتم قياسها باستخدام نموذج انحدار أوتوماتيكي

من الدرجة الأولى حسب منهجية (Francis et al., 2013):

$$EARN_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 EARN_{i,t} + E_{i,t}$$

حيث أن $(EARN_{ij})$: صافي الأرباح للشركة j في السنة t مقسومة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم

القائمة في السنة t .

وتم احتساب استمرارية الأرباح من خلال تقدير المعامل (β_1) من النموذج (باستخدام مشاهدات لفترات

زمنية تبلغ خمس سنوات)، حيث يدل اقتراب المعامل من (1) على الأرباح عالية الاستمرارية ويدل اقترابه

من الصفر على الأرباح المؤقتة غير المستمرة. وتدل القيمة المنخفضة على انخفاض جودة الأرباح والقيمة العليا تدل على ارتفاع جودة الأرباح.

تمهيد الأرباح: تقيس الثبات والاستقرار في الأرباح المحاسبية حيث تقلل من أثر التذبذبات المستقبلية المؤقتة في الأرباح، وتم قياسها من خلال احتساب نسبة الانحراف المعياري لصادفي الدخل إلى الانحراف المعياري للتدفقات النقدية التشغيلية للشركة بعد قسمة الطرفين على مجموعة الأصول للسنة السابقة (Francis et al., 2004)، وحسب النموذج التالي (باستخدام مشاهدات لفترات زمنية تبلغ خمس سنوات):

$$SMOOTH_{j,t} = \frac{\sigma(NI_{j,t})/TA_{j,t}}{\sigma(CFO_{j,t})/TA_{j,t}}$$

وبالتالي فإن ارتفاع قيمة لـ (SMOOTH) تدل على انخفاض جودة الأرباح وانخفاض قيمة (SMOOTH) تدل على ارتفاع جودة الأرباح.

المتغيرات المعدلة: هيكل الملكية:

تم التركيز في الأدبيات السابقة على الكثير من المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على جودة الأرباح، ومنها متغيرات هيكل الملكية لأهميتها على أداء الشركة سلباً أو إيجاباً. وسيتم في هذه الدراسة أخذ بعض متغيرات هيكل الملكية للوقوف على أثرها كمتغير معدل على العلاقة بين القيمة العادلة وجودة الأرباح المحاسبية وسيتم الحصول عليها من دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية الصادر عن بورصة عمان.

أ- نسبة ملكية الإدارة

يرى العديد من الإقتصاديين أن العلاقة بين صراعات الوكالة وبين الطلب على مستويات تدقيق ذات جودة عالية هي علاقة طردية، إذ أنه بزيادة التعارض بين الوكيل (الإدارة) وبين المساهمين تزداد تكلفة الوكالة، وبالتالي تزداد الحاجة إلى مكاتب تدقيق ذات جودة عالية، على عكس الشركات التي تكون درجة

التعارض في مصالحها قليلة، وبالتالي تكون صراعات الوكالة فيها منخفضة. عندما تزداد نسبة تملك الإدارة من أسهم الشركة فإن مصلتهم تتوافق مع مصلحة المستثمرين وبالتالي سيقبل الحافز إلى إدارة الربح وتقل أهمية أحكام الرقابة من مجلس الإدارة على المديرين وهذا بالتالي يزيد من جودة الربح المحاسب (يوسف، 2012)، وتم الاعتماد على النسبة المئوية من المساهمين في الشركة الذين يشاركون في إدارة الشركة.

ب- نسبة الملكية الأجنبية

انتشرت الملكية الأجنبية عبر المؤسسات العالمية كأحد نتاجات العولمة، والمالكون الأجانب كمؤسسات تستثمر حجم كبير من أموالها في هذه الشركات وتؤدي دوراً رقابياً على الإدارة في الشركة، مما يؤدي إلى زيادة جودة الأرباح (الأتروشي والأنصاري، 2019)، وتم الإعتماد على النسبة المئوية من المساهمين في الشركة الذين لهم جنسيات غير أردنية من إجمالي المساهمين في الشركة.

د- الملكية المؤسسية

المؤسسات هي الشركات الرئيسة التي تستثمر في الشركة، مثل البنوك وشركات الإستثمار، وبسبب إستثمار هذه المؤسسات لحجم كبير من أموالها في هذه الشركات فإنها تحصل على معلومات من داخل وخارج الشركة، وتتمتع هذه المؤسسات بالخبرة الكافية مما يؤهلها لمراقبة إدارة الشركة مؤدياً بالنتيجة إلى زيادة جودة الأرباح. بينما على عكس المؤسسات لا يستطيع الأفراد الحصول على المعلومات الداخلية للشركات وهم غالباً ما يفتقرون للخبرات العملية التي تؤهلهم للرقابة على إدارة هذه الشركات. لذلك تركز هذا الدراسة على إيجاد العلاقة بين نسبة الملكية المؤسسية في الشركة مع جودة الربح للشركة، وتم الإعتماد على النسبة المئوية من المساهمين في الشركة الذين يكونوا بصفة مؤسسية من إجمالي المساهمين في الشركة.

3-6 نموذج الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمحاسبة القيمة

العادلة على جودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح، ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة العادلة

على جودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح، وتم اختبار هذه الفرضية من خلال المعادلة الآتية:

$$profit\ continuity = \alpha_{0i,t} + \alpha_1 X_{1i,t} + \varepsilon$$

α_0 : ثبات الانحدار

profit continuity: استمرارية الأرباح.

X_1 : القيمة العادلة.

α_1 : تعبر عن معاملات الانحدار.

ε : يعبر عن الخطأ العشوائي للملاحظة.

i, t : للشركة في السنة t .

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة العادلة

على جودة الأرباح المقاسة بتمهيد الدخل، وتم اختبار هذه الفرضية من خلال المعادلة الآتية:

$$income\ smoothing = \alpha_{0i,t} + \alpha_1 X_{1i,t} + \varepsilon$$

α_0 : ثبات الانحدار

income smoothing: تمهيد الدخل.

X_1 : القيمة العادلة.

α_1 : تعبر عن معاملات الانحدار.

ε : يعبر عن الخطأ العشوائي للملاحظة.

i, t : للشركة في السنة t .

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية

من خلال (الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية، والملكية الإدارية) كمتغير معدل على العلاقة بين محاسبة

القيمة العادلة وجودة الأرباح، ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية من خلال (الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية، والملكية الإدارية) كمتغير معدل على العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح، وتم اختبار هذه الفرضية من خلال المعادلة الآتية:

$$profit\ continuity = \alpha_{0i,t} + \alpha_1 x_{1i,t} + \alpha_2 x_{2i,t} + \alpha_3 x_{3i,t} + \alpha_4 x_{4i,t} + \varepsilon$$

α_0 : ثبات الانحدار

profit continuity: استمرارية الأرباح.

X_1 : القيمة العادلة.

X_2 : الملكية المؤسسية.

X_3 : الملكية الأجنبية.

X_4 : الملكية الإدارية.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$: تعبر عن معاملات الانحدار.

ε : يعبر عن الخطأ العشوائي للملاحظة.

i, t : للشركة ز في السنة t .

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية من خلال (الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية، والملكية الإدارية) كمتغير معدل على العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة الأرباح المقاسة بتمهيد الدخل، وتم اختبار هذه الفرضية من خلال المعادلة الآتية:

$$income\ smoothing = \alpha_{0i,t} + \alpha_1 x_{1i,t} + \alpha_2 x_{2i,t} + \alpha_3 x_{3i,t} + \alpha_4 x_{4i,t} + \varepsilon$$

α_0 : ثبات الانحدار

income smoothing: تمهيد الدخل.

X_1 : القيمة العادلة.

X_2 : الملكية المؤسسية.

X_3 : الملكية الأجنبية.

X_4 : الملكية الإدارية.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$: تعبر عن معاملات الانحدار.

ε : يعبر عن الخطأ العشوائي للملاحظة.

i, t : للشركة في السنة t .

3-7 الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة باستخدام برنامج (Eviews)، وبرنامج (AMOS)

وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم التلطح والالتواء، وذلك لوصف مؤشرات الدراسة

والتأكد من توزيعها الطبيعي.

2. اختبار (Hausman) لتحديد أي النماذج يجب اختياره لتطبيق معادلة الانحدار.

3. اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation، ولذلك لتحقق من عدم وجود ظاهرة الارتباط الذاتي.

4. اختبار الارتباط الخطي المتعدد واختبار معامل تضخم التباين (VIF) للتحقق من خلو البيانات من

مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد.

5. تحليل الانحدار البسيط لاختبار مدى وجود أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

6. تحليل الانحدار المتعدد الهرمي لاختبار مدى وجود أثر المتغير المستقل على المتغير التابع بوجود

المتغيرات المعدلة.

الفصل الرابع

عرض نتائج التحليل الإحصائي

تمهيد	1-4
وصف متغيرات الدراسة	2-4
اختبار التوزيع الطبيعي	3-4
اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity Tests)	4-4
اختبار الارتباط الخطي المتعدد : MULTICOLLINEARITY	5-4

6-4	تقدير نماذج الدراسة
7-4	اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation
8-4	النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

عرض نتائج التحليل الإحصائي

1-4 تمهيد

في هذا الفصل سيتم عرض نتائج التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة الحالية والتي هدفت

للتعرف على أثر القيمة العادلة على جودة الأرباح/الدور المعدل هيكل الملكية، وذلك على النحو الآتي:

2-4 وصف متغيرات الدراسة

في هذا الجزء سيتم وصف متغيرات الدراسة وذلك من خلال استخراج أدنى قيمة وأعلى قيمة والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل متغير خلال فترة الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

4-2-1 المتغير المستقل (القيمة العادلة):

الجدول الآتي، يعرض وصفاً للمتغير المستقل خلال فترة الدراسة، وعلى النحو الآتي:

الجدول رقم (4-1)

الإحصاء الوصفي للقيمة العادلة خلال الفترة المالية (2015-2021)

المقياس	القيمة العادلة
أدنى قيمة	-9665196.000
أعلى قيمة	8844545.000
المتوسط الحسابي	-284997.097
الانحراف المعياري	1907542.089

يظهر من الجدول رقم (4-1) أن المتوسطات الحسابية لمتغير القيمة العادلة للشركات الصناعية خلال فترة الدراسة تراوحت ما بين (-9665196.000) و(8844545.000)، وبلغ المتوسط الحسابي (-284997.097) بانحراف معياري (1907542.089).

4-2-2 المتغير التابع (جودة الأرباح)

الجدول الآتي، يعرض وصفاً للمتغير التابع (جودة الأرباح) خلال فترة الدراسة، وعلى النحو الآتي:

الجدول رقم (4-2)

الإحصاء الوصفي لمؤشرات جودة الأرباح خلال الفترة المالية (2016-2021)

جودة الأرباح		المؤشر
تمهيد الدخل	الاستمرارية	
0.12	-1.09	أدنى قيمة
4.06	4.08	أعلى قيمة
0.83	0.12	المتوسط الحسابي
0.91	0.44	الانحراف المعياري

يظهر من الجدول رقم (4-2) ما يلي:

1. أن المتوسطات الحسابية لمتغير جودة الأرباح مقاس من خلال الاستمرارية في الشركات الصناعية خلال فترة الدراسة تراوحت ما بين (-1.09) و(4.08)، وبلغ المتوسط الحسابي (0.12) بانحراف معياري (0.44).

2. أن المتوسطات الحسابية لمتغير جودة الأرباح مقاس من خلال تمهيد الدخل في الشركات الصناعية خلال فترة الدراسة تراوحت ما بين (0.12) و(4.06)، وبلغ المتوسط الحسابي (0.83) بانحراف معياري (0.91).

(3-2-4) المتغيرات المعدلة (هيكل الملكية)

الجدول الآتي، يعرض وصفاً للمتغيرات المعدلة خلال فترة الدراسة، وعلى النحو الآتي:

الجدول رقم (3-4)

الإحصاء الوصفي لمؤشرات هيكل الملكية خلال الفترة المالية (2015-2021)

الأبعاد	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نسبة ملكية الإدارة	0.00	97.41	38.12	27.93
نسبة ملكية المؤسسية	0.00	99.38	48.81	29.97
نسبة ملكية الاجنبية	0.01	99.40	21.20	25.83

يظهر من الجدول رقم (3-4) ما يلي:

1. أن المتوسطات الحسابية لمتغير نسبة ملكية الإدارة خلال فترة الدراسة تراوحت ما بين (0.00) و(97.41)، وبلغ المتوسط الحسابي (38.12) بانحراف معياري (27.93).

2. أن المتوسطات الحسابية لمتغير نسبة ملكية المؤسسية خلال فترة الدراسة تراوحت ما بين (0.00) و(99.38)، وبلغ المتوسط الحسابي (48.81) بانحراف معياري (29.97).

3. أن المتوسطات الحسابية لمتغير نسبة ملكية الاجنبية خلال فترة الدراسة تراوحت ما بين (0.01) و(99.40)، وبلغ المتوسط الحسابي (21.20) بانحراف معياري (25.83).

3-4 اختبار التوزيع الطبيعي

استخدم اختبار التوزيع الطبيعي لجميع المتغيرات وذلك من خلال استخراج قيم الالتواء (Skewness)

والتفطح (Kurtosis)، ويُشير الجدول (4-4) الى نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:

جدول (4-4)
اختبار التوزيع الطبيعي

المتغير	معامل الالتواء	معامل التفطح
القيمة العادلة	-1.174	11.858
الاستمرارية	4.818	35.513
تمهيد الدخل	2.760	7.071
نسبة ملكية الإدارة	0.529	-0.682
نسبة ملكية المؤسسة	0.047	-1.051
نسبة ملكية الاجنبية	1.627	1.984

يظهر الجدول رقم (4-4) اختبارات (Skewness & Kurtosis) وقد استخدمت لاختبار التوزيع

الطبيعي لبيانات الدراسة، حيث كانت قيم (التفطح) تتراوح بين (-0.682) و(35.513) وكانت قيم

(الالتواء) تتراوح بين (0.047) و(4.818)، وبناء على ذلك نستنتج إلى أن البيانات الخاصة بمتغيرات

(القيمة العادلة، الاستمرارية، تمهيد الدخل) موزعة بشكل غير طبيعي، مما يتطلب إجراء أحد التحويلات

على قيم المتغيرات وذلك لتصحيح مشكلة الاعتدالية، وبإجراء التحويلات اللوغاريتمية ثم إجراء واستخراج

قيم التوزيع الطبيعي مرة أخرى، الجدول رقم (4-5) يوضح ذلك.

جدول (4-5)

اختبار التوزيع الطبيعي بعد التحويلي اللوغاريتمي لمتغيرات (القيمة العادلة، الاستمرارية، تمهيد الدخل)

المتغير	معامل الالتواء	معامل التفطح
القيمة العادلة	-0.17	-1.80
الاستمرارية	0.05	-0.10
تمهيد الدخل	0.56	0.60

وبناء على ذلك نستنتج إلى أن البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة موزعة بشكل طبيعي.

4-4 اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Milticollinariy Tests):

تُشير هذه الظاهرة إلى وجود ارتباط خطي شبه تام بين متغيرين أو أكثر، يعمل على تضخيم قيمة معامل التحديد R^2 ويجعله أكثر من قيمته الفعلية، ولهذا تم احتساب معامل الارتباط الخطي، وقيمة معامل تضخم التباين عند كل متغير، التي يتم اختبارها، وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول (4-6)

احتساب معامل الارتباط الخطي، وقيمة معامل تضخم التباين عند كل متغير

المتغير	التباين المسموح به Tolerance	معامل تضخم التباين VIF
القيمة العادلة	0.99	1.01
نسبة ملكية الإدارة	0.88	1.13
نسبة ملكية المؤسسية	0.78	1.28
نسبة ملكية الاجنبية	0.86	1.17

يتضح من النتائج في الجدول (4-6) أن نموذج الدراسة يخلو من مشكلة الإزدواج الخطي بين المتغيرات إذ جاءت قيم معامل تضخم التباين ملائمة من حيث أنها أقل من (5) وكذلك قيم التباين المسموح به التي حققت معيار القبول وهو أن تكون قيمتها أكبر من (0.1).

4-5 اختبار الارتباط الخطي المتعدد : MULTICOLLINEARITY

تشير هذه الظاهرة إلى وجود ارتباط خطي شبه تام بين متغيرين أو أكثر، يعمل على تضخيم قيمة معامل التحديد R^2 ويجعله أكبر من قيمته الفعلية، ولهذا تم احتساب معامل الارتباط الخطي، وقيمة معامل تضخم التباين عند كل متغير، التي يتم اختبارها، وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول (4-7)

مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقل والمعدلة

المتغير	1	2	3	4
القيمة العادلة	1			
نسبة ملكية الإدارة	0.34**	1		

	1	0.37**	0.16*	نسبة ملكية المؤسسية
1	0.41**	0.44**	0.27**	نسبة ملكية الاجنبية

* دال عند مستوى دلالة 0.05

** دال عند مستوى دلالة 0.05

يبين الجدول (4-7) أن قيم معاملات الارتباط بين المتغير المستقل والمتغيرات المعدلة كانت جميعها أقل من (0.80)، وهذا قد يشير إلى عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغير المستقل والمتغيرات المعدلة، حيث أن قيم معامل الارتباط الخطي التي تتجاوز (0.80) قد تعتبر مؤشراً لوجود ارتباط خطي متعدد، وعليه فإنه يمكن القول بخلو عينة الدراسة من مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد.

4-6 تقدير نماذج الدراسة

لتحديد أي من هذه النماذج ينبغي اختياره، واستخدامه في التحليل تم استخدام اختبار (Hausman)، فيما يتعلق بالفرضيات الأولى والثانية والثالثة والتي سيتم تحليلها من خلال برنامج (Eviews) وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (4-8)

نتائج تطبيق اختبار (Hausman)

الفرضية	الاختبار	Ch2	Sig	النموذج الأكثر دقة
H01-1	Hausman	0.35	0.55	نموذج الآثار العشوائية
H01-2	Hausman	12.58	0.00	نموذج الآثار الثابتة
H02-1	Hausman	1.79	0.77	نموذج الآثار العشوائية
H02-2	Hausman	14.26	0.01	نموذج الآثار الثابتة

من خلال الجدول رقم (4-8) يتبين أن نموذج الآثار العشوائية هو الأكثر دقة في تقدير النموذج الخاص بالفرضيات الفرعية الأولى المنبثقة من الفرضيات الرئيسية الأولى والثانية، في حين أن نموذج الآثار الثابتة هو الأكثر دقة في تقدير النماذج الخاصة بالفرضيات الفرعية الثانية.

7-4 اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation

يعرف الارتباط الذاتي بأنه وجود علاقة بين الأخطاء العشوائية المتتالية المحسوبة من نموذج الانحدار المقدر بطريقة المربعات الصغرى، ويترتب على وجوده بعض المشاكل القياسية، والتي لا مجال لنكرها هنا، ويتم إجراء الاختبار باستخدام اختبار إحصائي ديربن - واتسون (Durbin-Watson Test) حيث تبين أن قيم (Durbin-Watson) أقل من (3)، مما يدل على أنها مقبولة لأعراض التطبيق والجدول رقم (9-4) يبين نتائج هذا الاختبار لجميع فرضيات الدراسة:

جدول (9-4)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

النتيجة	قيمة D-W المحسوبة	الفرضيات الفرعية	الفرضية الرئيسية
لا يوجد ارتباط ذاتي	2.23	H01-1	H01
لا يوجد ارتباط ذاتي	1.43	H01-2	
لا يوجد ارتباط ذاتي	2.28	H02-1	H02
لا يوجد ارتباط ذاتي	1.44	H02-2	

يظهر من الجدول (9-4) أنه يمكن الجزم بعدم وجود ظاهرة الارتباط الذاتي، وعند جميع الفرضيات

حيث اثبت الاختبار عدم وجود الظاهرة.

8-4 النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمحاكاة القيمة

العادلة على جودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح، ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة العادلة

على جودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال تطبيق معادلة الانحدار البسيط (Simple regression) لدراسة

أثر القيمة العادلة على جودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح، وفيما يلي عرض النتائج:

الجدول رقم (10-4)

نتائج تطبيق معادلة الانحدار البسيط (Simple regression) لدراسة أثر القيمة العادلة على جودة الأرباح المقاسة

باستمرارية الأرباح

الدلالة الإحصائية	T	الخطأ المعياري	B	البيان	
0.00	-19.98	0.05	-1.07	ثبات الانحدار	جودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح
0.00	3.68	0.01	0.05	القيمة العادلة	
معامل التحديد R ²					0.060
معامل التحديد R ² المعدلة					0.056
قيمة F المحسوبة					13.711
الدلالة الإحصائية لقيمة (F)					0.000

يظهر من الجدول رقم (4-10) أن قيمة معامل التحديد (R²) يتبين أن القيمة العادلة تفسر ما نسبته

(6%) من التباين الحاصل في متغير جودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح، ونظراً لأن قيمة (F) تساوي

(13.711)، ومستوى دلالتها الإحصائية كانت (0.00) مما يعني معنوية الانحدار عند مستوى الدلالة

($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي قبول الفرضية الفرعية الأولى البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند

مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة العادلة على جودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح".

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة العادلة

على جودة الأرباح المقاسة بتمهيد الدخل.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال تطبيق معادلة الانحدار البسيط (Simple regression) لدراسة

أثر القيمة العادلة على جودة الأرباح المقاسة بتمهيد الدخل، وفيما يلي عرض النتائج:

الجدول رقم (4-11)

نتائج تطبيق معادلة الانحدار البسيط (Simple regression) لدراسة أثر القيمة العادلة على جودة الأرباح المقاسة

بتمهيد الدخل

الدلالة الإحصائية	T	الخطأ المعياري	B	البيان	
0.00	-12.87	0.03	-0.36	ثبات الانحدار	جودة الأرباح المقاسة بتمهيد الدخل
0.00	5.79	0.01	0.04	القيمة العادلة	

معامل التحديد R ²	0.504
معامل التحديد R ² المعدلة	0.421
قيمة F المحسوبة	6.074
الدلالة الإحصائية لقيمة (F)	0.000

يظهر من الجدول رقم (4-11) أن قيمة معامل التحديد (R²) يتبين أن القيمة العادلة تفسر ما نسبته

(50.4%) من التباين الحاصل في متغير جودة الأرباح المقاسة بتمهيد الدخل، ونظراً لأن قيمة (F) تساوي

(6.074)، ومستوى دلالتها الإحصائية كانت (0.00) مما يعني معنوية الانحدار عند مستوى الدلالة (α

0.05 ≤)، وبالتالي قبول الفرضية الفرعية الثانية البديلة القائلة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى

الدلالة (α ≤ 0.05) للقيمة العادلة على جودة الأرباح المقاسة بتمهيد الدخل".

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) لهيكل الملكية

من خلال (الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية، والملكية الإدارية) كمتغير معدل على العلاقة بين محاسبة

القيمة العادلة وجودة الأرباح، ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) لهيكل الملكية

من خلال (الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية، والملكية الإدارية) كمتغير معدل على العلاقة بين محاسبة

القيمة العادلة وجودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح.

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الأولى تم تطبيق اختبار الانحدار الهرمي لدراسة أثر هيكل الملكية من

خلال (الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية، والملكية الإدارية) كمتغير معدل على العلاقة بين محاسبة

القيمة العادلة وجودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح، والجدول رقم (4-12) يوضح ذلك.

الجدول (4-12)

نتائج تحليل الانحدار الهرمي للفرضية الفرعية الأولى

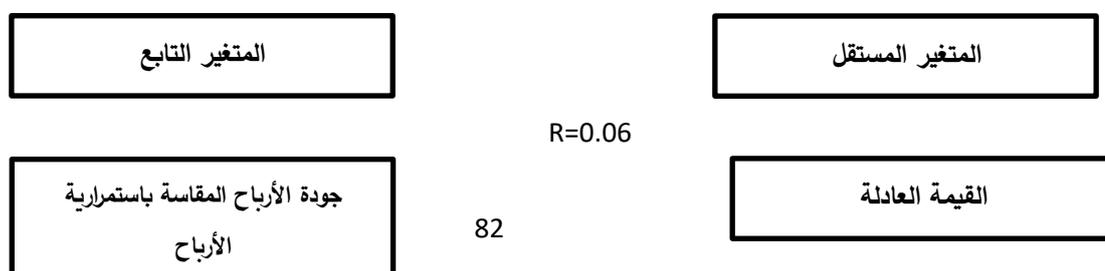
المتغير التابع	المتغير	النموذج الأول			النموذج الثاني	
		β	T	الدلالة الإحصائية	T	الدلالة الإحصائية

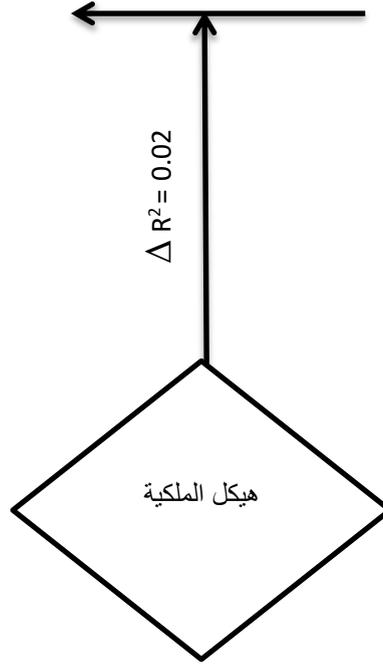
0.0000	-12.6983	-1.0770	0.00	-19.98	-1.07	(Constant)	جودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح
0.0005	3.5495	0.0457	0.00	3.68	0.05	محاسبة القيمة العادلة	
0.6413	-0.4665	-0.0006	-	-	-	الملكية المؤسسية	
0.0370	2.0985	0.0031	-	-	-	الملكية الأجنبية	
0.6386	-0.4703	-0.0006	-	-	-	الملكية الإدارية	
0.080			0.060			معامل التحديد R ²	
4.620			13.711			F	
0.020			-			ΔR ²	
1.560			-			ΔF	
0.000			0.000			الدلالة الإحصائية	

يتضح من الجدول رقم (4-12) نتائج الانحدار الهرمي على نموذجين، حيث مثلت نتائج النموذج

الأول أثر القيمة العادلة على جودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح، إذ تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية القيمة العادلة على جودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح، حيث أن قيمة (F) بلغت (13.711) وهي قيمة دالة إحصائياً، وقد أشارت قيمة معامل التحديد R² والتي بلغت (0.06) إلى أن ما نسبته (5%) من التغير الحاصل في جودة الأرباح المقاسة باستمرار الأرباح يمكن تبريره من خلال القيمة العادلة.

أما في النموذج الثاني، فقد تم إضافة المتغير المعدل (هيكل الملكية) لنموذج الانحدار، حيث ارتفعت قيمة معامل التحديد R² بنسبة (2%)، وهي دالة إحصائياً، إذ بلغت قيمة ΔF (1.560) عند مستوى معنوية (0.000=Sig FΔ) والتي هي أقل من 0.05، وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية الأولى بالصيغة البديلة والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤0.05) لهيكل الملكية من خلال (الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية، والملكية الإدارية) كمتغير معدل على العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح". يوضح الشكل رقم (4-1) نتائج الفرضية الفرعية الأولى:





الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية من خلال (الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية، والملكية الإدارية) كمتغير معدل على العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة الأرباح المقاسة بتمهيد الدخل.

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الثانية تم تطبيق اختبار الانحدار الهرمي لدراسة أثر هيكل الملكية من خلال (الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية، والملكية الإدارية) كمتغير معدل على العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة الأرباح المقاسة بتمهيد الدخل، والجدول رقم (4-13) يوضح ذلك.

الجدول (4-13)

نتائج تحليل الانحدار الهرمي للفرضية الفرعية الثانية

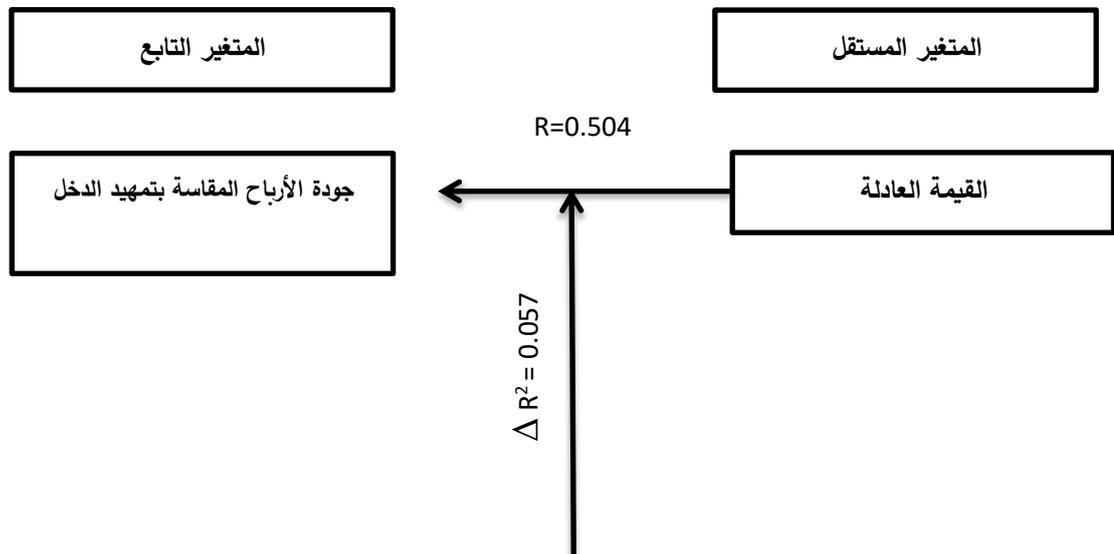
المتغير التابع	المتغير	النموذج الأول			النموذج الثاني		
		الدلالة الإحصائية	T	β	الدلالة الإحصائية	T	β
	(Constant)	0.00	-12.87	-0.36	0.000	-7.897	
جودة الأرباح المقاسة بتمهيد الدخل	محاسبة القيمة العادلة	0.00	5.79	0.04	0.000	7.155	0.428
	الملكية المؤسسية	-	-	-	0.633	-0.478	-0.030
	الملكية الأجنبية	-	-	-	0.054	-1.935	-0.130
	الملكية الإدارية	-	-	-	0.000	3.923	0.252
	معامل التحديد R ²	0.504			0.561		
	F	6.074			17.459		

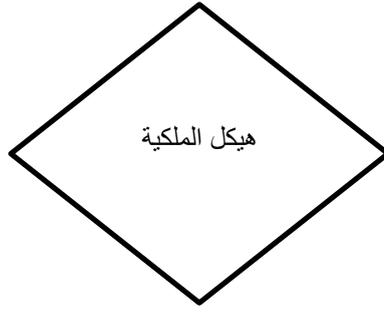
0.057	-	ΔR^2
5.376	-	ΔF
0.000	0.000	الدلالة الإحصائية

يتضح من الجدول رقم (4-13) نتائج الانحدار الهرمي على نموذجين، حيث مثلت نتائج النموذج

الأول أثر القيمة العادلة على جودة الأرباح المقاسة بتمهيد الدخل، إذ تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية القيمة العادلة على جودة الأرباح المقاسة بتمهيد الدخل، حيث أن قيمة (F) بلغت (5.376) وهي قيمة دالة إحصائياً، وقد أشارت قيمة معامل التحديد R^2 والتي بلغت (0.504) إلى أن ما نسبته (50.4%) من التغير الحاصل في جودة الأرباح المقاسة بتمهيد الدخل يمكن تبريره من خلال القيمة العادلة.

أما في النموذج الثاني، فقد تم إضافة المتغير المعدل (هيكل الملكية) لنموذج الإنحدار، حيث ارتفعت قيمة معامل التحديد R^2 بنسبة (5.7%)، وهي دالة إحصائياً، إذ بلغت قيمة ΔF (5.376) عند مستوى معنوية (0.000=Sig F Δ) والتي هي أقل من 0.05، وبالتالي تقبل الفرضية الفرعية الثانية بالصيغة البديلة والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية من خلال (الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية، والملكية الإدارية) كمتغير معدل على العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة الأرباح المقاسة بتمهيد الدخل". يوضح الشكل رقم (4-2) نتائج الفرضية الفرعية الأولى:





الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

تمهيد	1-5
مناقشة النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة	2-5
ملخص النتائج	3-5
التوصيات	4-5

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

5-1 تمهيد

في هذا الفصل سيتم مناقشة نتائج التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة الحالية والتي هدفت للتعرف على أثر القيمة العادلة على جودة الأرباح/الدور المعدل هيكل الملكية، وذلك على النحو الآتي:

5-2 مناقشة النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة

- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الأولى

أظهرت النتائج المتعلقة بهذه الفرضية وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة العادلة على جودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح، كما أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة العادلة على جودة الأرباح المقاسة بتمهيد الدخل"، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن القيمة العادلة تعطي انطباع عن مدى موثوقية البيانات أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها، حيث يكتنف تقدير القيمة العادلة إلى إتباع أسس قياس متباينة، حيث تتعدد طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية، الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلباً مما هو في الحقيقة في ظل عدم وجود سوق كفاء، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن القيمة العادلة تلعب دوراً كبيراً في تدعيم الشفافية في المؤسسات من خلال تحديد متطلبات ضرورية للإفصاح والعرض للمعلومات المالية تماماً كما تضع متطلبات محده للاعتراف والقياس للمعلومات المالية، كما يمكن تفسير هذه النتيجة بأن استخدام القيمة العادلة يعطي مؤشراً أفضل لأداء الشركات لأنه يعكس تحركات قيمة الاستثمارات التي تحت سيطرتها وبالتالي توفر أسلوباً أكثر موضوعية لقياس أثر القرارات المتعلقة بشراء الاستثمارات أو التخلص منها خلال الفترة ولا تعطي إدارة الشركة فرصة للتلاعب بنتائج أداء الفترة عن طريق توقيت القرارات المتعلقة بالتخلص من الاستثمارات، مما يؤثر على جودة الأرباح

المقاسة باستمرارية الأرباح، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة الشعرواي و نوفل (2022) التي أظهرت أن أسلوب محاسبة القيمة العادلة يعد أفضل المقاييس لتقييم الأدوات والالتزامات المالية، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة يوسف و دريد(2021) و دراسة الصعوب. (2020) ودراسة الجوارنة (2020) ودراسة الزبيد (2017) دراسة هرش. (2017) التي أظهرت وجود علاقة بين تطبيق القيمة العادلة وجودة الأرباح.

- مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية

أظهرت النتائج المتعلقة بهذه الفرضية وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية من خلال (الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية، والملكية الإدارية) كمتغير معدل على العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح، كما أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية من خلال (الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية، والملكية الإدارية) كمتغير معدل على العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة الأرباح المقاسة بتمهيد الدخل، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن هيكل الملكية يعتبر أحد أبرز خصائص الشركة التي يترتب عليها تداعيات أو انعكاسات محاسبية شتى؛ إذ أن هيكل الملكية يؤثر على سمعة الشركات؛ كما يمكن تفسير هذه النتيجة بأن هيكل الملكية يتحكم بدوافع المديرين، ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال حقيقة أن المديرين المحترفين في الشركات ذات الملكية الواسعة لديهم دوافع للإبلاغ عن معلومات المحاسبة المالية التي تتحرف عن جوهر ما وراء المعاملات الاقتصادية لتعظيم الفوائد الخاصة على حساب المساهمين أو مانحي الائتمان، وبالتالي تؤثر هيكل الملكية على العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح، كما تُستخدم الأرباح المحاسبية للتخفيف من تضارب الوكالات من خلال تقارب مصالح المديرين مع مصالح المساهمين الخارجيين ومانحي الائتمان، وبالتالي، هناك طلب على جودة التقارير المالية من قبل المساهمين ومانحي الائتمان ومستخدمي البيانات المالية الآخرين،

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة الأتروشي و الأنصاري، (2019) التي أظهرت أن هناك دور لهيكل الملكية في ممارسات إدارة الأرباح.

3-5 ملخص النتائج

بعد إجراء التحليل الإحصائي أظهرت النتائج ما يلي:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة العادلة على جودة الأرباح المقاسة بتمهيد الدخل.

2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقيمة العادلة على جودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح.

3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية من خلال (الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية، والملكية الإدارية) كمتغير معدل على العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح.

4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل الملكية من خلال (الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية، والملكية الإدارية) كمتغير معدل على العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة الأرباح المقاسة بتمهيد الدخل.

5-4 التوصيات

على ضوء النتائج التي توصلت إليها لدراسة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- الاهتمام بزيادة إدراك الشركات الصناعية لأهمية القياس وفقاً لمنهج القيمة العادلة؛ وذلك من خلال إعداد دورات تدريبية بغرض زيادة مستوى التأهيل والكفاءة لدى العاملين في أقسام التدقيق والمحاسبة نحو كيفية تطبيق منهج القيمة العادلة ومتطلباته.
- الاهتمام بتنشيط السوق المالي؛ إذ يعتبر السبيل الوحيد لتحقيق الكفاءة لتفعيل محاسبة القيمة العادلة ومتطلباتها.
- تعزيز التأثيرات الإيجابية للقيمة العادلة من التأثيرات السلبية لإدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية.
- يجب على الشركات الصناعية الاستعانة بكوادر مختصة ولها خبرة لتفسير وفهم المؤشرات المالية لتقييم نقاط القوة والضعف في السياسات والخطط لتتمكن من اتخاذ قرارات استثمارية سليمة وفقاً لمنهج القيمة العادلة.
- إجراء دراسات مشابهة، تهدف إلى التعرف على أثر القيمة العادلة، على متغيرات مالية أخرى.
- إجراء دراسات مشابهة، تهدف إلى التعرف على أثر القيمة العادلة على جودة الأرباح بوجود هيكل الملكية كمتغير معدل في قطاعات أخرى.

المراجع

المراجع باللغة العربية

الأتروشي، دلير، الأنصاري، عبدالرسول. (2019). دور هيكل الملكية في ممارسات إدارة الأرباح في ضوء الشفافية وفق متغيرات الرقابة: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق

للأوراق المالية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، 9(2)، 166 – 196

اسماعيل، ابراهيم؛ صالح، هلال. (2016). أثر تطبيق القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية لترشد القرارات الاستثمارية: دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية.

مجلة العلوم الاقتصادية، 17(2)، 67-84.

بريك، دعاء. (2020). دراسة أثر جودة الأرباح المحاسبية وتوزيعات الأرباح على عوائد الأسهم: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، 2(3)، 460 -

516

بني خالد، عبد الرحيم (2021). أثر هيكل الملكية على ربحية الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان (2012-2019). رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، مفرق، الأردن.

بوسنة، حمزة. (2018). العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات ادارة الارباح:

دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الفرنسية المدرجة بالبورصة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

الجوازنة، روان مازن حمد الضلاعين (2020). أثر تطبيق القيمة العادلة في جودة أرباح شركات التأمين الأردنية، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.

حديدي، آدم (2017). أثر تطبيق نمذجة القيمة العادلة في القياس المحاسبي على الإبلاغ المالي: دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية. أبحاث اقتصادية وإدارية، مج21، 179-206.

حمدان، علام؛ أبو عجيلة، عماد. (2012). جودة التدقيق في الأردن واثرها في ادارة وجودة الأرباح،

المجلة العربية في المحاسبة، 15(1)، 158-184.

حمدان، محمد، الخوالده، فاطمة. (2021). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على دلالة معلومات القوائم

المالية في البنوك التجارية الأردنية، المجلة العربية للإدارة، 41(2)، 303 - 322.

خطابه، محمد (2017). تحليل العلاقة ما بين نوع الملكية، جودة التدقيق وإدارة الأرباح للشركات

المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت.

الخطيب، محمد أحمد (2019). أثر هيكل الملكية على افصاح المسؤولية الاجتماعية: دراسة تحليلية

الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط،

الأردن.

خليفة، حسن (2021). أثر هيكل الملكية في جودة الإفصاح المحاسبي: دراسة تحليلية: شركات التأمين

التجارية، رسالة ماجستير، جامعة البلقاء التطبيقية.

الخوري، عبير؛ الشخاترة، محمد. (2014). مدى استخدام ممارسات تمهيد الدخل في قطاع الخدمات

الأردني، المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، 10(4)، 569-579.

دنون، زيد (2015). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة معلومات القوائم المالية للبنوك

التجارية الاردنية: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، الأردن.

زامل، أحمد محمد؛ إدريس، نسرين سعيد. (2021). العلاقة بين توزيعات الأرباح وجودة الأرباح في

الشركات المساهمة المصرية، مجلة البحوث التجارية، 43(4)، 15-60.

الزيود، ابراهيم ادغيم سليمان (2017). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح في البنوك

التجارية الأردنية خلال الفترة 2009-2016، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية،

الأردن.

الشعرواي، حاتم، و نوفل، جمال.(2022). أثر المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول على الإداء المالي

لشركة بالم هيلز للتطوير العقاري: دراسة حالة، *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، 9(2)، 87 -

.130

شقور، عمر فريد.(2016). أثر هيكل الملكية في ممارسة إدارة الأرباح "دراسة تطبيقية على الفنادق

المدرجة في بورصة عمان"، *مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية* ، 16(2)، 92-100.

الصعوب، خالد جمال الدين جميل (2020). أثر استخدام القيمة العادلة على جودة الأرباح في ظل

خصائص مجلس الإدارة: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي،

رسالة ماجستير، جامعة جرش، الأردن.

الصمادي، فاديا (2022). أثر مقاييس جودة الأرباح على أسعار الأسهم في الشركات الصناعية

الكيميائية المدرجة في بورصة عمان - نفقات البحث والتطوير كمتغير معدل، رسالة ماجستير،

جامعة عجلون، عجلون، الاردن.

عامر، بيان زاهر عبد الغني (2015). أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على القيمة العادلة

في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت،

المفرق، الأردن.

العبادي، أحمد. (2019). القول الراجح بين تطبيق الكلفة التاريخية والقيمة العادلة وواقعها في النظام

المحاسبى الجزائري: دراسة كيفية لوجهة نظر محافظتي الحسابات، *مجلة البشائر الاقتصادية*،

.645-626، (3)4.

عبود، سالم محمد(2020). اساسيات اقتصاديات الاعمال دراسة فكرية وتطبيقية، العراق: دار الدكتور

للعلوم الادارية والاقتصادية.

عطير، خالد(2018). أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على القيمة السوقية للشركات الصناعية

المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير، جامعة إربد الأهلية.

علي، ابراهيم.(2018). أثر الخصائص التنظيمية للمصارف في جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تجريبية

في العراق. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، 3(43)، 1-35.

العناتي، رضوان؛ سلامة، رأفت؛ نظمي، إيهاب، وكليون، أحمد. (2011). مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها،

ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عواقله، عبد العزيز عبدالله (2017). أثر جودة الأرباح المحاسبية على القيمة السوقية للشركة: دراسة

تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة دكتوراه،

جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الاردن.

الغناني، مريم علي (2021). أثر محاسبة القيمة العادلة في جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية:

شركات الوساطة المالية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة البلقاء التطبيقية.

الغول، شادي زهير (2020). أثر جودة الأرباح على الاحتياطات النقدية: دليل من بورصة عمان للأوراق

المالية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

القاموسي، ضياء عبد المحسن. (2019). أثر القيمة العادلة في خاصية ملاءمة معلومات كشف الدخل.

مجلة دراسات محاسبية ومالية، مج46، ص 18-30.

قراقيش، سائد (2009). تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح. دراسة تطبيقية على شركات

القطاع الصناعي المدرجة في بورصة عمان. رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية

والمصرفية، الأردن.

المصطفى، سائدة زيدون(2021). أثر هيكل الملكية على المخاطر المالية: دراسة تطبيقية على

المصارف الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الاردن.

مطر، محمد؛ السويطي، موسى (2012). التأصيل النظري لممارسات المهنة المحاسبية في مجالات

العرض والقياس والإفصاح، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

موسى، ثائر؛ خلف، علي. (2017). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات

المحاسبية وانعكاساتها على مهنة المحاسبة: دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة

المثنى للعلوم المالية والإدارية، 8(2).

أبو نصار، محمد، وحميدات، جمعة(2016). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، ط3، دار وائل

للنشر، عمان، الأردن.

أبو نصار، محمد؛ حميدات، جمعة (2019). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية. الاردن، عمان:

دار وائل للنشر والتوزيع.

هرش، أسامة محمد يوسف (2017). أثر تطبيق القيمة العادلة في جودة الأرباح: دراسة ميدانية على

المصارف التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، الأردن.

يوسف، رواء أحمد، عبدالله، رغد رياض (2020). تقييم أثر جودة الأرباح على الأمان المصرفي دراسة

تطبيقية على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2014-2017).

مجلة اقتصاد المال والأعمال، 4(2)، 41-21.

يوسف، علي. (2012). أثر استقلال مجلس الإدارة في ملائمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات

المستثمرين في الأسواق المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 28 (2)، 223-

254.

يوسفي، رفيق، و دريد، حنان(2021). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الأرباح: دراسة حالة

المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الإقتصاد

العالمي، 15(1)، 312 - 325.

- Abdelghany, Khaled, (2005). Measuring the quality of earnings", *Managerial Auditing Journal*, Vol. (20), Issue (9), pp.1001 - 1015.
- Al-Attar, A. & Maali, B. (2017). The Effect of Earnings Quality on the Predictability of Accruals and Cash Flow Models in Forecasting Future Cash Flows. **Journal of Developing Areas**, 51 (2), 45 - 58.
- Al-Kassar, T. & Dannoun, Z. (2016). The Importance of Fair Value Accounting to Information Quality on Financial Statements: Field Study of Jordanian Commercial Banks. **Research Journal of Finance and Accounting**, 7 (5), 14 - 25.
- Amaefule, Amaefule; Okoye, Emma; Kalu, Edith; Nwosu, Stanley, (2018) " Fair Value Measurement versus Historical
- Bratten, B., Causholli, M. & Khan, U. (2016). Usefulness of Fair Values for Predicting Banks' Future Earnings: Evidence from other Comprehensive Income and its Components. **Review of Accounting Studies**, 21(1), 280 - 315.
- Chen, C., Kim, J. & Yao, L.(2017). Earnings Smoothing: Does It Exacerbate or Constrain Stock Price Crash Risk? **Journal of Corporate Finance**, 42, 36-54.
- Chen, E. & Gaviious, I. (2016). Unrealized Earnings, Dividends and Reporting Aggressiveness: An Examination of Firms' Behavior in the Era of Fair Value Accounting. **Accounting and Finance**, 56(1), 217 - 250.
- Cost Accounting: A Comparative Effect on Firms' Performance in Nigeria", *Research Journal of Finance and Accounting*, Vol.9, No.10.
- Dechow, P., Ge, W., and Schrand, C., (2010), Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences. **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 50, 344-401.

- Dignah, A., Latiff, R. A., Karim, Z. A. & Rahman, A. A. (2017). **Fair Value Accounting and the Cost of Equity Capital: The Moderating Effect of Risk Disclosure**. In SHS Web of Conferences, Vol. 34, EDP Sciences.
- Elsiefy, E. & ElGammal, W. (2017). The Effect of Using Fair Value Accounting on Fundamental Analysis: Some Evidence from the Emerging Economies. **Journal of Developing**, 51(3), 103 - 121.
- Farinha, J., Mateus, C., & Soares, N. (2018). Cash Holdings and Earnings Quality: Evidence from the Main and Alternative UK Markets, **International Review of Financial Analysis**, 56, 238-252.
- Francis, J., LaFond, R., Olsson, P., and Schipper, K., (2004). Costs of equity and earnings attributes. *The Accounting Review*, Vol. (79), No. (4), pp. 967-1010.
- Francis, J., Lafond, R., Olsson, P. & Schipper, K. (2004). Costs of Equity and Earnings Attributes. **The Accounting Review**, 79 (p), 967-1010.
- Francis, J., R. Michas, P., Scott E & Seavey, S (2013). **Does Audit Market Concentration Harm the Quality of Audited Earnings? Evidence from Audit Markets in 42 countries**. WILEY.
- Gaio, C., (2010). The relative importance of firm and country characteristics for earnings quality around the world. *European Accounting Review*, 19 (4), 693-738.
- Givoly, K. Hayn, P. (2010), "Does Public Ownership of Equity Improve Earnings Quality ?", **The Accounting Review: January**, 85(1), 195-225.
- Hall, Curtis M. (2016). "Does Ownership Structure Affect Labor Decisions?" , **Accounting Review** , 91(6), 1671-1696.
- Kieso, D. E., Jerry, J. W. & Terry, D. W. (2016). **Intermediate Accounting**. 16th ed., John Willy & Sons, Inc.
- Leuz, C., Nanda, D., and Wysocki, P., (2003). Earnings management and investor protection: an international comparison. **Journal of financial economics**, 69 (3), 505-527.

- McDonough, R. P. & Shakespeare, C. M. (2015). Fair value measurement capabilities, disclosure, and the perceived reliability of fair value estimates: A discussion of Bhat and Ryan. **Accounting, Organizations and Society**, 46, 96-99
- Mehrani, S; Moradi, M; Eskandar, H. (2017). [Institutional Ownership Type and Earnings Quality: Evidence from Iran](#). *Emerging Markets Finance & Trade* 53(1), p54-73.
- Penman, S. (2007). **Financial reporting quality: is fair value a plus or a minus?** *Accounting and Business Research*, 33-44.
- Rhee, C; Choi, E; Ryu, J, (2018) "The Influence of Firm's Fair Value System on Earnings Quality under IFRS". **The Journal of Applied Business Research**, 34(3).
- Riahi, O; Khoufi, W. (2016), "Effect of fair value accounting on the company's reputation". **International Journal of Accounting and Economics Studies**. 4 (1) , 36-45.
- Shoab, Khan; Yasushi, Suzuki.(2016). [Ownership and Capital Structure of Pakistani Non-Financial Firms](#). *Financial Internet Quarterly 'E-Finance'*, 12(1), 57-67.
- Sodan, S, (2015). The impact of fair value accounting on earnings quality in eastern European countries. *Emerging Markets Queries in Finance and Business*, **Procedia Economics and Finance**, Vol. (32), 1769 - 1786.
- Tkachuk, N. V. (2019). Historical Cost and Fair Value: Advantages, Disadvantages, **Application**. **Journal of History Culture and Art Research**, 178.
- Tutino, M; Pompili, M, (2018), "**Fair Value Accounting and Management Opportunism on Earnings Management in Banking Sector: First Evidence** " **Corporate Ownership & Control**, 15(2), 59-69.
- Wahyuni, E; Soepriyanto, G; Avianti, I, Naulibasa, W. (2019) "Why Companies Choose the Cost Model over Fair Value for Investment Property?"

Exploratory Study on Indonesia Listed Companies” **International Journal of Business and Society**, 20(1),

Zhang, H; Gao, S; Seiler, M; Jiawei, C.(2016). Ownership Structure, Diversification, and Corporate Performance Based on Structural Equation Modeling. **Journal of Real Estate Portfolio Management**. 22(1), p63-73.

الملاحق

الملحق رقم (1)

نبذة عن شركات الصناعية

تمهيد

تحتل الصناعة مكانة بارزة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف بلدان العالم النامي، فالى جانب كون التصنيع ناتجاً طبيعياً وتلقائياً للتطور الاقتصادي ونمو الدخل والإنفاق، فإنه في الوقت ذاته أحد عناصر التنمية ومقومات النمو الاقتصادي، وتساهم الصناعة في خلق وتوفير فرص العمل والتوظيف للطاقات العاملة الوفيرة في معظم البلدان النامية، وبالتالي فإن التصنيع كفيل بامتصاص فائض العمل في اقتصاديات تلك الدول، كما يلبي الإنتاج الصناعي الاحتياجات المحلية للسلع والمنتجات والسلع الوسيطة والرأسمالية، والشركات الصناعية هي مجموعة من التجمعات التي يحكمها نظام خاص بها وهي اختصار لجهود وأموال تهدف لتحقيق مشروع واحد وهي تحتوي على عدد من الشركاء. وتعرف بأنها: مؤسسات مالية تتعامل بالنقد والأوراق المالية أخذاً وعطاءً، بيعاً وشراءً، ادخاراً واستثماراً، وهي مؤسسات قد تكون مملوكة للدولة أو للقطاع الخاص أو الاثنين معاً(عطير، 2018).

تواجه الشركات الصناعية التشغيلية في العصر الحديث ضغوطاً وتحديات تتمثل في الزيادة المستمرة للقوى الداخلية والخارجية المؤثرة على استقرارها وربحيتها، حيث شهد العالم في السنوات الأخيرة تحولات جذرية، وظهور الكثير من المعاملات المالية والتجارية المعقدة، مما ترتب عليه إصدار معايير محاسبية تحتوي على الكثير من التفاصيل والتفسيرات حتى يمكن المحاسبة عن هذه المعاملات، ويعد قرار الإعلان عن الأرباح المحاسبية وتوزيعاتها النقدية من القرارات الحيوية والهامة التي تتخذها الإدارة المالية في الشركات الصناعية التشغيلية، وذلك لما له من أثر غير مباشر على كل من المقرضين والمجهزين والموردين والموظفين والمجتمع المحلي وأثر مباشر على المستثمرين الحاليين والمحتملين، وذلك لكون الهدف الأساسي لأي مستثمر

هو تحقيق الربح وتعظيم الثروة ولعل عامل الربح من العوامل المهمة التي تحظى باهتمام المالكين والمستثمرين والمقرضين وذلك لما له من دور على مدى فاعلية أداء الشركة (الصمادي، 2022).

كان معدل الصادرات ومستوى تدفق الاستثمار الاجنبي من أهم المحددات التي تؤثر في القدرة التنافسية للقطاع الصناعي؛ إنها يعتبر من أهم الأعمدة التي تتركز عليها تنافسية أي دولة إذا ما تم التركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة العالية وتوجيه الاستثمارات نحوها. وقد تمكن الأردن خلال العقد الماضي من تعزيز بنیان اقتصاده الحديث المنفتح على العالم بفضل قيادة ديناميكية متمثلة بقائدة جلالة الملك عبد الله الثاني، فهو الرائد للكثير من المبادرات التي دعت إلى تبني مجموعة من الإصلاحات لتحسين أداء الاقتصاد الوطني من خلال وضع الخطط الاستراتيجية ورسم السياسات الهادفة لتطوير القطاعات الاقتصادية كافة في ظل التغييرات المتسارعة التي يشهدها اقتصاد العالم (غرفة صناعة الأردن، 2020).

أهم المزايا التنافسية التي يتمتع بها الأردن

- المناخ السياسي المستقر في الاردن والعلاقات الجيدة والمتميزة مع دول الجوار والعالم.
- الموقع الاستراتيجي في قلب الشرق الأوسط مما جعله نقطة انطلاق مثالية للوصول إلى الأسواق الاقليمية والدولية.
- العنصر البشري المتميز في بيئة الأعمال في الأردن جعل من الموارد البشرية أهم المزايا التنافسية للقطاعات المختلفة، حيث يعتبر الأردن أحد أهم الدول التي ترفد أسواق العمل في الشرق الأوسط بالكفاءات ذات الجودة العالية.
- توافر القرص المتعددة لاستقطاب الاستثمار، وذلك من خلال جاذبية بيئة الأعمال وتوافر الحوافز والأطر التنظيمية للاستثمار والتركيز بشدة على دعم روح المبادرة.
- انفتاح الاقتصاد الأردني على العالم من خلال توقيع عدة اتفاقيات تجارية تفضيلية سواء كانت اتفاقات تعاون ثنائية أو اتفاقيات التجارة الحرة (غرفة صناعة الأردن).

ومن هنا جاء دور وزارة الصناعة والتجارة في الأردن منذ تأسيسها عام 1952، إلى إيجاد بيئة أعمال تنافسية محفزة لقطاعي الصناعة والتجارة من خلال تعزيز بيئة الأعمال لتكون أكثر تنافسية من خلال تطوير السياسات والتشريعات الاقتصادية ووضع الخطط والسياسات الاستراتيجية التي تساهم في تطوير وتنمية القطاع الصناعي في الأردن وكون التنمية الصناعية من الوسائل الهامة والفعالة لمواجهة التحديات التي يواجهها الأردن خاصة في الآونة الأخيرة(وزارة الصناعة والتجارة،2020).

أهمية القطاع الصناعي في الأردن

يعدّ قطاع الصناعة أحد ركائز التنمية الهامة في الدول، حيث يساهم القطاع الصناعي بدوره الفعّال في عملية التنمية الاقتصادية كما ويتميز بامتلاكه الأكبر قوى قادرة على التأثير في النظم الاقتصادية، ويتشكّل القطاع الصناعي الأردني بشكل أساسي من قطاع "الصناعات التحويلية" وتشمل الصناعات الجلدية والمحيطات، الصناعات العلاجية واللوازم الطبية، الصناعات الكيماوية ومستحضرات التجميل، الصناعات البلاستيكية والمطاطية، الصناعات الهندسية والكهربائية وتكنولوجيا المعلومات، الصناعات الخشبية والأثاث، الصناعات الانشائية، الصناعات التموينية والغذائية، صناعة التعبئة والتغليف والورق والكرتون واللوازم المكتبية، وقطاع "الصناعات الاستخراجية" وتشمل الصناعات التعدينية، وقطاع "الكهرباء والمياه"، ويعتبر القطاع الصناعي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الأردني، بفضل مساهماته المتعددة والبارز في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن قطاع الصناعة يأخذ على عاتقه مسؤولية كبيرة تتمثل في رفع مستوى معيشة الفرد من حيث استيعابهم داخل سوق العمل ورفع مستوى مهاراتهم وخبراتهم (وزارة الصناعة والتجارة، 2020).

اسم الشركة	السنة	استمرارية	الانحراف المعياري لصافي الدخل	الانحراف لصافي الدخل / مجموع الاصول	الانحراف المعيارية للتدفقات النقدية	الانحراف في التدفقات / مجموع الاصول	التمهيد	التغير المتراكم في القيمة العادلة	نسبة ملكية الادارة	نسبة ملكية المؤسسة	نسبة ملكية الاجنبية
دار الدواء للتنمية والاستثمار	2021	0.031125	7065654.415	0.071	5230944.434	0.053	1.350741631	-8635809	35.22	28.690	19.34
	2020	0.347125	7065654.415	0.070	5230944.434	0.051	1.350741631	-7960896	35.22	32.476	11.08
	2019	-0.29376	7065654.415	0.071	5230944.434	0.052	1.350741631	-6993454	34.65	32.281	9.31
	2018	-0.23941	7065654.415	0.065	5230944.434	0.048	1.350741631	-6943490	33.99	40.041	5.39
	2017	-0.38767	7065654.415	0.070	5230944.434	0.052	1.350741631	-6650654	34.87	40.646	5.73
	2016	0.200476	7065654.415	0.069	5230944.434	0.051	1.350741631	-6251748	29.80	38.923	5.68
	2015	0.164018	7065654.415	0.077	5230944.434	0.057	1.350741631	-6009798	29.40	37.906	5.85
الحياة للصناعات الدوائية	2021	0.383392	577757.439	0.018	1264642.265	0.039	0.456854444	0	54.09	34.339	18.02
	2020	0.369535	577757.439	0.018	1264642.265	0.039	0.456854444	0	61.17	4.630	17.96
	2019	0.350724	577757.439	0.021	1264642.265	0.045	0.456854444	0	61.17	4.709	17.80
	2018	0.330895	577757.439	0.021	1264642.265	0.045	0.456854444	0	61.17	6.892	20.01
	2017	0.260146	577757.439	0.024	1264642.265	0.053	0.456854444	0	61.17	4.173	17.69
	2016	0.24735	577757.439	0.028	1264642.265	0.061	0.456854444	0	60.88	4.244	17.68
	2015	0.240866	577757.439	0.032	1264642.265	0.069	0.456854444	0	60.88	4.224	19.57
فيلا دلفيا لصناعة الأدوية	2021	0.054696	838800.279	0.056	1194540.525	0.079	0.702194912	0	68.51	0.135	44.14
	2020	0.018895	838800.279	0.056	1194540.525	0.080	0.702194912	0	77.49	9.121	44.13
	2019	0.169804	838800.279	0.052	1194540.525	0.075	0.702194912	0	77.49	9.121	44.13
	2018	0.134474	838800.279	0.061	1194540.525	0.087	0.702194912	0	70.39	8.721	44.15
	2017	0.114199	838800.279	0.063	1194540.525	0.090	0.702194912	0	77.35	2.495	44.33
	2016	0.087386	838800.279	0.072	1194540.525	0.103	0.702194912	0	77.11	0.945	44.22
	2015	0.541949	838800.279	0.081	1194540.525	0.115	0.702194912	0	77.11	0.000	42.31
الصناعية التجارية / الزراعية / الانتاج	2021	0.062741	402895.145	0.013	1691957.922	0.053	0.23812362	0	15.51	44.482	27.22
	2020	0.059287	402895.145	0.013	1691957.922	0.054	0.23812362	0	15.36	44.514	27.16
	2019	0.011347	402895.145	0.014	1691957.922	0.058	0.23812362	0	15.36	44.521	27.16
	2018	0.00491	402895.145	0.014	1691957.922	0.059	0.23812362	0	15.19	44.520	27.15
	2017	0.008164	402895.145	0.014	1691957.922	0.060	0.23812362	0	15.19	44.401	27.16

	2016	0.002103	402895.145	0.015	1691957.922	0.063	0.23812362	0	14.13	44.463	27.13
	2015	0.004362	402895.145	0.016	1691957.922	0.065	0.23812362	0	14.13	44.463	27.22
<u>المتصدرة للأعمال والمشاريع</u>	2021	0.119615	655435.134	0.209	163841.207	0.052	4.000429119	-380519	27.47	26.455	0.90
	2020	0.108997	655435.134	0.195	163841.207	0.049	4.000429119	-680843	27.47	26.826	1.38
	2019	0.016059	655435.134	0.180	163841.207	0.045	4.000429119	-927597	25.44	28.926	0.95
	2018	0.143482	655435.134	0.159	163841.207	0.040	4.000429119	-1080963	23.42	31.168	0.90
	2017	-0.21986	655435.134	0.166	163841.207	0.041	4.000429119	-946631	21.85	31.070	1.11
	2016	1.116565	655435.134	0.141	163841.207	0.035	4.000429119	-877081	22.07	31.499	2.67
	2015	-0.08876	655435.134	0.096	163841.207	0.024	4.000429119	-670886	21.98	44.488	0.98
<u>الموارد الصناعية الأردنية</u>	2021	-0.02578	2903352.470	0.319	714405.204	0.078	4.064013609	397029	2.25	27.725	6.46
	2020	-0.48376	2903352.470	0.309	714405.204	0.076	4.064013609	497513	1.83	26.963	6.15
	2019	0.004079	2903352.470	0.167	714405.204	0.041	4.064013609	379391	1.95	34.625	5.42
	2018	-0.02681	2903352.470	0.167	714405.204	0.041	4.064013609	620075	4.30	34.318	4.21
	2017	-0.57624	2903352.470	0.156	714405.204	0.038	4.064013609	681670	4.30	29.127	5.47
	2016	-0.03207	2903352.470	0.153	714405.204	0.038	4.064013609	619747	4.30	30.746	5.52
	2015	-0.05758	2903352.470	0.150	714405.204	0.037	4.064013609	391965	4.30	34.323	9.95
<u>العربية للصناعات الكهربية</u>	2021	0.296921	893502.241	0.025	1589144.494	0.045	0.562253618	-2507710	28.99	5.302	7.91
	2020	0.292599	893502.241	0.026	1589144.494	0.046	0.562253618	-2349358	29.25	5.669	9.75
	2019	0.260681	893502.241	0.030	1589144.494	0.053	0.562253618	-2011676	26.77	5.607	10.69
	2018	0.209166	893502.241	0.033	1589144.494	0.058	0.562253618	-1170389	25.29	13.112	11.08
	2017	0.215867	893502.241	0.033	1589144.494	0.058	0.562253618	-1028888	22.27	9.355	11.44
	2016	0.232906	893502.241	0.031	1589144.494	0.055	0.562253618	-824221	22.66	26.169	11.20
	2015	0.192383	893502.241	0.031	1589144.494	0.056	0.562253618	0	22.41	10.606	10.48
<u>الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة</u>	2021	-0.1595	503170.187	0.080	733484.221	0.116	0.686000015	-7417	30.64	12.439	21.74
	2020	-0.09903	503170.187	0.073	733484.221	0.106	0.686000015	-7525	29.81	13.120	16.90
	2019	-0.16373	503170.187	0.065	733484.221	0.095	0.686000015	-7698	22.50	15.848	15.00
	2018	-0.18005	503170.187	0.055	733484.221	0.080	0.686000015	-7190	55.17	33.450	11.53
	2017	-0.25101	503170.187	0.046	733484.221	0.067	0.686000015	-7190	30.89	27.675	12.28
	2016	-0.05131	503170.187	0.045	733484.221	0.066	0.686000015	-7513	50.67	43.696	17.07

	2015	-0.08787	503170.187	0.047	733484.221	0.068	0.686000015	-7618	51.87	43.896	17.93
<u>الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها</u>	2021	0.091454	1899684.187	0.021	4232743.607	0.047	0.448806817	0	95.97	93.315	1.17
	2020	-0.15209	1899684.187	0.022	4232743.607	0.049	0.448806817	0	97.41	98.835	0.01
	2019	0.020315	1899684.187	0.022	4232743.607	0.050	0.448806817	0	97.40	98.887	0.01
	2018	0.00965	1899684.187	0.024	4232743.607	0.053	0.448806817	0	97.40	98.547	0.01
	2017	0.008999	1899684.187	0.026	4232743.607	0.058	0.448806817	0	97.40	98.474	0.01
	2016	-0.07956	1899684.187	0.028	4232743.607	0.062	0.448806817	0	97.40	98.362	0.01
	2015	0.041263	1899684.187	0.030	4232743.607	0.067	0.448806817	0	95.95	97.058	0.05
<u>الآلبان الأردنية</u>	2021	0.084746	487281.455	0.018	2207410.347	0.080	0.220748016	0	45.75	3.583	2.25
	2020	0.055583	487281.455	0.022	2207410.347	0.101	0.220748016	0	33.06	11.279	2.23
	2019	0.028463	487281.455	0.025	2207410.347	0.115	0.220748016	0	33.45	11.277	2.33
	2018	0.056827	487281.455	0.030	2207410.347	0.136	0.220748016	0	33.06	11.234	2.39
	2017	0.240062	487281.455	0.032	2207410.347	0.147	0.220748016	0	32.51	11.254	2.50
	2016	0.174004	487281.455	0.036	2207410.347	0.165	0.220748016	0	22.51	10.000	2.58
	2015	0.359978	487281.455	0.042	2207410.347	0.190	0.220748016	0	0.56	7.959	2.64
<u>الاستثمارات العامة</u>	2021	0.20878	583312.484	0.021	1714336.324	0.062	0.340255571	585322	31.58	59.969	14.12
	2020	0.125908	583312.484	0.023	1714336.324	0.068	0.340255571	-957624	22.71	61.309	14.12
	2019	0.239954	583312.484	0.020	1714336.324	0.060	0.340255571	1094547	12.55	65.361	14.12
	2018	0.102823	583312.484	0.020	1714336.324	0.059	0.340255571	3501357	12.55	65.361	14.79
	2017	0.177953	583312.484	0.020	1714336.324	0.059	0.340255571	3179602	12.55	65.280	14.67
	2016	0.220393	583312.484	0.021	1714336.324	0.063	0.340255571	2536391	12.55	62.776	13.84
	2015	0.099362	583312.484	0.022	1714336.324	0.064	0.340255571	2243841	15.55	62.665	13.66
<u>العالمية الحديثة للزيوت النباتية</u>	2021	0.13885	312319.888	0.027	2536531.194	0.222	0.123128739	0	32.81	44.543	0.92
	2020	0.093146	312319.888	0.028	2536531.194	0.228	0.123128739	0	32.24	44.439	1.06
	2019	0.116979	312319.888	0.026	2536531.194	0.211	0.123128739	0	32.40	44.350	1.04
	2018	0.112132	312319.888	0.027	2536531.194	0.217	0.123128739	0	32.24	44.538	1.04
	2017	0.175681	312319.888	0.026	2536531.194	0.215	0.123128739	0	32.37	44.235	2.54
	2016	0.228395	312319.888	0.027	2536531.194	0.216	0.123128739	0	32.37	42.928	4.19
	2015	0.210543	312319.888	0.028	2536531.194	0.228	0.123128739	0	32.37	42.518	2.14

<u>دار الغذاء</u>	2021	0.022418	314152.880	0.025	754213.293	0.060	0.416530553	0	2.52	91.250	0.39
	2020	0.006862	314152.880	0.024	754213.293	0.058	0.416530553	0	2.14	90.896	0.36
	2019	0.00186	314152.880	0.025	754213.293	0.060	0.416530553	0	2.14	90.904	0.51
	2018	0.021803	314152.880	0.024	754213.293	0.057	0.416530553	0	1.24	91.026	0.13
	2017	0.026713	314152.880	0.022	754213.293	0.054	0.416530553	0	91.00	93.785	0.25
	2016	0.085421	314152.880	0.022	754213.293	0.054	0.416530553	0	91.00	93.700	0.20
	2015	0.08319	314152.880	0.024	754213.293	0.057	0.416530553	0	88.29	93.986	0.43
<u>مصانع الزيوت النباتية الأردنية</u>	2021	0.259139	327504.434	0.040	435126.751	0.053	0.752664443	-9979	5.20	68.397	63.69
	2020	0.276166	327504.434	0.042	435126.751	0.056	0.752664443	-254857	5.20	68.393	63.66
	2019	0.27579	327504.434	0.042	435126.751	0.055	0.752664443	-2017	5.20	68.393	63.65
	2018	0.207485	327504.434	0.043	435126.751	0.057	0.752664443	91773	5.19	29.152	27.36
	2017	0.16078	327504.434	0.045	435126.751	0.060	0.752664443	66970	23.75	29.152	27.22
	2016	0.090992	327504.434	0.048	435126.751	0.063	0.752664443	44620	23.75	28.803	27.20
	2015	0.090832	327504.434	0.051	435126.751	0.068	0.752664443	24298	26.99	32.092	30.51
<u>سنيورة للصناعات الغذائية</u>	2021	0.286834	1951621.531	0.019	2542525.210	0.025	0.767591811	-9665196	96.99	95.932	95.98
	2020	0.261968	1951621.531	0.028	2542525.210	0.037	0.767591811	0	68.27	95.989	96.03
	2019	0.244329	1951621.531	0.029	2542525.210	0.038	0.767591811	0	68.27	95.958	95.98
	2018	0.173001	1951621.531	0.032	2542525.210	0.041	0.767591811	0	68.27	93.489	95.51
	2017	0.213074	1951621.531	0.032	2542525.210	0.041	0.767591811	0	68.22	93.890	91.54
	2016	0.096332	1951621.531	0.033	2542525.210	0.043	0.767591811	0	94.04	93.709	65.75
	2015	0.326988	1951621.531	0.040	2542525.210	0.051	0.767591811	0	93.75	93.576	65.62
<u>مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر</u>	2021	-0.43719	3033642.068	0.040	6474524.493	0.084	0.468550559	-1562823	69.88	74.914	1.59
	2020	-0.55876	3033642.068	0.041	6474524.493	0.087	0.468550559	355171	74.10	74.698	0.91
	2019	-0.26249	3033642.068	0.047	6474524.493	0.100	0.468550559	-1852416	83.38	82.523	0.90
	2018	-0.30166	3033642.068	0.045	6474524.493	0.097	0.468550559	-1916691	85.08	82.992	0.95
	2017	-0.2438	3033642.068	0.043	6474524.493	0.091	0.468550559	-726532	86.94	83.685	2.78
	2016	-0.00249	3033642.068	0.038	6474524.493	0.082	0.468550559	-314806	86.87	84.538	1.23
	2015	-0.02815	3033642.068	0.041	6474524.493	0.087	0.468550559	-563027	90.18	84.560	0.91
2021	0.12114	308020.148	0.020	973323.742	0.064	0.316462175	-342004	21.34	49.292	1.39	

<u>العربية لصناعة الالمنيوم/ارال</u>	2020	0.028308	308020.148	0.022	973323.742	0.068	0.316462175	-379806	21.16	48.305	1.44
	2019	0.001453	308020.148	0.022	973323.742	0.069	0.316462175	-334847	20.86	48.258	1.50
	2018	-0.00168	308020.148	0.020	973323.742	0.063	0.316462175	-320140	20.69	48.217	1.52
	2017	0.082019	308020.148	0.020	973323.742	0.063	0.316462175	-314429	21.22	45.482	1.50
	2016	0.072613	308020.148	0.019	973323.742	0.061	0.316462175	-288941	21.11	41.928	1.58
	2015	0.072269	308020.148	0.019	973323.742	0.060	0.316462175	-274829	19.53	39.124	1.61
<u>الوطنية لصناعة الصلب</u>	2021	-0.17055	506382.379	0.080	1187042.994	0.187	0.426591439	-250978	15.54	52.293	1.72
	2020	-0.0493	506382.379	0.083	1187042.994	0.194	0.426591439	-250978	15.54	52.293	1.90
	2019	0.093851	506382.379	0.056	1187042.994	0.132	0.426591439	-100000	15.54	52.304	1.91
	2018	0.245705	506382.379	0.055	1187042.994	0.128	0.426591439	-67000	15.54	52.304	1.95
	2017	0.182791	506382.379	0.048	1187042.994	0.113	0.426591439	-17000	15.54	53.150	2.73
	2016	0.259251	506382.379	0.044	1187042.994	0.103	0.426591439	0	15.54	53.188	2.96
	2015	-0.10755	506382.379	0.074	1187042.994	0.174	0.426591439	-131272	15.52	53.163	3.52
<u>مناجم الفوسفات الاردنية</u>	2021	4.077127	136941323.921	0.091	113916634.122	0.076	1.202118768	-276000	0.09	81.514	47.45
	2020	0.340279	136941323.921	0.120	113916634.122	0.100	1.202118768	-274000	0.06	82.316	48.62
	2019	0.249576	136941323.921	0.117	113916634.122	0.097	1.202118768	-314000	0.06	83.440	49.93
	2018	0.576291	136941323.921	0.122	113916634.122	0.101	1.202118768	-290000	0.06	82.579	49.16
	2017	-0.56549	136941323.921	0.127	113916634.122	0.106	1.202118768	-266000	0.08	82.531	48.65
	2016	-1.09261	136941323.921	0.121	113916634.122	0.100	1.202118768	-227000	0.07	82.336	50.01
	2015	0.419952	136941323.921	0.117	113916634.122	0.097	1.202118768	-152000	0.07	56.747	50.99
<u>البوتاس العربية</u>	2021	2.601083	48691156.900	0.037	56622754.105	0.043	0.859922087	133000	0.00	89.039	61.44
	2020	1.52296	48691156.900	0.044	56622754.105	0.051	0.859922087	-48000	0.00	89.076	61.54
	2019	1.820675	48691156.900	0.045	56622754.105	0.052	0.859922087	-72000	0.00	89.021	61.60
	2018	1.498764	48691156.900	0.048	56622754.105	0.056	0.859922087	-89000	0.00	89.058	61.68
	2017	1.078314	48691156.900	0.052	56622754.105	0.060	0.859922087	-5763000	0.00	89.048	61.72
	2016	0.747065	48691156.900	0.053	56622754.105	0.062	0.859922087	3000	0.00	89.772	61.74
	2015	1.573886	48691156.900	0.048	56622754.105	0.056	0.859922087	114000	0.01	62.903	67.01
<u>حديد الأردن</u>	2021	-0.06907	2277971.069	0.038	3669104.711	0.062	0.620852019	0	4.30	8.224	11.50
	2020	-0.11918	2277971.069	0.036	3669104.711	0.058	0.620852019	0	4.27	14.871	6.32

	2019	-0.18124	2277971.069	0.039	3669104.711	0.063	0.620852019	0	31.00	21.990	7.56
	2018	-0.05561	2277971.069	0.037	3669104.711	0.059	0.620852019	0	30.09	21.974	8.35
	2017	-0.04059	2277971.069	0.035	3669104.711	0.057	0.620852019	0	28.94	17.894	9.38
	2016	-0.00849	2277971.069	0.034	3669104.711	0.055	0.620852019	0	8.40	12.036	12.02
	2015	0.006406	2277971.069	0.034	3669104.711	0.054	0.620852019	0	9.45	14.712	12.76
<u>الوطنية</u> <u>لصناعات</u> <u>الالمنيوم</u>	2021	0.097839	465595.657	0.032	701565.759	0.048	0.663652196	0	13.19	16.371	18.34
	2020	0.000874	465595.657	0.037	701565.759	0.055	0.663652196	0	14.91	1.139	6.62
	2019	-0.07379	465595.657	0.037	701565.759	0.055	0.663652196	0	20.36	0.900	3.39
	2018	0.005192	465595.657	0.031	701565.759	0.047	0.663652196	0	20.80	2.476	3.40
	2017	0.02036	465595.657	0.030	701565.759	0.045	0.663652196	0	18.30	2.785	5.30
	2016	0.039844	465595.657	0.033	701565.759	0.049	0.663652196	0	18.30	2.840	5.04
	2015	0.035818	465595.657	0.032	701565.759	0.048	0.663652196	0	18.30	3.379	6.15
<u>اسمنت</u> <u>الشمالية</u>	2021	0.134988	5381799.500	0.065	12515747.624	0.150	0.430002239	-237571	84.01	99.382	99.40
	2020	0.113711	5381799.500	0.061	12515747.624	0.142	0.430002239	52836	84.01	99.382	99.40
	2019	0.082948	5381799.500	0.057	12515747.624	0.133	0.430002239	0	84.01	99.372	99.39
	2018	-0.0143	5381799.500	0.054	12515747.624	0.125	0.430002239	0	84.01	99.177	99.33
	2017	0.186371	5381799.500	0.061	12515747.624	0.142	0.430002239	0	90.91	99.178	99.32
	2016	0.226893	5381799.500	0.050	12515747.624	0.116	0.430002239	0	90.91	99.178	99.32
	2015	0.281844	5381799.500	0.045	12515747.624	0.104	0.430002239	0	90.91	99.180	99.32
<u>الاردنية</u> <u>لصناعة</u> <u>الأنابيب</u>	2021	-0.04883	351362.307	0.069	429884.723	0.085	0.817340761	0	16.64	2.232	12.41
	2020	-0.22338	351362.307	0.059	429884.723	0.072	0.817340761	0	16.64	2.623	15.08
	2019	-0.24886	351362.307	0.058	429884.723	0.071	0.817340761	0	20.20	2.819	16.36
	2018	-0.20467	351362.307	0.048	429884.723	0.058	0.817340761	0	18.19	3.546	27.18
	2017	-0.01944	351362.307	0.047	429884.723	0.058	0.817340761	0	22.84	2.747	19.42
	2016	-0.03768	351362.307	0.050	429884.723	0.061	0.817340761	0	20.39	4.005	12.38
	2015	-0.07981	351362.307	0.048	429884.723	0.058	0.817340761	0	30.87	14.872	19.59
<u>الباطون</u> <u>الجاهز</u>	2021	0.024403	3310196.531	0.062	3241019.650	0.060	1.021344172	-340044	44.99	60.321	43.33
	2020	-0.18429	3310196.531	0.061	3241019.650	0.060	1.021344172	-402393	45.18	62.440	43.38
	2019	-0.14269	3310196.531	0.052	3241019.650	0.051	1.021344172	-376321	44.13	64.272	43.51

<u>التوريدات</u> <u>الانشائية</u>	2018	0.005702	3310196.531	0.050	3241019.650	0.049	1.021344172	-357783	43.97	66.296	42.40
	2017	0.095791	3310196.531	0.051	3241019.650	0.050	1.021344172	-224155	41.05	67.120	44.98
	2016	0.168143	3310196.531	0.054	3241019.650	0.052	1.021344172	-200623	41.02	67.163	50.09
	2015	0.117525	3310196.531	0.059	3241019.650	0.057	1.021344172	-51468	40.72	76.218	47.23
<u>العربية</u> <u>لصناعة</u> <u>المواسير</u> <u>المعدنية</u>	2021	0.067922	650028.028	0.044	966434.125	0.066	0.67260459	242742	51.05	74.168	12.81
	2020	-0.09341	650028.028	0.041	966434.125	0.060	0.67260459	130626	50.99	72.849	12.83
	2019	0.024399	650028.028	0.037	966434.125	0.055	0.67260459	25253	50.99	72.835	12.82
	2018	0.043461	650028.028	0.039	966434.125	0.058	0.67260459	-50889	51.29	72.857	12.81
	2017	0.096656	650028.028	0.038	966434.125	0.056	0.67260459	86835	62.91	72.908	12.81
	2016	0.060131	650028.028	0.040	966434.125	0.059	0.67260459	19208	62.38	72.955	12.83
	2015	-0.07	650028.028	0.036	966434.125	0.053	0.67260459	87037	63.97	73.066	12.83
<u>القدس</u> <u>للصناعات</u> <u>الخرسانية</u>	2021	0.024335	310884.674	0.023	1375784.132	0.102	0.22596908	-276765	57.33	63.499	3.12
	2020	-0.06903	310884.674	0.023	1375784.132	0.104	0.22596908	-355424	57.19	62.859	3.63
	2019	0.021821	310884.674	0.023	1375784.132	0.101	0.22596908	-335566	57.46	62.900	4.95
	2018	0.046064	310884.674	0.029	1375784.132	0.129	0.22596908	-261127	57.34	63.206	5.86
	2017	0.042781	310884.674	0.027	1375784.132	0.118	0.22596908	-27909	56.92	60.786	7.96
	2016	0.0455	310884.674	0.027	1375784.132	0.120	0.22596908	-9687	57.03	60.759	10.41
	2015	0.037577	310884.674	0.031	1375784.132	0.138	0.22596908	0	55.48	55.553	4.33
<u>أساس</u> <u>للصناعات</u> <u>الخرسانية</u>	2021	0.049576	587871.503	0.054	333440.616	0.031	1.763047075	-305071	44.43	49.938	16.38
	2020	-0.03927	587871.503	0.052	333440.616	0.029	1.763047075	-344182	45.28	50.692	6.69
	2019	-0.11825	587871.503	0.045	333440.616	0.026	1.763047075	-353130	48.34	50.582	7.90
	2018	-0.05008	587871.503	0.039	333440.616	0.022	1.763047075	-285712	48.34	50.626	6.07
	2017	-0.05011	587871.503	0.037	333440.616	0.021	1.763047075	-262602	47.42	50.458	3.70
	2016	0.01543	587871.503	0.037	333440.616	0.021	1.763047075	-224550	47.42	52.125	6.79
	2015	-0.05434	587871.503	0.037	333440.616	0.021	1.763047075	-178944	41.32	46.124	9.42
<u>الوطنية</u> <u>لصناعة</u> <u>الكوابل</u>	2021	-0.08189	701293.403	0.032	2826657.312	0.129	0.248099902	-20768	49.23	41.500	1.99
	2020	-0.13417	701293.403	0.035	2826657.312	0.139	0.248099902	-20768	45.12	43.627	8.67
	2019	-0.10889	701293.403	0.027	2826657.312	0.109	0.248099902	-20768	37.09	43.908	9.90
	2018	-0.06416	701293.403	0.024	2826657.312	0.097	0.248099902	-20768	39.57	50.154	9.50

<u>والأسلاك الكهربائية</u>	2017	-0.06762	701293.403	0.024	2826657.312	0.097	0.248099902	-20768	38.07	50.459	14.01
	2016	-0.0836	701293.403	0.025	2826657.312	0.101	0.248099902	-20768	37.97	50.363	18.02
	2015	-0.0189	701293.403	0.021	2826657.312	0.083	0.248099902	-20768	39.86	53.654	13.40
<u>مصانع الكابلات المتحدة</u>	2021	0.05219	980637.059	0.021	4968440.583	0.105	0.197373209	0	0.51	35.849	37.34
	2020	0.07982	980637.059	0.022	4968440.583	0.112	0.197373209	0	0.53	40.378	42.87
	2019	-0.01952	980637.059	0.022	4968440.583	0.111	0.197373209	0	56.14	42.330	42.84
	2018	-0.05008	980637.059	0.020	4968440.583	0.100	0.197373209	0	56.14	41.784	43.11
	2017	0.026619	980637.059	0.018	4968440.583	0.092	0.197373209	0	56.53	40.947	42.25
	2016	0.007232	980637.059	0.021	4968440.583	0.105	0.197373209	0	54.38	40.990	42.47
	2015	0.017384	980637.059	0.019	4968440.583	0.095	0.197373209	0	54.26	44.099	41.92
<u>مصانع الآجواخ الاردنية</u>	2021	0.099869	1485221.262	0.026	2093119.715	0.037	0.709573012	-1355610	54.31	64.747	1.12
	2020	0.108248	1485221.262	0.027	2093119.715	0.038	0.709573012	-6826043	53.92	63.716	1.18
	2019	0.21606	1485221.262	0.022	2093119.715	0.031	0.709573012	381705	54.21	64.093	1.10
	2018	0.259231	1485221.262	0.021	2093119.715	0.030	0.709573012	3628610	53.93	63.704	1.07
	2017	0.264682	1485221.262	0.020	2093119.715	0.028	0.709573012	6408325	53.85	63.828	1.08
	2016	0.294126	1485221.262	0.020	2093119.715	0.028	0.709573012	8099525	53.17	63.036	1.08
	2015	0.373901	1485221.262	0.019	2093119.715	0.027	0.709573012	8844545	55.33	63.331	3.17